M/301.393
15/1147

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 – قالمة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة أجريت على عينة من المستفيدين من الوكالات:

CNAC–ANJEM – ANSEJ

– قالمة –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالبتين:

❖ أمـال علاوة

❖ عائشـة نزار

الأستاذ المشرف:

د. غـول لخضر

جامعة قالمة
قسم العلوم الاجتماعية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

السنة الجامعية: 2015/2014

تشكرات

"قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ "

سورة البقرة الآية **32**.

نحمد الله عزّ وجلّ على عونه لنا الذي وفقنا لهذا العمل لولا فضله ورحمته علينا فجل جلاله .

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد،

إلى جميع أساتذتنا بقسم علم الاجتماع، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "لخضر غول"

ونقدر له نصائحه القيمة ومساعدته لنا، ولم يتوان عن إمدادنا بالمراجع،

وإسداء النصائح التي قادت بحثنا نحو الصواب فأفادنا كثيرا جزاه الله ألف خير وزاده

من العلم النافع والعمل الصالح

إلى كل من حمل لنا بين يديه كتابا وعلمنا حرفا.

وإلى كل من رفع راية العلم.

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1982 - 1983 - 1984)	97
02	يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال (1984-1987)	97
03	يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع خلال الفترة (1989-1991)	100
04	يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004-2009)	102
05	يوضح تطور قطاعات النشاطات المهيمنة (2008-2009)	103
06	يوضح تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام (2001)	105
07	يوضح حصيلة استحداث مناصب عمل عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	108
08	يوضح توقعات توفير مناصب عمل عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2009-013	109
09	يوضح التطور السنوي لحجم المشاريع المصرح بها من طرف APSI	111
10	يبين بنية المؤسسات الاستثمارية حسب شرائح العمال المصرّح بها لدى APSI	112
11	يبين مشاريع المستويات الصغيرة والمتوسطة وقيمتها بدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال (2005 - 2009)	113
12	يمثل نسب التخفيضات من معدل الفائدة	125
13	يوضح التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بداية 2000)	128
14	يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل خلال (2001-2005)	129
15	يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها (2001- 2002)	130
16	يبين تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة داخل القطاعين العام والخاص (2002- 2006)	135
17	يوضح المساهمة في الناتج المحلي الخام حسب قطاعات النشاط نهاية (1999)	136
18	يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الواردات	138
19	يبين الاستثمارات الجديدة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة (2007)	139
20	يبين توزيع المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة (2006)	140
21	يبين المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006)	141

22	يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات والواردات خلال الفترة (2007-2008)	141
23	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	158
24	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	159
25	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	160
26	يحدد المستوى التعليمي لأفراد العينة	161
27	يوضح مدى إقبال أفراد العينة على مختلف الوكالات	162
28	يوضح سبب اختيار وكالات التشغيل الثلاثة:(ANSEJ – CNAC – ANJEM)	163
29	يحدد نوعية المشاكل والصعوبات التي تواجه أفراد العينة	164
30	يوضح مدى قدرة أفراد العينة على تسديد الديون في المدة المحددة	165
31	يوضح مدى تحقيق الوكالات لأهدافها	165
32	يوضح أسباب إقبال أفراد العينة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	166
33	يوضح الوضعية الاجتماعية لأفراد العينة بعد إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	167
34	يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فتح مناصب عمل جديدة	168
35	يوضح الوضعية الاجتماعية للأفراد العاملين داخل هذه المؤسسات	169
36	يوضح مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخفيف من المشاكل الاجتماعية	169
37	يوضح مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساعدة العمال على اكتساب الخبرة	170
38	يوضح مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع مستوى الإنتاج وتحقيق التنمية	171
39	يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط	172
40	يوضح تكوين أفراد العينة في مجال عملهم	173
41	يوضح مدى اطلاع أفراد العينة على تقنيات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	174
42	يوضح مدى رغبة المستفيدين من توسيع مشاريعهم	175
43	يبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم الإنتاج الوطني	176
44	يوضح قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة	177
45	يوضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية	178
46	يوضح مدى توافق استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع متطلبات السوق	179
47	يوضح مدى قدرة المستفيد على تسديد الديون	180
48	يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا	181

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح أهداف التنمية للألفية وغاياتها	77
02	التنمية المستدامة عملية تطوير القدرات	79
03	يوضح مجالات وأهداف التنمية الاجتماعية المستدامة	83
04	يوضح مجالات وأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة	86
05	يوضح مجالات وأهداف التنمية البيئية المستدامة	89
06	منحنى يوضح نسبة تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة في الفترة (2002-2009)	107
07	يمثل تكامل القطاع الصناعي مع القطاع الفلاحي	132

مقدمة ..... أ-ج

I. الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تمهيد 02

أولا: إشكالية الدراسة 03

ثانيا: فرضيات الدراسة 05

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع 06

رابعا: أهمية وأهداف الدراسة 06

خامسا: تحديد المفاهيم 07

سادسا: الدراسات السابقة 17

خلاصة 22

الفصل الثاني: المداخل النظرية في التخلف والتنمية

تمهيد 24

أولا: نظرية التحديث 25

ثانيا: النظرية الماركسية المحدثة 35

ثالثا: نظرية النمو المتوازن 40

رابعا: نظرية النمو غير المتوازن 42

خلاصة 46

الفصل الثالث: مبادئ وأسس بناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد 48

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 49

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 52

ثالثا: الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 56

رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 61

خلاصة 65

الفصل الرابع: التنمية المستدامة بين النشأة والتطور

تمهيد 67

أولا: تطور الفكر التنموي 68

ثانيا: الجهود الدولية لتفعيل عملية التنمية المستدامة 73

ثالثا: أسس التنمية المستدامة وأبعادها 78

رابعا: مشكلات التنمية المستدامة..... 89

خلاصة 92

الفصل الخامس: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد 94

أولا: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 95

ثانيا: الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 103

ثالثا: الوكالات الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 105

رابعا: عوامل نجاح وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 114

خامسا: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 117

خلاصة **121**

الفصل السادس: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تمهيد **123**

أولا: وكالات التشغيل في تحقيق التنمية في الجزائر 124

ثانيا: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية 126

ثالثا: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية 134

رابعا: إجراءات النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 141

خلاصة **146**

II. الإطار الميداني للدراسة

الفصل السابع: إجراءات البحث

تمهيد **148**

أولا: مجالات الدراسة(المجال المكاني، الزماني، البشري) 149

ثانيا: منهج الدراسة 150

ثالثا: عينة الدراسة 150

رابعا: أدوات جمع البيانات 151

خلاصة **155**

الفصل الثامن: عرض وتحليل البيانات الميدانية

تمهيد **157**

أولا: عرض البيانات وتحليلها 158

ثانيا: نتائج الدراسة على ضوء 182

1- الفرضيات الجزئية 182

2- الدراسات السابقة..... 184

3- المداخل النظرية 185

رابعا: النتائج العامة..... 186

خامسا: التوصيات والاقتراحات 187

خلاصة **190**

خاتمة **191**

قائمة المراجع **193**

الملاحق

تشهد دول العالم اليوم سواء المتقدمة منها أو النامية تحسينا في المناخ الاستثماري الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على تشجيع قيامها وتوفير جميع الأطر والمتطلبات لإنجاحها والارتقاء بها حيث تُجسّد هذه المؤسسات كمدخل هام من مداخل النمو الاقتصادي، كيف لا وهي التي تؤدي دورا بارزا وهاما في ضمان استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يجعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأكثر عملية أمام الدول وخاصة النامية منها لتحقيق معدلات النمو المرجو تحقيقها، وتجاوز العقبات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، جهدت الأدبيات التنموية ومنذ عقدين تقريبا على الترويج للتنمية محليا نظرا لأهميتها ونجاعة النتائج التي يمكن أن تساهم في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمحلية والوطنية، وخاصة بعد بروز مصطلح الاستدامة وتنديد المنظمات الرسمية وغير الرسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد والذي يتميز بالاستدامة ضمن جميع مستويات التنمية وعلى جميع الأصعدة. ولقد أكدت هذه الأدبيات على أهمية الاعتماد على هذا النمط الجديد في العمل الاجتماعي – الاقتصادي، والذي يرتكز على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية والهدف منه هو إحداث تغيير في نمط التفكير وطريقة العمل انطلاقا من المحلية وصولا إلى الوطنية ومنها إلى العالمية، ومن هنا نستدل على أهمية التنمية المستدامة كونها تشكل ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة والموافقة لشروط الاستدامة، فهي تستهدف تحقيق التوازن التنموي المستدام بين مختلف المناطق من خلال تنفيذ مشاريع البنى الأساسية إلى جانب دورها المؤثر والداعم للاستثمارات المحلية وإيجاد فرص عمل للبطالين وخاصة خريجي الجامعات وتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد سعت الجزائر كغيرها من الدول – بعد الاستقلال– إلى الالتحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع إمكانياتها، كما عرفت التنمية الاقتصادية في الجزائر تحولات ومراحل كغيرها من اقتصاديات دول العالم، حيث اعتمدت على المؤسسات العمومية الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة والتي ساعد في إنشائها وتطورها ارتفاع سعر البترول آن ذاك، غير أن هذه الخطط عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها بسبب الأزمة البترولية العالمية أين انخفض فيها سعر البترول انخفاضا محسوسا، مما استوجب إعادة النظر في مصادر التنمية، وانتهاج خطة جديدة من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري كبديل عن البترول، واهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية

الكبيرة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال للخواص على اعتبار أنها الوسيلة التنموية والأنجع في الوقت الراهن، والدليل على ذلك تجارب العديد من الدول والتي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه السياسة.

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية كمحاولة للارتقاء بهذا النوع من المؤسسات على المستوى المحلّي و المستوى الدُّولي وفي كل المجالات (تمويل منظومة قانونية وتشريعية، اتفاقيات دولية....)، ونظرا لأن الحديث عن الدور التنموي يرتبط ارتباطا وثيقا بمجموعة الخصائص التي تميز وتؤهل هذه المؤسسات لحبك وإتقان دورها الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة، يتطلب تبني إستراتيجية تهدف من خلالها إلى دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتصدي لجميع الإخلالات الهيكلية التي تواجه مختلف مناطقها الجغرافية وقطاعاتها الإقليمية ومجابهة التحديات الدولية.

ولقد عمدت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية المستدامة والتي تشمل الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، وبناءً عليه تم تقسيم الدراسة إلى ثمانية فصول كما يلي:

الفصل الأول: والذي يتضمن إشكالية الدراسة وفرضياتها، وأسباب اختيار هذا الموضوع، بالإضافة إلى الأهمية والأهداف، ثم تحديد المفاهيم الأساسية التي تمثل جوهر الدراسة والإشارة إلى بعض الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: والذي ركز على بعض المداخل النظرية المتعلقة بالتنمية والتخلف وقد قسمت إلى نظرية التحديث، والنظرية الماركسية المحدثة، فأما النظرية الأولى فقد ركزت على ثلاث اتجاهات أساسية وهي: الاتجاه التطوري المحدث أين قدم فيه **"والت روستو"** (W.ROSTOW) نظريته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضح أبرز المراحل التي مرت بها الدول النامية، والاتجاه الانتشاري الذي يهتم بنشر العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مرورا بالاتجاه السيكولوجي الذي اهتم فيه **"دافيد ماكليلاند"** (D.MCLELLAND) بالقوى النفسية والتي تحدد معدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، علما أن هذا ما تحتاجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تسعى إليها العديد من الدول. بينما دعت النظرية الثانية إلى تحسين مستوى الحياة

وركزت على اتجاهين هما الاتجاه الامبريالي واتجاه التبعية وتدعو هذه النظريات على العموم إلى رفع شعار التنمية والقضاء على التخلف.

الفصل الثالث: والذي يتمحور حول الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتمدت عليها مجموعة البحث كمدخل لهذه الدراسة، حيث تم التطرق إلى العناصر التالية: معايير تعريف هذه المؤسسات من طرف مختلف الدول إلى جانب الأشكال التي تظهر بها، وصولا إلى الأهمية التي تضطلع بها.

الفصل الرابع: حيث تم التطرق إلى محور هام يتجسد في التنمية المستدامة أين قامت مجموعة البحث بعرض أهم تطورات الفكر التنموي، والتعرف على الجهود الدولية التي ساهمت في تفعيل التنمية المستدامة من خلال مختلف وأبرز المؤتمرات كما أشرنا إلى أبعاد وأسس هذه التنمية.

الفصل الخامس: والذي اهتم بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التذكير بأهم المراحل التي مرت بها هذه المؤسسات، ثم الوقوف على الإطار التنظيمي والتشريعي لهذا النوع من الاستثمارات، والتعريف بأهم الوكالات الممولة لها،وعوامل نجاح هذه المشاريع، والكشف عن التحديات التي تواجهها .

الفصل السادس: ويعد هذا الفصل بمثابة السلسة التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية المستدامة، حيث ركزت مجموعة البحث على مدى مساهمة هذه المؤسسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بعدما تطرقنا إلى دور الوكالات في التنمية، وأخيرا أبرز الآليات التي تتبعها بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل السابع: والذي استعرضنا فيه إجراءات البحث الميداني حيث أشرنا إلى المجالات: (المكاني، البشري، والزمني) مرورا إلى العينة وكيفية اختيارها ومواصفاتها ومن ثم الوصول إلى أهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات.

الفصل الثامن: وتناول تحليلا للبيانات الميدانية، وعرضا للنتائج على ضوء الفرضيات والدراسات السابقة والنظريات، كما تم عرض النتائج العامة، وفي الأخير وضعت مجموعة البحث مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الارتقاء والتطور وتحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل التطورات الحاصلة في البلاد على مختلف الأصعدة وخاصة الاقتصادية منها والاجتماعية...

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تمهيد...

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: فرضيات الدراسة

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

رابعا: أهمية وأهداف الدراسة

خامسا: تحديد المفاهيم

سادسا: الدراسات السابقة

خلاصة...

تمهيد:

إنّ المشكلة البحثيّة كثيرا ما تثير في ذهن الباحث جملة من التّساؤلات والاستفسارات التي تستدعي الإجابة عليها في إطار موضوعي والذي تفرضه الدّراسة العلميّة، حيث يحدّد الباحث الأبعاد والأهداف المراد بحثها تحديدا واضحا،و في هذا الفصل سيتم طرح إشكالية الدّراسة بعد صياغتها وتحديد أبعادها، والوقوف على أسباب اختيار الموضوع، والأهمية الكامنة وراء هذه الدراسة، إلى جانب توضيح الأهداف المرجوة، ثم تحديد المفاهيم قصد ضبطها ضبطا دقيقا وإزالة اللّبس الذي يعتريها.

أولا: إشكالية الدراسة

يعتبر تحديد الإشكالية في الدراسة العلمية خطوة ذات أهمية في ترجمة موضوع البحث السوسيولوجي الميداني إلى تساؤل بؤري منظم، يستهدف الكشف عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بالقضايا التنموية بأبعادها المستدامة اجتماعيا واقتصاديا بصفة خاصة.

لاشك أن كل دول العالم وكذا المنظمات والهيآت الدولية والإقليمية تقر بأهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليّات الإنتاج والتشغيل وتحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، إذ تعد هذه المؤسسات من أهم مصادر الابتكار والتقدم التكنولوجي، كونها تقوم بدور محوري في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الرّكائز الأساسية المعول عليها في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف الدول، إذ أصبحت هذه المؤسسات تشكل محور اهتمام السياسات الصناعية والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة سواء في الدول النامية أو المتقدمة على اختلاف فلسفتها الاقتصادية وأسلوب إدارتها لهذه المؤسسات، إضافة إلى الأهمية الكبيرة في تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال التوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الإنتاج.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية"، و"البنك الدولي" قد شرعتا في رفع شعار دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ولهذا الغرض وضعت أقسام ووحدات خاصة بها.

وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة أهمية متميزة في الهيكل الصناعي حيث تمارس دورا مهما في تحقيق التنمية الصناعية نظرا لفعاليتها في تكوين الدخل القومي وتوسيع فرص العمل، وكذلك جذب المدخرات وإيجاد فرص كبيرة لإقامة المشاريع ذات التكلفة المنخفضة، كما أن معظمها يستثمر المواد الخام المحلية أو المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة وهذا يؤدي إلى تثمين النفايات الصناعية والمواد المحلية وبالتالي الوصول إلى درجة أكبر من التكامل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.وعرفت التنمية الاقتصادية في الجزائر تحولات ومراحل كغيرها من اقتصاديات العالم حيث اعتمدت، بعد الاستقلال، على المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضّخمة والذي ساعد في تطويرها هو ارتفاع سعر البترول آن ذاك واستمر الحال إلى غاية الأزمة البترولية في سنة 1986م. فالأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة الانتقالية

اتسمت بتراجع حجم الاستثمار وانخفاض النفط مما أدى إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق العمل حيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير استثنائية، وتتجسد هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لتنمية الاقتصاد وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها.

لقد ركزت الجزائر على إحداث تغييرات جريئة في القطاع المؤسساتي من خلال انتهاج إستراتيجية لإنشاء المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وذلك إدراكا منها لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية المستدامة وما يؤكد هذا التّوجه هو إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات، وهذا الأمر يشجع في ولوج حاضنات للمشاريع الصغيرة وصناديق لتنمية مشروعات الشباب وتأسيس شركات لتطوير مناطق صناعية يتم تخصيصها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتباطا وثيقا بعملية التنمية المستدامة التي تصب في القوالب الثلاثة التالية: الاجتماعية فالاقتصادية ثم البيئية والتي تكوّن لنا محتوى متداخل الأبعاد نتيجة تشابك العلاقات بين كل الأطراف، إذ تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأفراد وتقديم النوعية الجيدة على مستوى الإنتاج والخدمات والمحافظة على الميزة التنافسية في السوق الدولية والمحلية، وضمان التوزيع العادل للموارد بين الجيلين الحالي والمستقبلي، وهذا ما تفتقر إليه بعض المؤسسات الجزائرية لاسيما في مسألة المواءمة بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والواقع أن هذه الثلاثية صعبة التحقُّق خاصة في البعد البيئي الذي يضع في الاعتبار الوفاء باحتياجات الأجيال المستقبلية، وقد يرجع السبب إلى حداثة التجربة الجزائرية في هذا المجال وعدم الاستغلال الأمثل للمواد، وفي هذا السياق تندرج إشكالية هذه الدراسة وتتمثل في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي:

- هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟.

الأسئلة الفرعية:

- ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية؟.
- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية؟.
- ما هي الآليات التي تعتمدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما دورها في تفعيل التنمية المستدامة؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة

يمكن تحديد الفرضية على أنها تفسيرات مؤقتة تشير إلى طريقة التفكير في العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة والتي تتمثل في المتغير المستقل وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتغير التابع الخاص بالتنمية المستدامة، وتنطلق مجموعة البحث من فرضية عامة وتليها فرضيات محورية لما لها من أهمية كبرى في البحث السوسيولوجي؛ لأنها أداة فعالة في توجيه هذا البحث العلمي.

ولقد ساهمت الإشكالية في بلورة مجموعة من القضايا الاحتمالية والتي صيغت على ضوئها الفرضيات العلمية التالية:

الفرضية الأولى:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دور فعال في عملية التنمية الاجتماعية.

الفرضية الثانية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثالثة:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على عدة آليات فاعلة وحيوية في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

في ظل توجه الهيكل الاقتصادي الجزائري نحو اقتصاد السوق برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة تنموية في الوقت الراهن على اعتبار أن هذه المؤسسات هي الأنجع في النهوض بالاقتصاد الوطني، وإذا كانت بعض الدراسات السابقة قد عالجت الموضوع فإنها أبقت الباب مفتوحا للمتغيرات والمستجدات ولهذا تتجلى أسباب اختيار هذا الموضوع في:

1- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية والاهتمام بدراسة هذا الموضوع نتيجة لما قد شهده المجتمع الجزائري من متغيرات في الهيكل الاقتصادي.
- حداثة الموضوع وارتباطه بتخصص مجموعة البحث في مجال علم الاجتماع تنظيم وعمل.
- محاولة تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية المستدامة حتى تمتلك المعلومات والدراية الكافية التي تساعد في إنشاء وإجادة تسيير هذا النوع من المؤسسات في المستقبل .

2- أسباب موضوعية:

- الوقوف على أهم المشاكل والصعوبات التي تعرقل السير الحسن لهذه المؤسسات.
- مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.
- الكشف عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.

رابعا: أهمية الدراسة

إن كل بحث علمي له من الأهمية والقيمة العلمية والعملية ما يجعله محل الدراسة والتحليل، ولأن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الهامة التي شغلت علماء الاجتماع والاقتصاد كونه يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا: أهداف الدراسة

إن أي بحث سوسيولوجي أو أية دراسة اجتماعية كانت أو اقتصادية ميدانية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات تحدّد سلفا، أو لتحقيق طموحات معينة.فالبحث السوسيولوجي يضطلع بالكشف عن الحقائق والبحث عنها من خلال دراسة وتحليل مشكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلاقتها بالجانب التنموي، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها،وتُستمد أهداف الدراسة من مصادر مختلفة منها: مجال التخصص ومدى وضوح صياغة الإشكالية. وتسعى هذه الدراسة إلى تجسيد الأهداف التالية:

- الكشف عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- التعرف على قدرة وكفاءة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية.
- تشخيص البعد الاجتماعي والاقتصادي لهذه المؤسسات.
- تسليط الضوء على المسألة الإستراتيجية التي تتعلق بالتنمية المستدامة.
- تحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكيفية تفعيل دورها في بناء اقتصاد قويّ.

سادسا: تحديد المفاهيم

تعدّ مرحلة تحديد المفاهيم أهم مرحلة في البحث العلمي، خاصة في مجال العلوم الاجتماعية، فمن المعلوم بأن أيّ مفهوم يحمل في جوهره معاني ودلالات معينة والتي قد تختلف من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، لذلك سنقوم بتحديد مجموعة من المفاهيم التي تخص موضوع دراستنا ووضع تعريفات معينة لفك الغموض.

1- مفهوم المؤسسة:

أ- التعريف اللغوي:

المؤسسة مشتقة من الفعل أَسَّسَ: الأُسُّ والأَسَسُ والأَسَاسُ: بمعنى كل مبتدئ شيء، والأُسُّ والأَسَاسُ أصل البناء، والأسس مقصور منه[1].

والمؤسسة هي جمعية أو معهد أو شركة أُسِست لغاية اجتماعية أو أخلاقية أو خيرية أو علمية أو اقتصادية[2].

ب-التعريف الاصطلاحي:

عرّف مكتب العمل الدولي المؤسسة بأنها: "كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة"

---

(1) ابن منظور: **لسان العرب**، مادة (أ س س)، المجلد السادس دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1990 ص6 .

(2) جبران مسعود: الرائد **معجم ألف بائي في اللغة والأعلام**، دار العلم للملايين ، ط3، بيروت ،لبنان، 2005، ص 779.

والمؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية للإنتاج الاقتصادي[1].

كما عرّف القانون التجاري المؤسسة بـ: "أنها أشخاص معنوية تخضع لقواعد القانون التجاري" بمعنى أن المؤسسة مسؤولة عن أعمالها وتخضع لمبادئ السوق الحرة[2].

والمؤسسة هي القوالب التي ينظم الناس فيها شؤونهم في علاقاتهم مع بعضهم البعض، والمؤسسة جهاز عمل، وأجهزة العمل تشتمل على تركيبات ونظم وأدوات وتجهيز وتوزيع[3].

وفي تعريف آخر للمؤسسة نجد بأنها مجموعة من العناصر في تداخل ديناميكي منظم لتحقيق هدف ما[4].

وهناك من يعرّف المؤسسة بأنها: "عبارة عن تنسيق عقلاني لنشاط يقوم به عدد من الأشخاص لتحقيق أهداف مشتركة ومحدّدة بواسطة نظام لتقييم العمل وهيكلة السلطة"[5].

والمؤسسة هي ذلك الإطار أو البناء الذي تتحرك فيه كافة الجهود البشرية بصورة منسقة وموجهة نحو الأهداف والذي يضم كافة الموارد والطاقات الإنسانية والمادية التي تسعى إلى تحقيق نتائج محددة في المجتمع[6].

كما عرّف "فرانسوا بيرو" "**François Perout**" المؤسسة بأنها: "منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة، تستعمل رؤوس الأموال، والقدرات من أجل إنتاج سلعة[7].

---

(1) عمر صخري: **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2008، ص 24.

(2) خالد حامد: **نزاعات العمل**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2011، ص 158.

(3) عمر صخري: مرجع سبق ذكره، ص 25.

(4) بلقاسم سلاطنية: **العلاقات الإنسانية في المؤسسة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05 ديسمبر ،الجزائر ،2003، ص 5.

(5) مصطفى عاشوري: **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، مطبعة بوزريعة، الجزائر، 1992، ص 35.

(6) قيس محمد العبيدي: **التنظيم المفهوم والنظريات والمبادئ**، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية،مصر، 1992، ص 11.

(7) ناصر دادي عدون: **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، ط2، الجزائر، د ت، ص 10.

كما حدّد الرأسماليون تعريفا للمؤسسة إذ يرون بأنها مشروع لتحقيق الربح، وطالما أن هذا هو الدافع الرئيسي لإقامة الوحدات الاقتصادية، فإن تلك الوحدات التي لا يمكن لها تحقيق الربح المطلوب منه فإنها تخرج عن دائرة نشاط القطاع الخاص الرأس مالي.

ويرى الاشتراكيون بأن المؤسسة تشكل الوحدات الأساسية للاقتصاد الوطني وضمنها تتم أهم عملية اجتماعية ينجزها الإنسان، وهي ممارسة العمل والعمال يقومون بهذا النشاط بهدف تحقيق جزء من خطط الإنتاج التي تضعها بواسطة الموجودات المالية التي تعود ملكيتها للشعب[1].

ج- **التعريف الإجرائي:**

المؤسسة هي نظام يتكون من مجموعة الأنشطة الفرعية التي يعتمد كل جزء منها على الآخر، وتتداخل العلاقات فيما بينها وبين البيئة الخارجية لتحقيق الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، فهي بذلك إطار أو بناء تتحرك فيه كافة هذه الجهود بصورة منسقة وموجهة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بغرض تقديم سلع وخدمات للمجتمع وتعتبر من المقومات الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني.

2- **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

أ_ **التعريف الاصطلاحي:**

تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة مملوكة ومدارة من قبل فرد أو عدد محدود من الأفراد ويعمل فيها عدد قليل ولا تهيمن على القطاع الذي تعمل فيه[2].

بينما تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها منظمة مملوكة من طرف عدد أكبر من الأفراد قياسا للمنظمة الصغيرة، وتدار من قبل إدارة مهنية فيها عدد أكبر من العاملين[3].

---

(1) عمر صخري: مرجع سبق ذكره، ص 16.

(2) طاهر محسن منصور الغالبي: **إدارة وإستراتيجية منظمة الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص ص 24-25.

(3) أيمن علي عمر: **إدارة المشروعات الصغيرة**، مدخل بيئي مقارن،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر، 2007، ص 13.

وتجدر الإشارة إلى أنه أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة إلى أخرى فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح، ولهذا سنحاول عرض بعض التعاريف الرسمية لمجموعة من الدول كالآتي:

في الولايات المتحدة الأمريكية:

عرف القانون الخاص بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مقاولة مستقلة يسهر على تسييرها أشخاص ذاتيين ولا يكون لها مركز صدارة في القطاع الذي تشتغل به وهي تضم أقل من 500 عامل[1].

في بريطانيا:

استندت بريطانيا في تحديدها لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة مؤشرات من بينها:

- حجم الأموال المستثمرة لا يتعدى 07 مليون جنيه استرليني
- حجم المبيعات السنوية لا يزيد عن 1.4 مليون جنيه استرليني.
- لا يقل عدد العاملين في المشروع عن 50 عاملا وتكون حصة المؤسسة من السوق محدودة[2].

في اليابان:

برز مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى وتميز عن غيره من المؤسسات بارتفاع معدل المكننة، حيث حدده الفقه الاقتصادي الياباني بـ 300 عامل إذا كانت المؤسسة صناعية وبـ 50 عاملا إذا كانت المؤسسة خدماتية بمعنى تجارية وهو بذلك لم يفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل اعتبرها امتداد لبعضها البعض[3].

---

(1) الشريف بقة: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي، الشيخ العربي التبسي، ، العدد 01 مارس، تبسة، الجزائر ، 2007، ص 43.

(2) رابح خوني، رقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ،2008، ص 27.

(3) الشريف بقة: مرجع سبق ذكره، ص 45.

في الكويت:

المؤسسات الصغيرة هي التي لا يتجاوز عدد العمال فيها "10 عمال"، بينما في المؤسسات المتوسطة تم حصر عدد العمال ما بين 10 و 499 عامل.

في مصر: عرّفت وزارة التخطيط المصرية المؤسسات الصغيرة بأنها المنشآت التي لها أقل من 50 عاملا على أن يؤخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم.[1]

في الجزائر: صُنّفت المؤسسات إلى ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الأصول "الميزانية"، حيث تم تحديد المؤسسات الصغرى بعدد العمال من 1 إلى 9 ويقل رأس مالها عن "2 مليون" دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع الأصول "10 ملايين" دينار جزائري، والمؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49 عامل ويكون رأس مالها أقل من "200 مليون" دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع الأصول "100 مليون" دينار جزائري، والمؤسسات المتوسطة من 50 إلى 250 عامل ويكون رأس المال محدد ما بين "200 مليون" إلى 02 مليار دينار جزائري ومجموع الأصول من 100 إلى 500 مليون دينار جزائري [2].

ب- التعريف الإجرائي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النشاط الذي يختص بتحويل الموارد المتاحة إلى منتجات أو تقديم خدمات قابلة للاستهلاك من خلال عمليات مختلفة سواء كانت طبيعية أو كيميائية أو حيوية أو ميكانيكية، والتي تحدث في أماكن يتم فيها التصميم والتنظيف والتشغيل وفقا لأساليب ونظم إدارية محددة.

---

(1) رابح خوني، رقية حساني: مرجع سبق ذكره، ص31.

(2) القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 77 ديسمبر، 2001، ص 06.

3- مفهوم التنمية:

أ_التعريف اللغوي:

التنمية مشتقة من الفعل نما بمعنى زاد، ونقول النّماء أي الخير والإصلاح[1]. ونما ينمو: نموّا (ن م و) الشيء: زاد وكثر،ونمّى تنمية جعله ناميا[2].

ب_التعريف الاصطلاحي:

التنمية هي إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات الشعوب، فالتنمية الاقتصادية مثلا هي عملية هادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في مختلف الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وعرف "**كارل ماركس**" التنمية بأنها الأساس الذي يترتب عليه إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وينتج عنه ما يعرف بالتقسيم الطبقي، وهذا ما يؤدي بالمجتمع إلى التقدم والتطور الذي قد يؤدي به إلى الوراء والتخلف. ومن الواضح أن الفكر الماركسي يعتبر أن المادة هي الأساس الوحيد للتطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي[3].

كما عرف "**تشومبتر**" التنمية بأنها الناتج الفوري الذي يعمل في داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة وهي بذلك عبارة عن تغيير تلقائي ... وهي بذلك عملية متغيرة تحدث بصورة تلقائية بفعل عوامل ثابتة[4].

أما "**ماكس فيبر**" فيرى أن مفهوم التنمية لا يستقيم بغير أمل واحد وهو أن يكون العالم ككل دولة واحدة ذات بناء وظيفي واحد وفي ظل اقتصاد موحد، فإن تحقّق ذلك أمكن توحيد أفكار شعوب الأرض اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وبذلك التنمية ميسّرة للناس جميعا[5].

---

(1) مؤنس رشاد الدين: **قاموس المرام في المعاني والكلام**، دار يازوري العلمية، ط1، عمان، الأردن،2002، ص73.

(2) جبران مسعود:مرجع سبق ذكره،ص910.

(3) محمد حجاب: **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 301.

(4) محمود يونس، عبد المنعم محمد مبارك: **اقتصاديات التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ت، ص 196.

(5) خيري خليل الجميلي: **التنمية الإدارية للخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 107.

بينما يرى "**زكي محمود**" أن التنمية عملية ديناميكية تتكون أساسا من سلسلة كبيرة من المتغيرات الوظيفية والبنائية التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناتها إلى أقصى درجة ممكنة وتعتمد التنمية على عوامل عديدة ومن ضمنها رأس المال والموارد الطبيعية، والتقدم التقني والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية[1].

ج-التعريف الإجرائي:

التنمية هي تناسق وتكامل مختلف القطاعات وبخاصة القطاعين: الاجتماعي والاقتصادي بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة وبالتالي القضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه، فالتنمية إذا هي عملية ديناميكية واجتماعية وثقافية واقتصادية شاملة، تهدف إلى استثمار الموارد البشرية والمادية استثمارا أمثل وبالتالي تحقيق رفاهية المجتمع بما يتواءم مع حاجيات العصر.

4- مفهوم التنمية المستدامة:

أ-التعريف اللغوي:

أشرنا فيما سبق إلى التعريف اللغوي لمصطلح التنمية، وسنركز هنا على تعريف مصطلح المستدامة لغة.

المستدامة مشتقة من الفعل استدام والذي أصله 'دوم' والمعاني متعددة منها: التأني في الشيء وطلب دوامه والمواظبة عليه[2].

ب_التعريف الاصطلاحي:

عرّف مؤتمر "**ريودي جانيرو**"، في سنة 1992 ،التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوٍ والحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل ولكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بمعزل عنها.

---

(1) زكي محمود: **دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بحث منشور في العام الثاني للجماعات العربية، اتحاد الجامعة العربية، القاهرة، مصر، 1973، ص 34.

(2) ابن منظور: مرجع سبق ذكره، مادة (د و م)، ص 125.

ومما سبق يستجوب تحقيق العدالة في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل وأجيال الحاضر مع تحقيق التوازن بين التنمية بمختلف جوانبها وصيانة البيئة[1]. وتوصل "**بورتلاند**" الشهير عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها.

وعرف "**سلامة سالم سلمان**" التنمية المستدامة بقوله: "هي التنمية التي تخدم الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة لنفس الوضع التي هي عليه أو أحسن وأن يوضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية"[2].

ومن خلال إحدى الدراسات التي قام بها "**إدوارد باربي**" (Edward Barbier) توصل إلى أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا[3].

ج_التعريف الإجرائي:

التنمية المستدامة هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، فاقتصاديا تعني إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد كما تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، أما على الصعيد الاجتماعي فيقصد بها السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، في حين تُعنى التنمية البيئية بحماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

---

(1) خباية عبد الله: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 117.

(2) سلامة سالم سلمان: **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006، ص ص 53-54.

(3) محمد صالح الشيخ:**الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية، مصر،2002، ص93.

5-مفهوم التنمية الاجتماعية:

أ- التعريف الاصطلاحي:

يعرف " **لاري نيلسون**" "L. Nilson " و "**فارنر رامسي**" " V. Ramcay" التنمية الاجتماعية بأنها: "دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة لتنمية الوعي وتنمية قدرات المواطنين بغرض تحمل المسؤولية في مواجهة المشكلات"[1].

ويرى "**ريتشارد وارد**" R. Ward أن التنمية الاجتماعية: "هي منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع"[2].

كما تعرف الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها: "العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن"[3].

ويرى "**محمد الكردي**" بأن تنمية المجتمع المحلي هدفها معنوي كعملية ديناميكية تتمثل في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع من خلال تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة والنقل الذي يمنحهم فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة[4].

ب-**التعريف الإجرائي:** التنمية الاجتماعية هي التنمية التي تلبي احتياجات الأفراد والجماعات الأساسية، وهي تتطلب عالما لا يحرم فيه طفل من التعليم ولا إنسان من الرعاية الصحية، وتمكن جميع الناس من توظيف واستثمار طاقاتهم وجهودهم في مختلف الميادين الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية.

---

(1) عبد الكريم بكار: **مدخل إلى التنمية المتكاملة**، رؤية إسلامية، ط2، دمشق، سوريا، 2001، ص 10.

(2) غربي وآخرون: **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2003، ص 36.

(3) فاروق أحمد مصطفى: **التنمية المستدامة والسياحة**، دراسة أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 67.

(4) رشاد أحمد عبد اللطيف: **التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، ص 28.

6-مفهوم التنمية الاقتصادية:

أ- **التعريف الاصطلاحي:** يرى "**مائير بالدوين**" بأن التنمية الاقتصادية: "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن"[1].

ويعرفها "**محمد زكي الشافعي**" بأنها: "تغيير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع لزيادة الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن، ودفعه قوية يتهيأ بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف وإستراتيجية يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التغيير البنياني الذي تتطلبه التنمية"[2]. فهي إذا العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

ويعرفها آخرون بأنها: "العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"[3].

ويقصد بالنمو الاقتصادي: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"[4].

والتنمية الاقتصادية المستدامة هي تطوير كافة الحياة الاجتماعية بشكل دائم، وتعمل هذه التنمية على تحقيق نمو مطرد في الموارد بدل استنزافها وتدميرها[5].

---

(1) شوقي أحمد: **دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربي، ط1، بيروت، لبنان، ص 54.

(2) ميشال تودارو: ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود: **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 37.

(3) محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون: **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص 77.

(4) المرجع نفسه: ص 73.

(5) علي العطار: **التنمية الاقتصادية والبشرية**، سلسلة العلوم الاجتماعية، دار العلوم العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2005، ص 105.

ب-التعريف الإجرائي:

التنمية الاقتصادية هي حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، وإحداث تغيرات في هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، ضف إلى ذلك تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، بمعنى إجراء تغيير توزيع الدخل لصالح الفقراء.

سابعا: الدراسات السابقة

1_الدراسة الأولى: نورة ثلاجية[1]

- **الموضوع** هو: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في امتصاص البطالة وتفعيل النسيج الصناعي"
- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والدور الذي تلعبه في امتصاص البطالة وتحريك التنمية الاقتصادية في الجزائر والمشاكل التي تعترض هذه المؤسسات وخاصة التمويلية منها.

- **نتائج الدراسة:**

- فشل المشاريع الضخمة في أغلب الأحيان رغم الأهمية القصوى التي أولتها الدولة لها إذ أثقلت كاهلها بالأعباء الضخمة.
- إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس حلا نهائيا للأزمة الجزائرية عن طريق جهاز دعم تشغيل الشباب وإنما هو خطوة أولى نحو الحل الآتي للتسيير العقلاني والرشيد.
- مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأزمات التي تعترضها بالاعتماد على قدراتها الذاتية واستغلال الطاقات المعطلة والمهمة.
- حاولت الجزائر عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب – أن تساعد الشباب البطال خاصة المتخرج من المعاهد والجامعات لإثبات قدرتهم.

---

(1) نورة ثلاثية: أبحاث روسيكادا، مجلة دورية دولية محكمة ومفهرسة متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة سكيكدة، العدد 03 ديسمبر، 2005، الجزائر، ص 132.

- تتم الدراسة المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس المقاييس والمعايير والشروط الخاصة بالمؤسسات الأخرى، فاهتمام البنوك منصب على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية سريعة مثل: النقل والمخابر لارتفاع سيولة هذه القروض وسرعة تصفيتها وضمان الوفاء بها عند الاستحقاق إضافة إلى ربحيتها العالمية.
- إهمال بعض القطاعات الأخرى مثل: تمويل القطاع الزراعي والصناعي متوسط طويل الأجل الذي يعتبر عماد عملية التنمية.

- **علاقة الدراسة بالدراسة الحالية:**

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية في تشغيل الشباب لامتصاص البطالة وتفعيل النسيج الصناعي وهي بذلك تشابهت مع هذه الدراسة كونها تناولت جانب من وانب التنمية التي تهدف إلى الكشف عنها ألا وهي التنمية الاجتماعية التي تتحقق من خلال هذه الدراسة عن طريق امتصاص البطالة.

2_الدراسة الثانية: زرفة بولقواس[1]

- **الموضوع:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري،دراسة ميدانية بمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة باتنة
- **أهداف الدراسة:**

- الكشف عن آليات التفعيل المتمثلة في كل من الاستقطاب، علاقات العمل العمودية.
- إبراز دور قيم العمل الإيجابية في إعادة الاعتبار لكل من العمل والقطاع الخاص معا.
- الوقوف على مواصفات العنصر المؤسس لهذه المؤسسات

- **نتائج الدراسة:**

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الاستقطاب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحيوية القطاع الخاص الجزائري.

(1) زرفة بولقواس: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري**،(أطروحة دكتوراه) في علم الاجتماع تنظيم وعمل جامعة باتنة، الجزائر، 2011-2012،

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد علاقات العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلميع صورة القطاع الخاص الجزائري.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد القيم الإيجابية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية القطاع الخاص الجزائري، وبذلك تحقيق الفرضية العامة القائلة: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسط على التأسيس لديناميكية عمل جديدة تؤدي إلى إعادة الاعتبار لقيمة العمل والقطاع الخاص معا.

- **علاقة الدراسة بالدراسة الحالية:**

لقد عنونت هذه الدراسة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص ومن خلالها ندرك مدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في تفعيل القطاع الخاص من خلال تشجيعه وتدعيمه من مختلف الهيآت والوكالات.

3- الدراسة الثالثة: لزهر العابد[1].

الموضوع: إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي: كيف يمكن تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يمكن تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما الذي يؤثر في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة بإمكانياتها على تحسين قدرتها التنافسية؟
- هل المؤسسات الصغيرة في الجزائر قادرة على المنافسة؟

(1) لزهر العابد: **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه) في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012-2013، ص 2.

نتائج الدراسة:

- بالنسبة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وفي ظل الانفتاح الاقتصادي، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه منافسة مؤسسات صغيرة ومتوسطة أوروبية مقارنة بها هي من الحجم الكبير وفقا لمعيار العمالة بالنظر إلى إنتاجية العمل في الإتحاد الأوروبي أو معيار رقم الأعمال أو مجموع الميزانية.
- يهتم الإتحاد الأوروبي بالإبداع ويوليه أهمية بالغة في حين أن اهتمام الجزائر بالإبداع لا يكاد يذكر فتجده في آخر اهتمامات البرامج وكأنه لا يعني شيئا في تحسين التنافسية.
- القطاع الخاص في الجزائر كممثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد تحسنا مستمرا من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أي تحسين في إنتاجيته ومن ثم تنافسيته.
- تحسين التنافسية التصديرية لقطاع الأعمال مع تراجع لتنافسية الاستيراد والتنافسية العالمية.

علاقة الدراسة بالدراسة الحالية:

موضوع هذه الدراسة هو "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ومن خلالها ندرك مدى قدرة هذه المؤسسات على المنافسة الخارجية، وذلك من خلال الكشف عن مختلف المعوقات التي تعترضها ولهذا اعتمدت عليها مجموعة البحث في الكشف عن مختلف العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات والعمل على مواجهتها.

4- الدراسة الرابعة: ياسمينة زرنوح. [1]

الموضوع: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر "دراسة تقييمية"

مشكلة الدراسة: تمّ طرح التساؤلات الآتية:

السؤال الرئيسي:

- ما واقع استراتيجيات التنمية وتحدياتها في البلدان النامية؟

---

(1) ياسمينة زرنوح: **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، (رسالة ماجستير) في العلوم الاقتصادية: التخطيط، جامعة الجزائر، 2005 2006،

الأسئلة الفرعية:

- ما واقع استراتيجيات التنمية في البلدان النامية؟
- ما دور المنظمات الدولية في استراتيجيات التنمية وانعكاسات ذلك على الدول النامية؟
- ما هي أهداف التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

- لتنمية اقتصاديات الدول النامية استوجب إحداث تغييرات مستمرة على مستوى عوامل جديدة "اقتصادية، اجتماعية، سياسية" لإنجاح ذلك.
- المنظمات الدولية لا تمد الدول النامية إلا بجزء محدود من احتياجاتها للقيام بعملية التنمية.

نتائج الدراسة:

- يعتبر نموذج التنمية المستدامة أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية حيث يوفق بين العنصر الاجتماعي والاقتصادي وكذا بين البيئي والطبيعي.
- تهدف استراتجية التنمية المستدامة إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحة، وفرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة، إضافة إلى ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية وعدم الإسراف فيها بشكل يسمح أو يضمن معدلات أو مؤشرات نمو إيجابية على المدى الطويل.
- استوجب على الدول محدودة الموارد المحلية أن تستفيد بوجه خاص من تحديد حساب رأس المال مما يؤدي إلى زيادة استثماراتها وتحقيق نمو اقتصادي أسرع.

علاقة الدراسة بالدراسة الحالية:

تناولت الدراسة موضوع "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر" وقد وظفتها مجموعة البحث لكونها تتضمن أحد المتغيرات المحورية في دراستها وهو التنمية المستدامة ،وذلك بغرض الكشف عن مدى توافق العنصر الاجتماعي والاقتصادي.

خلاصة:

من خلال الطرح المقدم لمحتوى هذا الفصل، وتحديد الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة يمكن فتح المجال للبحث والتنقيب حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، والتطرق للجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والغوص في فلك التيارات الفكرية التنموية دون إغفال الروابط التي تربطها بمفاهيم وقضايا التنمية القابلة للاستمرار، وتنمية الموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري، والتنمية الإنسانية.

الفصل الثاني: المداخل النظرية في التخلف والتنمية

تمهيد...

أولا: نظرية التحديث

الاتجاه التطوري المحدث:

مرحلة المجتمع التقليدي

مرحلة التهيؤ للانطلاق

مرحلة الانطلاق

مرحلة الاتجاه نحو النضج

مرحلة الاستهلاك الوفير

الاتجاه الانتشاري

الاتجاه السيكولوجي

ثانيا: النظرية الماركسية المحدثة:

الاتجاه الامبريالي

اتجاه التبعية

ثالثا: نظرية النمو المتوازن

رابعا: نظرية النمو غير المتوازن

خلاصة...

جامعة قالمة
قسم العلوم الاجتماعية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

تمهيد:

لقد فرضت التنمية نفسها كمفهوم ومجال للبحث العلمي على مستويات التنظيم والتطبيق منذ ما يقارب قرنا ونصف من الزمن تقريبا، حيث تعلقت بحالة أساسية أطلق عليها اسم التخلف الذي كان متأصلا في المجتمعات الإنسانية، ومن ثم كان الاهتمام والبحث عن أفضل السبل، وأنسب الطرق لتجاوز هذه الحالة .

وسيُعنى هذا الفصل باستعراض التراث السوسيولوجي الحديث حول موضوع التنمية مع التركيز على القضايا الأساسية التي يتبناها كل اتجاه وتحليلها تحليلا وافيا.

أولا: نظرية التحديث

يشير مفهوم التحديث إلى مظاهر تنموية هامة مثل القدرة العالية على استغلال كافة الموارد البشرية والطبيعية المتوفرة في تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي، والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج والثروة، والاعتماد على الملاحظة الواقعية والتجريب، وبروز تقنية فنية ترتكز على تطوير النظرية لتوجهات عملية، وتعزيز مقومات التنظيم والإدارة الراشدة[1].

وتنطلق نظرية التحديث من التصور القائم على التفرقة بين مجتمعين مختلفين كليا؛ فأولهما: متقدم حديث وهو العالم الغربي، وثانيهما متخلف تقليدي وهو العالم الناسي،ووفقا لتفسير هذه النظرية استوجب على الثاني المضي على نفس الدرب الذي سلكه العالم الغربي، إذا ما أراد بلوغ نفس درجة التقدم والتطور.

وتمتد إرهاصات هذه النظرية إلى إسهامات الرواد الأوائل لعلم الاجتماع لا سيّما "**إميل دوركايم**" (E. Durkheim)، و "**ماكس فيبر**" (M. Weber) إذ ساعدت أفكار كل منهما في إرساء الكثير من القضايا والمقولات والتي استندت عليها النظرية وتظهر تجلياتها في رفض مراحل تطور المجتمع الإنساني التي تقول بها الماركسية، واختزال هذه المراحل في مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التخلف، ومرحلة الحداثة، وكذلك رفض المحكّات الماركسية في تحديد عوامل التغير التاريخي ومنها عامل الصراع الطبقي، والتأكيد على قوة التحديث الغربية التي تحدث تغييرا في مؤسسات[2]المجتمع التقليدي بفعل تبني النموذج الغربي، بالإضافة إلى رفض تفسير التخلف في الدول النامية بالعامل الاستعماري وتأكيد دور المؤسسات التقليدية التي تكرس قيم القدرية، في مقابل تبني القيم العقلانية المتضمنة في النموذج الغربي، وكذلك التأكيد على النمو الاقتصادي الصرف كأداة أساسية لتحقيق التنمية في الدول النامية، والتركيز على آلية اقتصاد السوق لتنشيط السوق الاقتصادية، ورفض التدخل الحكومي، بالإضافة إلى أن عملية التغيير الاجتماعي التي شهدتها أوروبا بفعل عامل التحضر والتصنيع وتحديث الشخصية هي ذات العملة التي تعرفها الدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية لتنتقل تدريجيا إلى وضع حضاري يشبه الوضع الحضاري الذي أدركته الدول الغربية الرأسمالية. وفي

---

(1) محمد علي محمد: **القيم الثقافية والتنمية**، دار المعارف، ط1، القاهرة، مصر، 1973، ص 140.

(2) مجد الدين خمش: **الدولة والتنمية في إطار العولمة**، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د. ت، ص 28.

الأخير، التأكيد على خاصية الدافعية والإنجاز لدى الأفراد من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود[1].

ولقد ركزنا في نظرية التحديث على ثلاث اتجاهات رئيسية وهي: الاتجاه التطوري المحدث والاتجاه الانتشاري، والاتجاه السيكولوجي.

1- الاتجاه التطوري المحدث:

تعد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية جهود الدول الفقيرة في البحث عن التغيير في ظل اقتصاد ريفي ومجتمعات تميزت بالغياب الحقيقي لهيكل الاقتصاد الحديث، وتشكل الخبرات التاريخية المستمدة من خطة "**مارشال**" والتي بفضلها استطاعت دول أوروبا إعادة بناء وتحديث اقتصادياتها في سنوات قليلة بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية المالية والتكنولوجية، وجاءت النظرية التطورية للاستفادة منها في دراسة الدول النامية ومفادها أن هذه الدول اتبعت نمطا معينا مكنها من تحويل مجتمعاتها الزراعية الفقيرة التي تعيش حد الكفاف إلى مجتمعات صناعية حديثة[2].

ولعل أبرز ممثلي هذا الاتجاه هما "**تالكوت بارسونز**" (T. Parsons) و "**والت روستو**" (W.Rostow)، فقد ذهب "**بارسونز**" إلى أن العملية التطورية هي زيادة أو تدعيم القدرة التكييفية للمجتمع وتنشأ من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها، أما المكونات الأساسية للتطور فهي – في رأيه– عمليات التباين والتكامل والتعميم التي تجري داخل نطاق النسق القيمي [3].

أما "**روستو**" فقد قدم نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية والوضوح وتمثل – حسبه– بديلا للنظرية الماركسية حول تطور المجتمعات، إذ يرى "**روستو**" بأن المجتمعات تمر– أو عليها أن تمر– خلال تطورها بخمس مراحل أساسية، وإذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الوفير للسلع والخدمات، ويشير أيضا إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي إذ يرى بأنها حوصلة عامة

---

(1) مجد الدين خمش: المرجع السابق، ص 29.

(2) صلاح الدين نامق: **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986، ص 54.

(3) السيد الحسيني وآخرون: **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعارف، ط1، القاهرة، مصر، 1979، ص 65.

ج- المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

وهي المرحلة الفاصلة، حيث يتوقع أن تُحدث دفعة قوية سواء كانت ثورة سياسية أو تكنولوجية أو علمية تقضي على عوامل الجمود والفشل وتؤسس لإرساء نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة تحفز النشاط الاقتصادي بكل متغيراته من استثمار وادخار ودخل وطني وأسواق داخلية وخارجية، ويشترط "روستو" أن تكون نسبة الاستثمار على الأقل تتراوح بين **05**٪ و **10**٪ من الدخل الكلي، وأن تكون نسبة الزيادة السكانية بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وإنشاء القطاعات المنتجة[1].

د- المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النضج

وهي المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته للانطلاق، وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة وتوجيه نسبة من الدخل القومي بين **10**٪ إلى **20**٪ للاستثمار وتصدير فائض الإنتاج مع انخفاض نسبة العاملين في الزراعة إلى حدود **20**٪، كما تنتقل القيادة من مالكي وسائل الإنتاج إلى أيدي المديرين الأكفاء لتحقيق النمو المستدام [2].

هـ- المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير

وفي هذه المرحلة يصل المجتمع بعمله المستمر إلى زيادة الاستثمار بتحويل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني إلى إنتاج السلع المعمّرة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من الإنتاج، وحينها يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير، وتعتبر الولايات المتحدة وألمانيا الغربية آنذاك واليابان من المجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين، ويرجع ذلك لعاملين أحدهما هو ارتفاع الدخل القومي الحقيقي للفرد في المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة تحقُّق السيطرة التامة لعدد كبير من الأفراد على الاستهلاك حيث تجاوزت حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والمسكن وثانيهما هو تغيّر في تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة لمجموع السكان

---

(1) صلاح الدين نامق: مرجع سبق ذكره، ص 54.

(2) السيد الحسيني وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 68.

مما أدى إلى زيادة نسبة المشتغلين في المؤسسات والشركات والمجال التجاري، والتي تتطلب توفر مهارات علمية وثقافية خاصة، وانعكس ذلك على حياة المواطن مثل: توفر شبكة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية ذات مستوى راق والتي يتمتع بها نتيجة لارتفاع دخله.

إذا كان "روستو" يعتقد أن نهاية هذه المرحلة التي تصنف الأفراد في أعلى مراتب الرفاهية المادية ستكون مرتبطة باهتماماتهم الروحية والعقائدية والبحث في ما وراء الطبيعة، فإن هذه النظرية تعكس لنا الواقع التاريخي الحديث بأكمله من خلال المنطق الداخلي التتابعي أو التسلسلي لمراحلها، حيث ثبت أن الدول المتقدمة مرت جميعها بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام، بينما الدول النامية فمازالت تصارع في إحدى هذه المراحل.

وما يؤخذ على هذه النظرية أنها جعلت المرور بكل هذه المراحل أمرا حتميا، كما يمكن تداخل مرحلتين، كما حدد "روستو" نسبًا معينة من الاستثمار للمرور من مرحلة إلى أخرى وهذا يتنافى و النسب التي يذكرها، حيث من الصعوبات الأساسية التي تواجهها الدول النامية هو فجوة الادخار المحلي والأجنبي كما يحدث الاستثمار الكافي لتعجيل النمو الاقتصادي[1].

وأخطر ما يمكن توجيهه من نقد لوجهة نظر "روستو" هو التجاهل والفهم الخاطئ لتاريخ كل الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء؛ إذ إن الدول السائرة في النمو لها تاريخ لا يقل عراقة عن تاريخ الدول المتقدمة التي بنت اقتصادياتها على حساب إفقار الشعوب النامية ونهب ثرواتها الطبيعية، وهي حقائق مؤكدة أغفلها "روستو" في معرض حديثه عن مراحل النمو[2].

لقد اختارت مجموعة البحث الاتجاه التطوري على أساس أن الدول النامية، لاسيما الجزائر ورثت بعد الاستقلال اقتصادا هشا، وحاولت النهوض من خلال اتباع سياسة تنموية وذلك عبر مراحل، حيث اعتمدت الجزائر على التصنيع من خلال المؤسسات العمومية، ثم حدث تغيير في طبيعة هذه المؤسسات أين تمت خصخصتها في ظل القطاع الخاص، وبرزت آلية تنموية جديدة تمثلت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ساهمت في امتصاص عدد معتبر من البطالين عن طريق استثمار رأس المال داخل هذه المؤسسات.

---

(1) صلاح الدين نامق: مرجع سبق ذكره، ص 56.

(2) السيد الحسيني وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 73.

2- الاتجاه الانتشاري (الثقافي):

يقوم هذا الاتجاه على مبدأ جوهري مفاده أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية،وهذه الأخيرة إذا ما أرادت تحقيق التنمية يستجوب أن تشهد عملية تثقيف، والتي تتم حسب الاتجاه الانتشاري من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية من خلال تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية، على افتراض أنها تشكّل نسقا اجتماعيا معيّنا، وأنّ انتقالها سيؤدي إلى تغيّر الثقافة وإبناء الاجتماعي في المجتمعات النامية، والتنمية وفق هذا الاتجاه تتمثل في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والنظم والقيم من دول العالم المتقدم إلى الدول النامية[1]؛ لأن كل ذلك سيؤدي إلى تغير الثقافة وإلبناء الاجتماعي لهذه المجتمعات وبالتالي تصبح شبيهة بالنموذج الغربي.ومن أهم منظري هذه الاتجاه هم: "**وليرت مور**"(W. Moore) و "**دانييل ليرنر**" (D.Lerner) و"**فيلدمان**" (Feildman)و"**كارل دويتش**"(K .Dewitch).

ومن بين أوجه النقد التي يمكن توجيهها نحو هذا الاتجاه هو الإخفاق في تحليل القضايا المرتبطة بالتخلف والتنمية، حيث عمد أصحاب هذا الاتجاه إلى حجب الدلالات السياسية والإيديولوجية للمساعدات الاقتصادية، وإغفال طبيعة البناء الاجتماعي الذي فرضه الاستعمار على الدول المتخلفة، كما تجاهلوا حقيقة أنّ الرأسمالية إذا نجحت في تطوير المجتمعات الأوروبية فإنه لا يعني تطبيق النموذج ذاته واتباعه في حالة الدول المتخلفة الآن، فالانتشار المزعوم ليس عملية اقتصادية سياسية حيادية، وإنما علاقة سيطرة واستغلال من ناحية، وإخفاء النوايا السياسية والإيديولوجية وراء المساعدات الاقتصادية من ناحية أخرى[2].

إذ تشير الشواهد في إطار العولمة إلى زوال الحواجز الثقافية، إلا أن التكنولوجيا المتطورة تبقى دائما من نصيب القوى المتقدمة، ولا يمكن للدول النامية أن تحصل عليها، كما أن معالجة الاتجاه الانتشاري لقضية تنمية الدول المتخلفة أغفلت تاريخ الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء،

---

(1) كامل عمران: **التنمية في الوطن العربي**، مطبعة الاتحاد، دمشق، سوريا، 1999، ص 163.

(2) علي غربي وإسماعيل قيرة: **في سوسيولوجي التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 16.

إذ لم يشيروا إلى دور الاستعمار في كبح تطور الدول المتخلفة، كما أشار رواد هذا الاتجاه إلى الإنتاج السلعي المستند إلى نظام المصنع في القضاء الصناعات الحرفية [1].

كما اعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن عملية التنمية هي مجرد اكتساب لخصائص الغرب، مما يتضح أنهم بالغوا في التأكيد على ثنائية "التقليد – التحديث"، فضلا عن عدم تقديرهم للسياق التاريخي للتغير البنائي والثقافي الذي شهدته الدول النامية[2].

واعتمدت الباحثتان الاتجاه الانتشاري، وذلك نظرا لما حققته الدول المتقدمة من قفزة نوعية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا وتكنولوجيا، ونتيجة للظروف التي تميزت بها هذه الدول أثبتت تطورها في مختلف القطاعات وخاصة الصناعية. ومن خلال عامل التقدم التكنولوجي وانتشار الثقافات سواء في المصانع أو الإدارات، أضحت هذه الدول تقدم المساعدات، وفتح أسواق خارجية مما أفاد الدول النامية في اكتساب خبرات جديدة من تلك الدول الغنية، كما اعتمدت على استيراد السلع واستهلاكها، وحاولت الدول النامية أن تنهض باقتصادها ومواكبة التطورات بفرض وجودها، واستخدام الطرق التقنية الحديثة سواء في الصناعة أو في مجال الزراعة بدل الطرق والأساليب التقليدية ولهذا توسعت الرؤى وتم تقسيم العمل من خلال تعدد الأنشطة سواء الخدماتية، الإنتاجية وغيرها وهذا ما نجده في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- الاتجاه السيكولوجي (السلوكي):

عُني أصحاب هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد، إذ أنهم أكّدوا على أنّ درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، ويعد"دافيدماكليلاند"(D.Maclelland) أحد رواد هذا الاتجاه والذي يعلل بوضوح أن القيم والدوافع، أو القوى السيكولوجية هي التي تحدّد معدّل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤكّدا على دور الأفكار في تشكيل التاريخ، وفي رأيه أن الجوانب المادية لا تلعب مثل هذا الدور [3].

---

(1) السيد الحسيني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(2)المرجع نفسه، ص 93.

(3)المرجع نفسه ، ص 103.

ولقد عرف "**ماكليلاند**" الحاجة إلى الإنجاز بأنها الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ، ويمثل هذا الدفع خاصية عقلية فالأمم التي لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إلى الإنجاز تتطور وتنمو بشكل أسرع، وفي ضوء هذا التحديد أعطى "**ماكليلاند**" وزنا ثقيلا للجانب السيكولوجي، وبالتالي الربط بين الدوافع النفسية والتنمية، فهو يرى بأن عملية التنمية تعتمد كثيرا على توفير مجموعة من الأفراد الميدانيين ذوي تركيب نفسي خاص، مما يدفع بكل منهم إلى الاجتهاد والابتكار والمخاطرة في سبيل الكسب المادي وتحسين المركز الاجتماعي[1]، غير أن "**ماكليلاند**" يرى أن الحاجة إلى الإنجاز ليست كافية لوحدها، وأن العامل الأساسي الآخر هو الاهتمام بالآخرين، كما اقترح إستراتيجية للتنمية تقوم على حشد مصادر الإنجاز العالي السائدة في المجتمعات المتقدمة، لكي تعمل هذه المصادر إلى جانب المصادر المتعلقة بالحاجة إلى الإنجاز السائدة في الدول المتخلفة التي وصفها بالكسل، متجاهلا علاقات القوة التي تشكلت عبر التاريخ بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وعندما تبدأ التنمية تزداد الحاجة الناس إلى الإنجاز؛ فالذين لديهم دافع قوي للإنجاز عليهم أن يحققوا إنجازا في المواقف التي تكون فيها مخاطر الفشل، وهي المخاطر التي يمكن الحد منها من خلال زيادة الجهد والمهارة[2].

أما "**أفرت هيجن**" (Evert Hagen) وهو من أصحاب هذا الاتجاه يرى بأن الشخصية النمطية التي توجد في المجتمعات التقليدية هي شخصية غير خلاّقة ومتسلّطة، ويعرّف المجتمعات التقليدية بأنها أنظمة سياسية واجتماعية تسلّطية، بينما تستدعي التنمية بروز الفرد الخلاّق الذي يتميز بطاقة للإنجاز والاستقلالية والانضباط وهذا يدل على أن تحول المجتمع،حسبه،من الطابع التقليدي إلى الطابع الحديث يستوجب إحداث تغيرات جوهرية في نمط الشخصية التقليدية، وتحولاتها إلى شخصية ديمقراطية خلاّقة[3].

---

(1) خروف حميد: **التنمية والقيم الاجتماعية والثقافية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1997-1998، ص 63.

(2) السيد محمد الحسيني: **التنمية والتخلف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 1996، ص 104.

(3) المرجع نفسه، ص 100.

ويشير "**ولبرت مور**" إلى أن التنمية تستجوب توفر مجموعة من المقومات الأساسية، من بينها وجود إطار قيمي يسمح للفرد بالحركة، ونظام توظيف قائم على الكفاءة المهنية والقدرة على الإنجاز، ويخضع لمبدأ التغير؛ إذ إن ذلك يعد شرطا أساسيا من شروط إنجاز التنمية[1].

وبينما يشير "**دانييل نيرنر**" إلى أن مسألة تنمية الدول المتخلفة يرتبط بخصائص سلوكية وسيكولوجية معينة، من خلال متغيرات هامة مثل: التحضر، والتعليم، والمشاركة في وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية، ويذهب "**نيرنر**" إلى أن المجتمع الحديث هو الذي يحقق درجة عالية في سلّم هذه الخصائص، على عكس المجتمع التقليدي الذي لا يحقق سوى درجة ضعيفة على هذا السلم.

والملاحظ أن وجهة نظر "**نيرنر**" تعاني من غموض سيكولوجي، إضافة إلى النقائص التي يعاني منها هذا الاتجاه ومنها: الافتقاد إلى المنظور التاريخي والثقافي، والاعتماد على افتراضات تطوّرية مثل: اشتراط وجود حكومات ديمقراطية على النمط الغربي كمطلب ضروري من متطلبات التنمية في الدول النامية[2].

ومن خلال عرضنا للاتجاهات الثلاثة (**التطوري + الانتشاري+ السيكولوجي**) المرتبطة بنظرية التحدث يمكن تقديم أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية كما يلي:

إن العوائق التي تقف أمام تقدم الدول النامية ليست متأصلة في مجتمعات هذه الدول كما يدعي أصحاب نظرية التحديث، بل هي في الحقيقة من صنع الدول المتقدمة، فالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التقليدية هي في الأساس نتيجة لسيطرة وهمية للدول المتقدمة التي تقع عليها مسؤولية فشل سياسات وبرامج التنمية التي طبقتها الدول النامية، ضف إلى ذلك الأثر السلبي الذي خلفه الاستعمار على الاقتصاد والمجتمع المحلي، كما أنّ هذا التوجه يغفل عن حقيقة أساسية مفادها أن الرأسمالية الحديثة وإن نجحت في تطوير المجتمعات الغربية فإن هذا النجاح لا يكسبها صفة الشرعية في فرض هذا النموذج، أو تكراره، أو اتباعه من قبل الدول النامية الآن، كما انتقد "**باران**"

---

(1) عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، 1965، ص ص 93-94.

(2) السيد محمد الحسيني: مرجع سبق ذكره، ص 144.

(P.Baran) الإغفال المتعمّد للواقع التاريخي، والتنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية من قبل الدول الرأسمالية[1].

ويرى "**سعد الدين إبراهيم**" أن القصور الذي ساد هذه الاتجاهات النظرية هو عدم تفسيرها لتخلف العالم الثالث كنتيجة حتمية للنظام الإمبريالي الحديث، الذي كان سائدا في العالم ومازال بصورة مختلفة ودرجات متفاوتة[2].

ومن خلال تحليل نظرية التحديث التمسنا دور العامل الإيديولوجي (الأيديولوجية الرأسمالية) في تحليل أصحاب هذه النظرية، فجلّها عبارة عن أحكام قيميّة تعيد تركيب التاريخ بالاعتماد على الحضارة الغربية على اعتبار أنها السبب الوحيد للتقدم، فدخول الشعوب غير الغربية التاريخ – على حد زعمهم – لا يتم إلا بفضل الاتصال بالغرب ومحاكاته في قيمة الثقافية من خلال نشر التقدم الاقتصادي والاجتماعي انطلاقا من المجتمعات المتقدمة، ودليل ذلك ما ذهب إليه "**روستو**" الذي لا يعترف بالتاريخ إلا إذا كان تكرارا للتاريخ الغربي[3].

قامت الباحثتان بطرح الاتجاه السيكولوجي على اعتبار أن إرادة الأشخاص تلعب دورا محوريا في عملية التنمية، فالأفراد الذين يمتلكون شخصية طموحة ويتطلعون إلى الجديد من خلال استثمار الموارد المتاحة المالية والمادية، فضلا عن المورد الإنساني كونه رأس المال الحقيقي فالأفراد الذين يتميزون بخصائص سيكولوجية جريئة تجعلهم يتفاعلون مع الآخرين والقدرة على التكيف مع مختلف الظروف والاستعداد لمواجهة أصعبها.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى مثل هؤلاء الذين يتمتعون بالمهارات والفطنة والاستثمار الأكفأ للموارد لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على حد سواء، وتشجيع المبادرات الفردية.

---

(1) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي: **قضايا التنمية في العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 128.

(2) عبد الرحيم تمام محمد تمام أبو كريشة: **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص93-94.

(3) عبد العالي دبلة: **الدولة رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر، ط1، القاهرة، 2004، ص 111.

ثانيا: النظرية الماركسية المحدثة

لقد طور الماركسيون المحدثون آراء "**ماركس**" بما يتفق مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة، والظروف التي مرت بها، حيث عنوا بالتنمية أكثر من مجرد النمو، فهي تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة من خلال التغذية الكافية، والإسكان، والرعاية الصحية، والتعليم لجميع السكان، بالإضافة إلى خفض التفاوت بين الفئات الاجتماعية في توزيع الثروة والدخل.

وانطلقت النظرية الماركسية من نقد النظرية البورجوازية حيث ترى الماركسية المحدثة أن التناقض الأساسي هو التناقض القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم النامي، فهي تؤكد على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة، فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي[1].

ومن بين الظروف العالمية التي ساهمت في ظهور هذه المدرسة هي السياسة الامبريالية المتبعة في الدول المتخلفة وكيفية المحافظة على العلاقات الاقتصادية معها من خلال ربطها بالقروض وفقا لشروط مجحفة من أجل تمويل مشاريع غير منتجة للثورة واتفاقيات غير متكافئة كونها تخدم أهدافها الاستراتيجية في إعادة إنتاج التخلف والفقر في هذه البلدان وخير مثال على ذلك: اتفاقية الغات (GATT) والمنظمة العالمية للتجارة (OMC) في أواخر القرن العشرين. ولقد تناول "**بول باران**" مشكلة التخلف وأسبابه، حيث انتقد بشدة النظريات المحافظة كالرأسمالية لاسيما تعمد إغفالها للواقع التاريخي والتنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية، وصولا إلى أن محاولة فرض وتعميم التنمية العالمية على الدول النامية سيعمل على تشويه الواقع وتغييره وتراكم تخلفه.

كما يرى "**باران**" أن النخب الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في البلدان النامية فالتنمية حسب رأيه **توريثية** وليست تطويرية، ويعتقد أن التخطيط الشامل هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة[2].

إلا أن "**شارل بيتلهايم**" (CH. Bettelheim) يرى بأن ظاهرة التخلف، في الدول النامية، ترتبط بعوامل متعددة كالتبعية والاستقلال، والكشف عن دور الاستعمار والامبريالية في تفسير ظاهرة التخلف

(1) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي: مرجع سبق ذكره،ص ص 56-57.

(2) المرجع نفسه، ص 57.

في المجتمعات النامية ومدى تأثيرها السياسي والاقتصادي على هذه المجتمعات، مما يستوجب – حسبه – النضال ضد التخلف والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية، مؤكدا على دور الصناعة والزراعة في إنجاح عملية التنمية، من خلال تطوير الإمكانيات والموارد الداخلية المتاحة.

بينما يرى "**أندري قاندر فرانك**" (A. G. Frank) بأن ظاهرة التخلف هي نتاج للعلاقة الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، إذ إنه وضع التخلف في إطار عملية تاريخية عالمية على اعتبار أن التخلف هو نتيجة لأسلوب تنموي يقوم على السيطرة بفعل توسع النظام الرأسمالي العالمي، ويؤكد "أندري" (André) على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة وضبطها وضرورة الاهتمام بالخصوصية التاريخية والثقافية في البناء الاجتماعي، وعليه فإن التنمية تقتضي تحقيق أهداف قومية نابعة أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية[1].

ومن جهة أخرى يشير "**بيار جاليه**" (P. Jallee) إلى تغير دور الامبريالية، أين أصبح الاهتمام بتبادل البضائع مع دول العالم الثالث أكبر بكثير من توظيف رؤوس الأموال بهذه الدول، كما لاحظ "**بيار**" أن تصفية الاستعمار السياسي لم تؤد إلى اختفاء حقيقة نهب الدول المتخلفة، كما لم تسهم في تدعيم الاستقرار السياسي لهذه الدول، ومن هنا يبرز الطابع السياسي للمعونات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، والتي لا تعدو أن تكون وسيلة للنهب وتكريس التبعية[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الماركسية المحدثة قد ساهمت في تطوير الرؤى حول التنمية والتغير، لاسيما في موقفها من الفهم العام والشامل للواقع والتحليل التاريخي للتنمية والتخلف، والتركيز على فهم المحتوى العالمي للعلاقة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية[3]. ولأن النظرية الماركسية المحدثة تبلورت من عدة اتجاهات تمّ التركيز على اتجاهين إثنين هما: الامبريالية والتبعية.

---

(1) محمد تمام أبو كريشة، مرجع سبق ذكره، ص 59-96.

(2)المرجع نفسه، ص 59.

(3) علي غربي وإسماعيل قيرة: مرجع سبق ذكره،ص ص 20-21.

1- الاتجاه الإمبريالي:

لقد حاول "لينين" (Lenine) صياغة نظرية شاملة تفسّر بروز الرأسمالية الاحتكارية، وتحدد القوى والقوانين الداخلية المتحكمة فيها، كما وضح التناقض الرأسمالي وقيام الاحتكارات، وتحول المنافسة إلى منافسة دولية تسبّب حروبا امبريالية، كما قام "لينين" بتحليل الأبعاد الدولية للرأسمالية وربط بين التوسع الرأسمالي وبين دول العالم الثالث، ومن أهم رواد الاتجاه الامبريالي نذكر: "روزا لوكسمبورغ"، "أرنست ماندیل"، "بيار جاليه"، و"بول باران" حيث رفضوا نظرة "لينين" واعتبروا بأن مفهومه للامبريالية لم يعد صالحا لمعالجة السياق الدولي المعاصر، إذ إنّ تصدير رؤوس الأموال نحو الدول المتخلفة لم يساهم في تنميتها حسب توقعات "لينين"، حيث يلاحظ هؤلاء بأن الامبريالية تهتم حاليا بتبادل البضائع مع الدول النامية أكثر من اهتمامها بتوظيف رؤوس الأموال بها.

وحسب ما تم ذكره سابقا يمكن الإشارة إلى أن "بيار جاليه" قد أوضح بأن الامبريالية غيّرت استراتيجياتها التقليدية في الحفاظ على مراكز نفوذ الرأسمالية الغربية من أجل تكريس تخلّف الدول النامية وتعميقه وتنمية الدول المتقدمة بوتيرة سريعة[1].

ونستنبط من الاتجاه الإمبريالي تغيير سياسة الدول المتقدمة في فرض سيطرتها على الدول النامية، فبدل استعمار الأراضي وغيرها ظهر في شكل آخر ألا وهو السيطرة الاقتصادية، كيف لا وهي التي تملك القوة التكنولوجية والسياسية المستمدة في الأصل من خيرات الدول النامية.

فالدول المتقدمة تملك الصك النقدي وتمنحه للدول النامية في شكل قروض مقابل فتح أسواق لها من أجل ترويج منتجاتها. والجزائر تحاول أن تنهض باقتصادها لذا عمدت إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحصيل منتجات وسلع مختلفة واستهلاكها محليا.

2- اتجاه التبعية:

ظهر اتجاه التبعية كرد لفشل الاتجاهات الرأسمالية الغربية في تفسير التنمية والتخلف في الدول النامية مما استوجب البحث عن تفسير موضوعي يهتم بالخصوصية التاريخية، ومكونات البناء

(1) اسيد محمد الحسيني: مرجع سبق ذكره، ص 155.

الاجتماعي لهذه الدول وضرورة الكشف عن مضمون جديد للتنمية كبديل للمفهوم الغربي الذي يأخذ مكوناته البنائية انطلاقا من واقع الدول النامية.

وبفضل إسهامات هذه المدرسة ظهر تحول في التراث العلمي حول موضوعي التنمية والتخلف– منذ خمسينيات القرن العشرين – حيث حاولت تقديم إطار جديد، وفهم متعمق العناصر البنائية المتعلقة بالتنمية في الدول النامية، وفهم واقعي لتاريخ كل من الدول النامية والمتقدمة، ومن بين روّاد هذا الاتجاه نشير إلى مفكّري أمريكا اللاتينية مثل: "**راؤول بريبش**" (**R. Bribch**) و "**سلسلو فورتادو**" (**S. Fortado**) والمفكر العربي "**سمير أمين**".

وينطلق هذا الاتجاه في تفسيره للتخلف من مفهوم التبعية بالنسبة للغرب الرأسمالي، حيث يرى بأن الشروط اللاّمتكافئة في العلاقة بين الدول النامية والغرب الرأسمالي هي التي تعمل على استنزاف الفائض من الدول النامية بصفة مستمرة وعدم السماح بالتراكم في هذه الدول وبالتالي ينتج عن كل ذلك ما يُدعى بالتخلف[1].

ويمكن تفسير ظاهرة التخلف والتنمية، حسب اتّجاه التبعية، من خلال عاملين تاريخيّين وهما العامل الخارجي والعامل الداخلي.

- **العامل الخارجي:** وتتحدد مُجمل دلالاته في الاتصال الحضاري، ومحاولات الغزو المتكررة بغرض الحصول على الفائض الاقتصادي.
- **العامل الداخلي:** ويمكن استقراؤه في نمط الإنتاج أو التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للدول المعنيّة، وبتطورها تبرز طبقة مهيمنة، وسلطة دولة معبر عنها يميزها الصراع والتناقض بدرجات مختلفة بين مختلف القوى الاجتماعية رغم وجود سلطة مهيمنة في هذه الدولة.

ومن أهم المفاهيم التي تميز بها اتجاه التبعية هما مفهومي المركز (Centre) والمحيط (Périphérie)، فأول من استخدم هذا المفهوم هو "**راؤول بريبش**" وبعد ذلك تبناه "**أندري قاندر**"

(1) منى صادق سعد: **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2003، ص 76.

و"سمير أمين"، وذلك من أجل بناء طرح نظري يفسر العلاقة التي تربط بين دول العالم الرأسمالي المتقدم، ودول العالم النامي[1].

وتعود الصياغات الأولى لهذا الاتجاه إلى الستينيات من خلال إسهامات الرواد الأوائل حيث ركّزوا في انتقاداتهم على بعدين أساسيين وهما الازدواجية أو الثنائية والانتشارية[2].
ويهدف تحديد ميكانيزمات التبعية اعتمدت هذه المدرسة على مفهومي "المركز والمحيط" حيث تشكل البلدان المتقدمة "المركز" في حين تمثل البلدان النامية "المحيط"، فضلا عن ذلك أصبح المركز يملك هو الآخر سميلا، كما أن المحيط يملك مركزا، وسبب علاقة التبعية تنتُج هذه الميكانيزمات التي تعبّر عن علاقة الصدام بين أصحاب السلطة السياسية والمالية والعلمية في البلدان الغنية، والنخب الحاكمة، والصناعيين في البلدان الفقيرة.

ويعتبر المركز، حسب هذا الاتجاه، المسؤول الأول عن الوضع المزدوج "التخلف والتبعية"، إذ يرى "**دوسا نتوس**" (D. Santos) أنه من هذه الأزمة بمعنى أزمة التطور ومشروع التطور وُلد مفهوم التبعية كعامل يمكن من خلاله شرح هذا الأمر الذي يتعلق بتحديد الأسباب التي حالت دون تطور الدول النامية، وبذات الطريقة التي تطورت بها الدول المتقدمة والعلاقة التبادلية بين اقتصاد أو أكثر، وبينهما وبين العالم فتأخذ شكل التبعية عندما تستطيع بعض الدول الأخرى "التابعة" ذلك[3].

وللإشارة فإنّ مدرسة التّبعية أخذت اتجاها نظريّا ومنهجيّا يختلف جذريّا عن التوجه اليساري والتوجه الوصفي، إذ إنّه ولأوّل مرة يظهر اتجاه يتخذ من العالم الثالث موضوعا رئيسا له، فاعتمدت هذه المدرسة على المنظور التاريخي في تحليلها لمشكلة التخلف والتنمية على اعتبار أنهما ظاهرة تاريخية عالمية، ذلك أن فقر العالم الثالث وغنى العالم الأول هي ظاهرة واحدة، حيث يصرح "**سنكل**" بأن التبعية تنتُج عن طريق علاقات دول المركز مع الدول التابعة ضمن نسق عالمي يستدعي المزيد من الاستقطاب حتى في داخل الدول التابعة نفسها. وهذا يجعل التبعية منتجة لعملية التفاعل الجدلي بين الاستقطاب الداخلي والخارجي، بينما من الناحية المنهجية فإن اتجاه التبعية يكشف عن أهمية

---

(1) عبد العالي دبلة: مرجع سبق ذكره، ص 211.

(2) المرجع نفسه، ص 77.

(3) المرجع نفسه، ص ص 212-213.

الانطلاق من النظام الرأسمالي العالمي كوحدة تحليلية أساسية، بغرض احتواء دور العوامل الخارجية للتكيف والتأثير على النمو وانعدامه في دول الأطراف، ضف إلى ذلك التركيز على العوامل والآليات الداخلية والتشوهات البنيوية لدول الأطراف ا لناجمة عن الانتشار العالمي للرأسمالية[1].

واختارت مجموعة البحث اتجاه التبعية على اعتبار أن الدول النامية تابعة للدول المتقدمة اقتصاديا، ومن خلال صندوق النقد الدولي والذي تسيّره الدول الغنية والمتطورة يمنح مساعدات لتلك الدول في شكل قروض، من أجل استثمار الأموال في قطاع الصناعة، غير أن ربط الدول النامية بالدول المتقدمة جعلها في تبعية معها في إطار المديونية، ولكي تتحرر هذه الدول من التبعية يستوجب عليها وضع سياسات تنموية جديدة تساعدها في الوصول إلى تنمية مستدامة. ولهذا برزت المؤسسات الصّغيرة والمتوسّطة بشكل واسع في مجال الصناعة والزراعة والخدمات والعمل على تطوير هذه المشاريع الصغيرة، وبالتالي مساعدة المؤسسات العمومية وتزويدها، وتدعيم الاستهلاك المحلي، والعمل على تصدير المواد المصنّعة إلى الخارج.

ثالثا: نظرية النمو المتوازن:

لقد قام "**نيركس**" (Nurkse) بصياغة نظرية النمو المتوازن والتي مفادها بأنّ مشكلة التنمية في البلدان النامية، حسبه، هي الحلقة المفرغة للفقر الناتج عن تدني مستوى الدخل والذي يرجع بدوره إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق، ولكي تتخطى هذه الدول تلك المعضلة عليها توجيه استثمارات ضخمة لكافة القطاعات مع ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة؛ فإذا ما تخلّف أحدهما أعاق تقدّم الآخر، كما أن الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات السوق المحلية لضعف المنافسة فيها.

وتتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق توازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية وبين العرض والطلب حيث يعمل جانب العرض على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها البعض في آن واحد والتأكيد عليها وبالتالي الزيادة في عرض السلع، بينما يعمل الطلب على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخيل وبالتالي عرض المزيد من السلع والخدمات من طرف السكان، بالإضافة إلى عدم الإخلال بعملية التوازن بين القطاعيين المحلي والخارجي؛ إذ تعد عوائد

(1) عبد العالي دبلة: المرجع السابق، ص ص 217-218.

الصادرات مصدر هام لتمويل التنمية مما يستوجب على الدولة أن لا توسع تجارتها الداخلية على حساب تجارتها الخارجية، مما يستدعي زيادة الإنتاج وتوسيع دائرة التشغيل والتخفيف من البطالة[1].

ويلح "**نيركس**" على توفير المواد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم وضرورة الاعتماد على الموارد المحلية، والتي يجب أن تأتي من القطاع الزراعي مع استغلال فائض العمالة في إنشاء مرافق الاستثمار الاجتماعي مما يساهم في رفع إنتاجية القطاع الزراعي، ويمكن دور الدولة في عملية التخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق من خلال إلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية وفرض ضرائب زراعية.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن نظرية النمو المتوازن تقوم على العديد من الفروض وأهمها هو أن التخلف يعني اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي تتشكل من خلالها البنية الاقتصادية للدولة، حيث تختلف نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي باختلاف الدول والأزمة، مما يحدث اختلافا في نوعية وكيفية ومقدار الجهد المطلوب في تحقيق النمو الاقتصادي وحتى بين البلدان المتقدمة.

كما تتعدد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي فمنها ما هو اقتصادي كالتخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية، ندرة رؤوس الأموال، تأخُر القوى الإنتاجية والمستوى التكنولوجي، فضلا عن تدهور مستوى الإنتاجية الذي يؤدي إلى ضعف الدخل الوطني والفردي؛ ومنها ما هو غير اقتصادي مثل العادات والتقاليد والديانات.

إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج أو العرض أو الطلب أو المشروعات ذاتها، أو حتى بالنسبة للادّخار، يدل على وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الوفرة الداخلية والخارجية إلا إذا انطلقت من حجم استثماري كبير ومدة واحدة بمعنى أنه توجد فرضية تكامل العرض والطلب في وقت واحد[2].

---

(1) محمد صالح تركي القريشي: **علم اقتصاد التنمية**، الثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 79.

(2) المرجع نفسه، ص 80.

لقد تبنّت مجموعة البحث نظرية النمو المتوازن؛ لأن هذه النظرية ترى بأن البلدان المتخلفة تواجه مشكلة رئيسية تتمثل في ضيق حجم السوق الوطنية، والذي يعمل على تخفيض الحافز على الاستثمار، وسبب ذلك هو انخفاض الإنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض حجم القوة الشرائية والميل الوسطي للادخار.

وأما مبدأ التوازن فيما بين هذه الصناعات فيركز على مقولة أن قيمة الناتج في كل صناعة يوجد دخلا موازيا لهذه القيمة، ويُوجّه لشراء منتجات تلك الصناعة ومنتجات الصناعات الأخرى، ولهذا فإن تزامن إقامة الصناعات وتكاملها يحقق شرط النمو الشامل في حجم السوق الداخلي وتصريف مجمل الناتج المحقق. وتساهم هذه النظرية في تشجيع فئة الأفراد على الاستثمار في مختلف القطاعات من خلال التوجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: نظرية النمو غير المتوازن:

تُعزى نظرية النمو غير المتوازن إلى العالم الاقتصادي "**هيرشمان**" (Hirchman) حيث يرى بأنها تتلاءم مع الموارد المتاحة ولها فعالية في التغلب على العجز لاسيما في اتخاذ القرار الاستثماري وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية لذا يجب أن تُبقي على الضغوط وعدم التناسب بإخلال التوازن.
فالتنمية إذا تتحقق من خلال ما تنجزه الاستثمارات الموجُهة للقطاعات أو الصناعات القائدة بحيث تضغط على الدولة والقطاع الخاص استجابة إلى ما قد يظهر من اختناقات في القطاعات أو الصناعات الأخرى، ولأن التنمية عملية ديناميكية فإنها تنقل الاقتصاد باستمرار من حالة اللاتوازن حيث توجد قوى وحوافز تعمل على تعديل وتصحيح الحالة السابقة وتعمل على إيجاد حالة توازن لاحقة[1].

ويتجسد المشكل الرئيسي لتنفيذ البرامج الاستثمارية، داخل إطار نظرية النمو المتوازن، في تحديد أولوية الاستثمار للأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات، وفي هذا يبيّن "**هيرشمان**" بأن المعيار هو قدرة النشاط الصناعي على الجذب أو الكشف عن الاستثمارات في مجالات أخرى تتكامل معه.

(1) عبد النعيم محمد مبارك: **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999،مصر، ص 55.

ويرى "**هيرشمان**" بأنه يستوجب وجود حد أدنى من رأس المال الاجتماعي وبذلك يكون انطلاق التنمية محكما، غير أنه يعطي الأولوية للاستثمارات والتي تقوم بالإنتاج مباشرة وذلك بعد توافر هذا الحد الأدنى، على أساس أنه لا يمكن الجمع في الاستثمار بين المجالين معا، بينما إذا أُسّست التنمية لإحداث فائض رأس المال الاجتماعي فإنها تدفع المنظّمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة، فالتنمية أساس جزئي من خدمات رأس المال الاجتماعي والتي سيتولد عنها ضعف اجتماعي على السلطات العامة والغرض من ذلك هو زيادة القدرة الإنتاجية لرأس المال الاجتماعي؛ فاستمرار العجز فيه يعيق نمو المشروعات التي تقوم مباشرة بالإنتاج وبالتالي ينتج عن ذلك ضرورة التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي.

وما يؤخذ على نظرية النمو غير المتوازن أنها تجرى بصفة أساسية من خلال المبادرة الفردية، وما يؤكّد ذلك اتخاذها لعنصر اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من دوافع المنظّمين الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار[1].

واختارت الباحثتان نظرية النمو غير المتوازن، كونها تتّفق مع نظرية النمو المتوازن على أن سير عملية التنمية، وتجاوز عقبة الركود الاقتصادي، يحتاج إلى دفعة من الاستثمارات، إلا أن الاختلاف الأساسي يتمثّل في حجم هذه الدفعة وفي طبيعة المشروعات التي تتوجّه إليها ونوعيتها.

وتؤيّد نظرية النمو غير المتوازن فكرة توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات والمشروعات القادرة على الدفع والتحفيز للاستثمار في صناعات وأنشطة بديلة أخرى. وتساهم هذه النظرية في تشجيع المبادرة الفردية بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الأفراد ذوي المهارات والمؤهّلات العلمية.

من خلال عرض مختلف الاتجاهات النظرية نجد أنها محاولة لفهم ظاهرة تخلف الدول النامية، وذلك انطلاقا من الرؤى والتصورات الخاصة بكل اتجاه من هذه الاتجاهات. فالاتجاه التطوري المحدث قام بتحديد المراحل المختلفة للتنمية والتي يمكن أن تمرّ بها الدول النامية بالاعتماد على مراحل النمو الاقتصادي التي جرت في الدول المتقدمة. وبذلك تصبح عملية تنمية الدول النامية متوقفة على قدرتها في تتبع نفس المسار الذي سلكته الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، وهذا ما

(1) عبد النعيم محمد مبارك: المرجع السابق، ص 56.

أشار إليه الاتجاه الانتشاري حيث ركز على فكرة أساسية مفادها أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل النموذج المراد تحقيقه أو الاحتذاء به، بينما حاول الاتجاه السيكولوجي دراسة العمليات السيكولوجية والتي يمكن من خلالها أن تستقي شعوب الدول النامية الخصائص السيكولوجية التي حققت تقدما في الدول المتقدمة.

إلا أن هذه الاتجاهات الغربية، ورغم محاولتها تفسير ظاهرة التخلف والتنمية، نجد أنها تنطلق من فضاءا متباينة، إن لم نقل متعارضة أحيانا؛ حيث أنها قامت على افتراضات غير واقعية فبعضها يشترط على الدول المتخلفة تكرار نفس المسرح التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة، فهذا الافتراض يفتقد إلى الصدق العلمي، وللبعد التاريخي ومحاولة اختزال الواقع الاقتصادي الاجتماعي السياسي التاريخي وتحويله إلى علاقات صورية مجرّدة تحكمها ثنائية التقليد – التحديث.

وكنتيجة لفشل النظريات الغربية في تفسير التخلف– التنمية، برز مفهوم التبعية كأداة تحليلية تهدف إلى تفسير الواقع التاريخي الدينامي للدول المتخلفة وتفاعلاتها مع الدول المتقدمة، فالعلاقة التاريخية التي تربط بينهما أخذت شكل الاستغلال، واحتكار الفائض الرأسمالي مما حال دون تطور الاقتصاد المحلي في المجتمعات غير الغربية، خاصة في إفريقيا، حيث عمل الاستعمار الغربي على تحويل هذه الدول إلى أسواق خاصة بمنتجات الدول الغربية، وأدخلت التوترات في اقتصادياتها مما دفعها إلى إنتاج مواد أولية تخدم أهداف السوق العالمية وليس السوق المحلية.

إلا أن مطالبة أنصار مدرسة التبعية بفكّ العلاقة مع الدول المتقدمة لا يوجد ما يبرّره في ظل التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم المعاصر، وما تفرضه من سياسات وآليات تكرّس واقع التبعية في الدول النامية، مقابل استمرار وديمومة التقدم السريع في الدول المتقدمة.

ولقد اعتمدت مجموعة البحث من خلال ما سبق على نظرية التحديث والنظرية الماركسية المحدثة، فالنظرية الأولى ركزت على النمو الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية، وأكدت على نظام اقتصاد السوق لتفعيل الجانب الاقتصادي وعن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر مراحل مختلفة، والاهتمام برأس المال البشري، وتوجيه قدراته ومهاراته وبراعته واستثمارها _في هذا النوع من المؤسسات_ يؤدي إلى توسيع المشاريع باختلاف الفروع والأنشطة، والاهتمام بالجانب الصناعي في شكله المتطور.

واهتمت النظرية الماركسية المحدثة بالجانب التنموي ودعت إلى تحسين ظروف الحياة من خلال التغذية الصحية، وتوفير السكن، والرعاية الصحية والتعليم للجميع والعدالة في توزيع الدخل.

كما قامت المجموعة بتبني نظرية النمو المتوازن نظرا للأهمية التي أولتها لكل من قطاعي الصناعة والزراعة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تنشط في مجال الخدمات والتجارة، والتأكيد على عنصرين هما: العرض والطلب؛ إذ إن زيادة عرض المواد الاستهلاكية يوفر فرص العمل بشكل واسع وبالتالي زيادة المداخيل بالإضافة إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أنها تساهم في الدخل المحلي، والجلي بالذكر هو أن لا تقتصر على الخدمات المحلية، وإنما يستوجب الاهتمام بالقطاع الخارجي وتعزيز التجارة الخارجية، إضافة إلى التجارة الداخلية، وبالتالي زيادة الإنتاج وامتصاص البطالة. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى رأس مال يخوّلها لمباشرة نشاطاتها الاستثمارية وتعتمد أيضا على الموارد المتاحة.

كما اختارت مجموعة البحث نظرية النمو غير المتوازن، وذلك على اعتبار أنها أولت اهتماما كبيرا بالبرامج الاستثمارية والتي تشغل بال الشباب من أجل استثمار الأموال في مشاريع منتجة ومربحة، والمساهمة في جذب اليد العاملة والماهرة وتغطية الاستهلاك المحلي، وإشباع الحاجات الإنسانية بما يعود بالفائدة على التنمية اجتماعيا واقتصاديا.

خلاصة:

اهتمت المداخل النظرية المطروحة بالجانب التنموي، حيث انطلق الفكر التنموي في تفسيره للتنمية من قضايا التخلف، وتبني استراتيجياته التنموية والتي جرى تطبيقها في دول العالم الثالث خلال العقود الخمس الأخيرة من القرن العشرين، وعمدت مجموعة البحث إلى تبني النظريات السالفة الذكر، بحيث تشتمل على خطط تنموية في مجال الصناعة والزراعة وهنا يكمن مربط الفرس، كمحاولة لاستهداف أثر المشاريع الصغيرة في عملية التنمية بعد رسم الملامح والكشف عن مقومات هذه المؤسسات لاسيما الصغيرة منها والمتوسطة، وتمت معالجة ذلك الأمر في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: مبادئ وأسس بناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد...

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المعايير الكميّة
- المعايير النّوعية

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- خصائص تتعلق بالعملاء
- خصائص تتعلق بالجوانب التنظيمية والإدارية
- خصائص تتعلق بالتمويل

ثالثا: الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- المؤسسات انفردية
- مؤسسات الشركات

رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدّولي

- الدور التكاملي في الأنشطة الاقتصادية
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م.أ

خلاصة...

تمهيد :

يبدأ مشروع بناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فكرة تتبلور وتتطور بفضل مقومات وأسس تجعلها قادرة على الانطلاق للوصول إلى أهداف محددة، وسنحاول من خلال هذا الفصل ضبط وتحديد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنوعيها (الكمي والنوعي)، كما ارتأينا ذكر الخصائص التي تتميز بها ثم الأشكال القانونية التي تظهر بها، وفي ختام هذا الفصل ارتأينا توضيح أهمية وقيمة هذه المؤسسات في المجال التنموي.

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم – سابقا– تحديد أهم التعاريف المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لوحظ بأنه لا يوجد تعريف متفق عليه بالنسبة لهذه المؤسسات، إلاّ أنه يوجد اتفاق بين المؤسسات ومراكز البحوث والهيآت الحكومية والبنوك ومختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مجموعة من المعايير التي يستند إليها في تعريف تلك المؤسسات وتتمثل في المعايير الكمية والنوعية التالية:

1- المعايير الكمية:

تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية بهدف قياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن المؤسسات المصغرة والكبيرة ومن هذه المعايير نذكر:

أ-معيار العمالة:

يعتبر معيار العمالة من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويختلف من دولة إلى أخرى، ولقد أُستخدم في هذا المجال التصنيف التالي:[1]

- مؤسسات أسرية (من 01 إلى 09) عمال.
- مؤسسات صغيرة (من 10 إلى 49) عاملا.
- مؤسسات متوسطة (من 50 إلى 99) عاملا.
- مؤسسات كبيرة (أكثر من 100) عامل.

ويعدّ هذا المعيار من أبسط المعايير المتبعة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأكثرها شيوعا لسهولة القياس والمقارنة في مجال الإحصاء. وما يُعاب عليه أنه لا يهتم بمستويات النمو التي تتباين من بلد إلى آخر فضلا عن اختلاف فروع النشاط والمستوى التكنولوجي المستعمل فقد تفرض التكنولوجيا المتبعة وجود عدد قليل من العمال.

(1) نبيل جواد: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، ط1، الجزائر، 2006، ص 30.

أ- المعيار المالي أو النقدي:

ويعتمد المعيار المالي على كل من رأس المال، ورقم الأعمال، وحجم المبيعات ، غير أن الاعتماد على المعيار المالي لوحده في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعيقه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية وهذا يرجع إلى اختلاف المبيعات النقدية من عام إلى آخر باتجاه الزيادة أو النقصان لاسيما إذا ارتفع معدل التضخم؛ فما يمكن اعتباره مؤسسة صغيرة أو متوسطة حاليا، قد لا يكون كذلك مستقبلا والعكس صحيح[1].

إن الاعتماد على معيار العمالة أو رأس المال فقط يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة فإذا وجدنا على سبيل المثال أن عدد العمال في المؤسسة قليل فلا يعني بالضرورة أن حجمها صغير؛ إذ من المحتمل أن يكون حجم رأس المال فيها كبير وتصنف على أنها صغيرة وفقا لمعيار العمالة وكبيرة وفقا لمعيار رأس المال[2].

ب-معيار معامل رأس المال:

يعتبر معيار معامل رأس المال معيارا مزدوجا كونه يمزج بين معياري رأس المال والعمالة، ويمثل هذا المعيار حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل، ويتم حسابه بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال، والناتج يعني كمية الإضافة إلى رأس المال بمعنى كمية الاستثمار المطلوبة لتوظيف عامل واحد. ← م رم = رأس المال الثابت /عدد العمال[3].

وغالبا ما يكون هذا المعيار منخفضا في الأنشطة الخدماتية والتجارية والتي تتميز بقلة رأس المال بينما يكون أكثر ارتفاعا في الأنشطة الصناعية[4].

(1) توفيق عبد الرحيم: إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص 18.

(2) نبيل جواد: مرجع سبق ذكره، ص 32.

(3) خباية عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 14.

(4) المرجع نفسه، ص 15.

2- المعايير النوعية:

ولتوضيح الفروق القائمة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية استوجب توظيف مجموعة من المعايير النوعية ومن أبرزها ما يلي:

أ- معيار الملكية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير تابعة لأي مؤسسة كبرى، أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال وقد تكون ملكيتها عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية، بلدية، ...) [1]. ومن خلال ذلك ترتبط شخصية المؤسسة بشخصية المالك أو المالكين بحيث لا تخرج المؤسسة عن الإطار المادي والمعنوي لهؤلاء، ومن وجهة النظر القانونية فإن المالكين شخص واحد وممثلي المؤسسة أمام الغير.

ب-معيار الاستقلالية:

ويقصد بهذا المعيار استقلالية الإدارة والعمل وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيآت خارجية في عمل المؤسسة وبالتالي يحمل الطابع الشخصي وينفرد المدير في اتخاذ القرارات. وعليه يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيها يخص التزامات المشروع تجاه الغير[2]. كما تدل كذلك على استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك تُستثنى فروع المؤسسات الكبرى ويطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذه الميزة تجعل الكثير من الأفراد يقدمون على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ لأن الحرية في العمل واتخاذ القرار يمثل مطمح كل منظّم.

ج-معيار محلية النشاط:

وتعني محلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد تكون معروفه فيه وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، وتشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في

(1) رابح خوني، رقية حساني: مرجع سبق ذكره، ص 22.

(2) وفاء عبد الباسط: مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 17.

المنطقة[1]. إلا أن هذا لا يمنع من امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل والخارج[2].

ونخلص إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعايير النوعية يكشف عن علاقات العمل، طبيعية تنظيم العمل، درجة التخصص وتقسيم العمل وهذا التنوع الضروري في المعايير يؤدي إلى تعدد التعاريف.

ولجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاث عوامل أساسية أدت إلى تعدد واختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي **العوامل الاقتصادية** كاختلاف مستويات النمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف فروع النشاط، **والعوامل التقنية** وتتمثل في مستوى اندماج المؤسسات فكلما كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير كلما أدى ذلك إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى **العوامل السياسية** وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمه[3].

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية في معظم اقتصاديات الدول، مع العلم أن هذا الدور الهام قد استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، ويمكن توضيح هذه الخصائص كما يلي:

1- الخصائص المتعلقة بالعملاء (الزبائن):

أ- الطابع الشخصي لخدمة الزبون:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة العاملين فيها، وبمحلية النشاط مما يضفي نوعا من الألفة والمحبة والعلاقات الوطيدة مع الزبائن، فصاحب المؤسسة يعرف أسماءهم وحتى ظروفهم الخاصة،

(1) كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي: إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص ص 42-43.

(2) سمير علام: إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، الدار العربي للنشر، ط1، القاهرة، مصر، 1993، ص 08.

(3) كمال دمدوم: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر فترة إعادة الهيكلة، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، العدد 02، الجزائر، 2000، ص 185.

فعادة ما يتم التطرق إلى الأمور الشخصية وغيرها من الأحاديث خارج إطار العمل والمصالح، وهذا الأمر يولد نوعا من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والزبون وقد تصل إلى حد تجاهل الألقاب والرسميات أثناء الحديث، مما يؤدي إلى تقديم المنتوج في جو من الصداقة وبذلك يصعب على الزبائن تغيير التعامل معه لاعتبارات ذاتية وهذا ما لا نلاحظه في المؤسسات الكبرى.

وفي كثير من الأحيان يفضل الزبون التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الخاصية المتمثلة في الطابع الشخصي وكيفية تقديم المنتوج أو الخدمة بشكل شخصي[1].

ب-المعرفة التفصيلية لخدمة الزبون والسوق:

إن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، في حين أن المعرفة الشخصية للزبائن تمكّن من التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم بشكل مفصل، ثم تحليل ودراسة اتجاهات تطوُّرها مستقبلا، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في الرغبات والاحتياجات، ولهذا لا يفاجأ الزبائن، غير أنه ومن الفروق إجراء دراسات وأبحاث تسمى ببحوث السوق في المؤسسات الكبيرة من أجل التعرف على احتياجات ورغبات الزبائن وبالاعتماد على هذه الدراسات يتم وضع استراتيجيات متواصلة، واستمرارية هذه البحوث على فترات متباعدة نسبيا بسبب تكاليفها العالية إلا أن هذا الأمر غير مطروح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها هي الأفضل من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تطرأ على رغبات واحتياجات الزبائن[2].

ج-قوة العلاقة المجتمعية وتأثيرها على الزبائن:

تعد العلاقة القوية التي تنشئها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المجتمع المحلي المتواجدة فيه أهم خاصية تتميز بها؛ إذ إن العلاقة الشخصية في التعامل مع الزبائن والمعرفة الدقيقة بأحوالهم وظروفهم، وأحوال وظروف المجتمع ككل تجعل منهم أحسن عون لها في مواجهة صعوبات معينة في العمل، كما تستفيد من الزبائن والمجتمع -من جهة أخرى- في نشر أخبارها حيث يشكلون فريق ترويج

(1) سمير علام: مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) توفيق رحيم يوسف: ادارة **الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر، عماد، الأردن، 2002، ص 26.

وإشهار لهذه المؤسسات ولمنتجاتها . فعادة ما يفضّل المجتمع المحلي التعامل مع المؤسسات المحلية لشعوره بوجود ترابط بينهما وهذا مفيد جدا لهذه المؤسسات وخاصة في بداية انطلاقها[1].

د- المنهج الشخصي في التعامل مع العمال:

من الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجعلها متفوقة على المؤسسات الكبيرة هي العلاقات الشخصية المتينة والقوية التي تربط صاحب المؤسسة بالعمال، بسبب قلة عددهم وأسلوب وكيفية اختيارهم وتوظيفهم حيث تستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير، وكثيرا ما تكون بينهم علاقات قرابة أسرية.

إن قلة العدد كثيرا ما يساعد على الإشراف المباشر والتوجيه، مع العلم أن الاتصال المباشر بين صاحب المؤسسة والعاملين لا يأخذ الطابع الرسمي ولا يتقيد باللوائح والقرارات والأوامر والسلم الإداري وغيرها من هذه الأمور التي تشيع في المؤسسات الكبيرة.

كما أن الاتصالات تكون واضحة ومفهومة دون حواجز أو سوء فهم حتى وإن حدث هذا فمن السهل تفاديه وتصحيحه، فضلا عن مشاركة العمال في أفراحهم والمساهمة في حل مشاكلهم، بينما يعمل العمال بروح الفريق الواحد والولاء للمؤسسة والمشاركة في حل مشاكلها ولو على حساب مصالحهم كتأخر الأجور، أو زيادة ساعات العمل، أو تحمّل ظروف عمل غير مريحة إلى أن تتحسن الأوضاع[2].

2- الخصائص المتعلقة بالجوانب التنظيمية والإدارية:

أ- مرونة الإدارة:

تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل والتكيف معها بسرعة فائقة، و يرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل بين الزبائن والعاملين وصاحب المؤسسة.

كما تتميز بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل سير هذه القرارات فالأمر إذاً كله لصاحب المؤسسة، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على

(1) سمير علام: مرجع سبق ذكره، ص 32.

(2) توفيق يوسف: مرجع سبق ذكره، ص 27.

مواكبة المستجدات وتبني سياسات جديدة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز برسمية العلاقات الوظيفية والتدرج مما يجعل القرار الإداري يستغرق وقتا طويلا نسبيا[1].

ب- الفعالية والكفاءة:

وتتمثل فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات الزبائن بشكل واسع[2].

ج- سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط:

كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس مما يحقّق ما يُدعى بالتشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد، وتعطي – أيضا- فرصة اختيار النشاط والذي يبرز بدوره قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادرات الفردية، وبالتالي القدرة على الإبداع والاختيار، وهذا الأمر يمكّن هذه المؤسسات من فرض وجودها عدديا في أرجاء العالم.

3- الخصائص المتعلقة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي:

أ- الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل:

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس المال وضآلته النسبية مما يسهل في عملية الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في صورته العينية أو النقدية، وبالتالي التقليل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى.وبذلك يسمح كل من صغر الحجم وقلة التخصصين الذيْن تتميز بهما تلك المؤسسات ببلوغ درجة المرونة وسرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية بل حتى العالمية في جانب العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.

---

(1) سمير علام: مرجع سبق ذكره، ص 23.

(2) محمد الهادي مباركي: المؤسسة الصغيرة المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة ، العدد11، الجزائر، 1999، ص ص 133-134.

ب-محدودية الانتشار الجغرافي:

وتتجلى هذه المحدودية في أنّ جُلّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة داخل المنطقة التي تنشط فيها بشكل كبير. حيث تعمل على تلبية احتياجات المجتمع المحلي مما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية، واستغلالها الاستغلال الأمثل والحد من مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا [1].

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن أهم ما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هوة الجمع بين الإدارة والملكية، فصاحب المؤسسة غالبا ما يكون هو المدير، وبالتالي يتمتع بالاستقلالية في الأداء ويقضي ساعات طويلة في العمل.

ثالثا: الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من الأشكال القانونية التي تسمح لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يختاروا منها الشكل الملائم لمشروعهم إلا أن اختارهم للشكل القانوني ينتج عنه التقيد بالتزامات نحو متطلبات الجهات الإدارية المعنيّة، كما يستوجب في اختيار نوع المؤسسة مراعاة التطورات المتوقعة من التوسعات، مع العلم أن هذا الاختيار مرهون بمدى مسؤولية أصحاب المؤسسات في مواجهة البنوك وكافة المتعاملين مع المؤسسة.ويمكن حصر الأشكال القانونية للمؤسسات وفقا للقوانين في ما يأتي:

1- المؤسسات الفردية:

تمثّل المؤسسات الفردية أنسب أشكال الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب بساطة سرعة تكوينها وإشهارها، وتعتبر من بين أكثر الأشكال شيوعا في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية نجد **73**٪ من المشاريع الصغيرة تأخذ الشكل الفردي في الملكية[2].

وتعرف المؤسسات الفردية على أنها: "المؤسسة التي يمتلكها ويديرها شخص واحد فهو المسؤول عن تكوين رأس مالها واتخاذ إجراءات تكوينها، فهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها وفي المقابل يحصل

(1) محمد الهادي مباركي: المرجع السابق، ص 135.

(2) المرجع نفسه، ص136.

(2) ماجدة العطية: إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2004، ص 30.

على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط"[1]. ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن هذا الشخص يتّسم بصفة الرأسمالي والمنظِّم والمدير، وللإشارة فإن هذا الشكل كان مسيطرا في مستهل الثورة الصناعية مع أنه لا يزال قائما في كثير من الدول النامية[2].

وتتميز المؤسسات الفردية بسهولة وبساطة إجراءات التكوين والإشهار، ولا تحتاج إلى رأس مال ضخم إذ لا يشترط القانون حد أدنى لرأس المال المستثمر، كما أن المالك يحصل على كافة الأرباح المحققة بالاعتماد على السيارات الفنية والإدارية والجهد اللازم والتخطيط، ...إلى آخره، كما تضمن هذه المؤسسات الاستقلالية الكاملة لأصحابها بحيث يمكنهم اتخاذ القرارات دون قيود، بالإضافة إلى مزايا أخرى في مجال الضرائب مثل: الإعفاء الضريبي، عدم الازدواج الضريبي وغيرها من الإعفاءات[3].

وما يؤخذ على هذا النوع من المؤسسات هو أن المسؤولية غير محددة في حالة الخسارة أو الإفلاس لدرجة أن كل أموال صاحب المؤسسة معرضة للخطر،كما أن القدرة في تجميع الأموال محدودة حيث ترتبط بما يستطيع صاحب المشروع تدبيره من أموال مملوكة أو مقترضة من الغير، بل إن قدرته على الاقتراض محدودة، فضلا عن ذلك فإن استمرارية حياة المؤسسة مرتبطة بحياة المالك، فالمؤسسة تنتهي رغم إمكانية اتخاذ قرار استمراره، غير أنه يستمر في طبيعة جديدة مع ملاك جدد، وكذلك نقص خبرة صاحب المشروع تؤدي إلى ارتفاع معدل فشل المشاريع[4].

2- مؤسسات الشركات:

يمكن تعريف الشركات بأنها مؤسسات يمتلكها شخصين أو أكثر ويلزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسات من ربح أو خسارة؛ بمعنى أن التسيير ورأس المال

(1) سمير علام: مرجع سبق ذكره، ص 99.

(2) أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد : **أساسيات علم الاقتصاد**، مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة للنظم الاقتصادية المقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 129.

(3) توفيق رحيم يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص 37.

(4) سمير علام: مرجع سبق ذكره، ص 12.

يتوزعان في مؤسسات الشركات على أكثر من شخص، كما تشترط توفر الرضا بين الشركاء وتنقسم – عموما– إلى قسمين رئيسيين هما: شركات الأشخاص وشركات الأموال[1].

أ- شركات الأشخاص:

وتعتبر شركات الأشخاص بمثابة إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية بهدف تجميع الأموال وتنقسم بدورها إلى ثلاث أشكال هي شركات التضامن، شركات التوصية، شركات المحاصة.

- شركات التضامن:

وتتكون من شريكين فأكثر تربط بينهما علاقة وثيقة، ويلزم كل شريك بتقديم حصة من رأس المال بغرض عمل مشترك وتقسيم الأرباح الناتجة بينهما، ونظرا لضرورة وجود عنصر الثقة بين الشركاء فإن مسؤولية كل شريك عن ديون الشركة تكون غير محدودة بحصته وإنما تحيط بكل أمواله وثروته[2].

إن إدارة هذه الشركة وتسييرها قد يطلع بها شخص أو أشخاص من بين الشركاء أو أجنبي عنهم؛ إذ إن ممارسة التسيير تكون باسم الشركاء الذين يتمتعون بشخصية مستقلة أو باسم قد يكون اسم أحد الشركاء مع الإشارة إلى وجود شركاء له فنقول: فلان وشركاؤه أو قد يحمل إسما تجاريا معينا.

- شركات التوصية البسيطة:

وتتكون من نوعين من الشركاء وهما: شركاء متضامنين وشركاء موصيين، ويكون حكم الشركاء المتضامنين – عموما– في شركات التضامن، بينما الشركاء الموصين في شركات التوصية البسيطة يقتصر دورهم على تقديم حصة من رأس المال، ولا يسأل الشريك الموصى عن ديون الشركة إلا في حدود هذه الحصة، وتكون الحاجة إلى هذا النوع من الشركات على سبيل المثال في حالة اكتشاف اختراع من جانب بعض الأفراد، ومن أجل تطبيق هذا الاختراع فإنهم يلجئون إلى بعض الرأسماليين الذين يشاركونهم في نجاح تطبيق هذا الاختراع[3].

---

(1) عمر صخري: مرجع سبق ذكره، ص 27.

(2) أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص 12.

(3) المرجع نفسه، ص 130.

- شركات المحاصة:

رغم توفر الشروط الأساسية لهذا النوع الخاص من الشركات إلا أنها لا تتمتع بشخصية اعتبارية، ورأس مال ولا عنوان، فشركات المحاصة هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر ؛ بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي يتقدم حصة مالية أو عمل بغرض اقتسام ما ينتجه المشروع من أرباح وخسائر دون أن تشهر وتكون معلومة لدى الغير[1].

وبالتالي فإنها تنظم تنظيما خاصا على أساس الذمة المالية للشركاء فإذا كان أحدهم مدير فإنه يتعامل باسمه كما لو كان يعمل لحسابه الخاص في حين يقتصر الآخرون على التوظيف.

ب-شركات الأموال:

وتتجلى في شركات المساهمة، شركات التوصية وشركات محدودة المسؤولية.

- شركات المساهمة:

ويتميز هذا الشكل بأنه الأكثر تطورا بالنسبة للمشروعات الصغيرة، وفيه تختفي شخصية المساهمين وبذلك تكون شركة أموال خالصة، إذ يقدم الاكتتاب بأمواله إلا بعدما تبرز أهمية المبالغ التي يساهم في رأسمالها، وتجمع الشركات المساهمة رأس المال اللازم من أجل مزاولة نشاطها بطريقتين هما الأسهم والسندات[2].

ويعتبر السهم نصيبا في رأس مال الشركة المساهمة، مما يخول لصاحبه الحق في الحصول على ربح تحدده القيمة الاسمية للسّهم الذي يحمله ومقدار الربح الصافي للشركة، ومن جهة أخرى يكون لصاحب السهم الحق في المساهمة في إدارة الشركة من خلال التصويت في الجمعية العمومية الخاصة بها، وفي الحصول على قيمة أسهمه كلها أو بعضها عند انتهاء الشراكة ووفقا لما تبقى من أصولها بعد سداد الديون التي عليها[3].

---

(1) طاهر محسن منصور الغالبي: مرجع سبق ذكره، ص 143.

(2) أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص 130.

(3) طاهر محسن منصور الغالبي: مرجع سبق ذكره، ص 144.

كما أن الأسهم تختلف باختلاف أنواعها من حيث الحق في الحصول على ربح لها، فنجد أسهم الامتياز وأسهم عادية وأسهم مؤجّلة وحصص التأسيس، أما سهم الامتياز فيخوّل لصاحبه الحق في الحصول على ربح ثابت في السنوات التي لا يتحقق فيها ربح، ويتراكم هذا الحق في الأرباح سنة بعد أخرى ولذلك تسمى بأسهم الامتياز المتراكمة، وقد لا يكون سهم الامتياز تراكمي، بمعنى أن هذا السهم يحصل على الربح في السنوات التي لا يتحقق فيها هذا الربح فحسب. بينما الأسهم العادية فهي الأسهم المتحصّلة على نسبة من الأرباح الصافية للشركة وهذه النسبة تتقلب من سنة إلى أخرى حسب نسبة الربح، وبالتالي فإنه في حالة خسارة الشركة أو عدم تحقيقها لأي ربح فإن السهم العادي لا يحصل على أرباح[1].

وأما بالنسبة للأسهم المؤجلة فإن المؤسسين يستولون عليها في أغلب الأحيان بهدف الحصول على ما تبقى من أرباح بعد إجراء عملية التوزيع على المساهمين، وكثيرا ما يكون المبلغ المتبقي فيها كبيرا، ومن جهة أخرى قد يكون المنهم لحامله وتُنقل ملكيته عن طريق المناولة، كما قد يكون السهم إسميا مختلطا يضم جزءا منه اسما، والجزء الآخر يتكون من دليل تُصرف على أساسه الأرباح ويمثّل السند لحامله في دين الشركة؛ فصاحب السند يقرض الشركة مبلغا معينا، ومن ثم فهو مجرد دائن يحصل على فائدة حيث يقال أن حامل السند دائن في حين يكون حامل السهم شريك[2].

- **شركات التوصية بالأسهم:**

ويماثل هذا النوع من المؤسسات شركات التوصية البسيطة في أغلب القضايا وهذا إذا قسّمت حصص الشركاء إلى أسهم وليس مبالغ مقطوعة، وقد تكون هذه الأسهم صغيرة القيمة، ولذلك يستطيع الشركاء الموصون أن يساهموا بعدد من الأسهم ويمكنهم تداولها أو التنازل عنها دون الحاجة إلى أخذ الموافقة من باقي الشركاء[3].

- **شركات محدودة المسؤولية:** ويؤسّس هذا النوع من الشركات بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدّموه من حصص، فهذا النوع من الشركات يتميز بمحدودية المسؤولية وغير قابل

---

(1) طاهر محسن منصور الغالبي: المرجع السابق، ص 144.

(2) أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص 132.

(3) سعاد برنوطي: **الأعمال الخصائص والوظائف الإدارية**، دار وائل للنشر، عمان،الأردن، 2001، ص 110.

للتداول، بحيث رأس مال هذه الشركات محدود وعدد الشركاء محدود، وفيما يخص الإدارة فيها فتُسيَّر من طرف شريك أو أكثر أو من طرف شخص خارجي عنهم.

وتكمن أهمية هذه الشركات في احتوائها على مزايا شركات الأشخاص من ناحية قلة عدد الشركاء فلا يجوز تبادل الحصص دون قيود، وعلى مزايا شركات المساهمة من ناحية تحديد المسؤولية على قيمة الحصص المكتتبة، وكذلك عدم تفكّكها وانحلالها وفقا للاعتبارات الشخصية، مما جعلها أكثر انتشارا من غيرها[1].

ويتوقّف اختيار الشكل القانوني الملائم على عدة اعتبارات منها ما يتعلق بالتمويل ومدى سهولة دخول وخروج الشركاء، وكذلك قدرة المشروع على مجابهة الأعباء الإدارية، واعتبارات تتعلق بالائتمان ومدى تعرض المشروع لمطالبات الدائنين والمقرضين، والتوقعات المستقبلية.

وأما النموذج الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الشركة المحدودة المسؤولية كونها تجمع في خصائصها بين شركات الأشخاص والمساهمة، كما يمكن تأسيسها بثلاث شركاء، وقد يكون هؤلاء الشركاء صاحب المؤسسة وزوجته وأحد أبنائه.

رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الدولي، حيث تحظى بالأهمية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية من طرف دول العالم وكافة المنظمات والهيآت الدولية والإقليمية والباحثين. وتمثل هذه المؤسسات الدعامة الأساسية المعول عليها في تحقيق التنمية المستدامة وتعزز مسار النمو سواء في الدول المتخلفة أو المتطورة.

فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمتع بأهمية ودور هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكوين الثروة وتنويع القاعدة الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة وتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد[2]. وتتضح أهمية هذه المؤسسات في ما يلي:

---

(1) ناصر دادي عدون : مرجع سبق ذكره، ص 57.

(2) زرزار العياشي: **دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، العدد 02 فيفري، سكيكدة ،الجزائر، 2008، ص 185.

1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي:

أ. **المساهمة في الناتج المحلي الخام وتحقيق قيمة مضافة:** وذلك يتم من خلال توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط ممّا يزيد من الدخل الوطني للدولة، وتحقيق ارتفاع في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها والتخفيف من الإسراف على المستوى الوطني.

ب. **تعبئة المدخرات**[1]: حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني وذلك من خلال امتصاص فائض الأموال المعطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين وتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدماتية والقيام بتشغيلها وتنميتها ومشاركة الأرباح؛ بمعنى أن هذه المؤسسات بمثابة آلية لجذب المدخرات من أجل المساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية والتخفيف من درجة الاقتراض سواءً من الداخل أو الخارج.

ج. **امتصاص البطالة:** وذلك من خلال سعي هذه المؤسسات إلى توفير مناصب عمل جديدة، وخاصة العمال الذين لا يمكن توظيفهم على مستوى المؤسسات الكبرى، وذلك بسبب افتقاد المؤهلات العلمية العالية أو الكفاءة المطلوبة على مستوى هذه المؤسسات، بينما تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،في الغالب، في مجالات لا تتطلب المؤهل العلمي بدرجة كبيرة مثل: الصناعات التقليدية والحرفية والتي تتطلب المهارة فهي تستقطب الأعداد الهائلة من ذوي المهارات، ضف إلى كونها لا تتطلب أموال كثيرة في التأسيس وبذلك تؤدي إلى خلق فرص عمل جديد، وبالتالي الحد من ظاهرة البطالة والقضاء على الفقر.

د. **تقديم سلع وخدمات خاصة:** حيث تسند مهمة تلبية هذه الحاجات إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تقوم هذه المؤسسات بدعم المؤسسات الكبرى حيث تساعدها في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار مما يساهم في تخفيض تكلفة التسويق.

(1) خبابة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص ص 222-223.

2- الدور التكاملي في الأنشطة الاقتصادية:

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع القاعدة الإنتاجية الدولية وذلك لما تتميز به من مرونة إذ تنشط في مختلف مجالات الإنتاج وبذلك يحل الإنتاج المحلي محل الواردات، كما قد تسهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي **25**٪ إلى **35**٪ من الصادرات العالمية وهذا ما أكدته إحدى الدراسات، غير أن المؤسسات الكبيرة تساهم بدرجة أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جلّ الدول؛ لأن هذه الأخيرة تركز في تسويق منتجاتها على الأسواق الداخلية والمحلية.

كما تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية، واستغلال الموارد المتاحة محليا، ونظرا لتميز هذه المؤسسات بالقدرة على الانتشار الجغرافي أمكن تحقيق التنمية المتوازنة بين أقاليم الوطن وبالتالي خدمة الأسواق المحدودة، بالإضافة إلى أنها تهتم بالمحافظة على الأعمال التراثية لا سيما الحرف اليدوية التي تدعم الاقتصاد من خلال قطاع السياحة[1].

ويمكن الإشارة هنا إلى التجربة الأمريكية في ما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي دورا بارزا في الاقتصاد الأمريكي، حيث تمثل حسب إحصائيات **2004** ما يقارب **5066701** أي بنسبة **99,66**٪ من مجموع المؤسسات الأمريكية، إذ تساهم بنسبة **50**٪ في الناتج الوطني الخام وبنسبة **70**٪ من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية [2] وذلك نتيجة السياسة القومية التي انتهجتها منذ مطلع الخمسينيات والتي اهتمت واستهدفت دعم وتشجيع هذه المؤسسات لتمارس دورا أكبر في التنمية الاقتصادية وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في أنشطة اقتصادية مختلفة من اجل الحد من معضلة البطالة وتحقيق ما يسمى بالتشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

3-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية:

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت جهاز حكومي مركزي سنة **1953** والمسمى بالإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة المختص بتنفيذ السياسة القومية لإنشاء وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن ابتكار حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة والذي يعود أقدمها إلى عام **1959** بنيويورك، بينما جاء الدعم الحقيقي ونشر الحاضنات من طرف إدارة المشروعات

(1) خبابة عبد الله:المرجع السابق، ص ص 224- 225.

(2) المرجع نفسه، ص 226.

الصغيرة الأمريكية والتي أسهمت في زيادة عدد الحاضنات من **20** حاضنة عام **1984** إلى أكثر من **70** حاضنة عام **1987**على اعتبار أن هذه الحاضنات من أهم آليات النمو الاقتصادي كما انتشرت في دول الاتحاد الأوروبي ثم في دول جنوب شرق آسيا ثم انتقلت في الأخير إلى الدول النامية ومنها الجزائر.

كما تم وضع نظام تمويلي يناسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنحها إعفاءات ضريبية.ونظرا لما وفرته تلك السياسية المتبعة من ظروف مساعدة لهذه المؤسسات جعلتها تساهم بقوة في الاقتصاد الوطني ومواجهة مشكلة البطالة على وجه الخصوص، حيث تدل الإحصائيات على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الأول للوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام **1990** وفرت المؤسسات الصغيرة **09** فرص عمل من كل **10** فرص جديدة، وللإشارة فإن معظم الشركات الكبرى المتواجدة حاليا بما في ذلك المتواجدة في قائمة "فورتشين". التي تضم أكبر من **500** شركة صناعية كانت في شكل مؤسسات صغيرة الحجم[1].

(1) خبابة عبد الله: المرجع السابق، ص 227.

خلاصة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص مختلفة سواء مع الزبون أو الإدارة مما يجعلها مرنة وتتكيف مع مختلف الظروف، وتتجسد في أشكال مختلفة، ونظرا لما لها من أهمية كبرى كونها تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتعمل على امتصاص البطالة والحد من الفقر من خلال استثمار المورد البشري وتوجيه قدراته وطاقاته والكشف عن مهاراته بهدف الوصول إلى الإبداع والابتكار والمنافسة، وبالتالي الحفاظ على رأس المال البشري وترقيته وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الرابع: التنمية المستدامة

تمهيد ...

أولا: تطور الفكر التنموي

ثانيا: الجهود الدولية لتفعيل عملية التنمية المستدامة

1. مؤتمر" ستوكهولم" (السويد) عام 1972
2. مؤتمر" ريودي جانيرو" (البرازيل) عام1992
3. مؤتمر" القمة العالمي" (كوبنهاغن) عام 1995
4. قمة' جوهانسبورغ' (جنوب إفريقيا) عام 2002

جامعة قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

ثالثا: أسس وأبعاد التنمية المستدامة

1- أسس التنمية المستدامة

2- أبعاد التنمية المستدامة

رابعا: مشكلات التنمية المستدامة

1- مشكلات التنمية الاجتماعية

2- مشكلات التنمية الاقتصادية

خلاصة...

تمهيد:

إن تنمية المجتمع وتطويره ترتكز على الطاقات الجسدية والذهنية المساعدة على تحقيق تنمية مستدامة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وهذا يستوجب تكامل كافة القطاعات بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة والقضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه من خلال تأسيس المشاريع التنموية، وتوفير مختلف الموارد والوسائل اللازمة من أجل تحسين الحياة وتطورها نحو الأفضل وتنمية خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى أبرز المحطات الفكرية المتعلقة بموضوع التنمية والتعرف على الجهود الدولية التي تحفز وتشجع على عملية التنمية بشكل مستدام ومستمر، ثم التذكير بأسس التنمية المستدامة وأبرز أبعادها خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها، كما ركزت مجموعة البحث على أهم التحديات والمشاكل التي تواجه التنمية المستدامة حيث تم التركيز على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

أولا: تطور الفكر التنموي عبر التاريخ

لقد تزايد اهتمام المفكرين بقضايا التخلف والتنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كمحاولة جادة ومستمرة في توصيف ظاهرة التخلف وتحليل أسبابها وخصائصها في الدول النامية بهدف تحديد العقبات الحائلة، دون التخلص من هذه الظاهرة المتعددة الجوانب مما استوجب تبني استراتيجيات وخطط تنموية لتلتحق بركب الدول المتقدمة وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

وتعود الاهتمامات الأولى بالفكر التنموي إلى قرون مضت، ففي الفلسفة اليونانية تمت معالجة مشكلات المجتمع وتنميته بالاعتماد على أفكار "**أفلاطون**" و"**أرسطو**" المثالية، كما عمد الفكر الروماني إلى معالجة مشكلات المجتمع في إطار علمي أكثر من التأمل النظري، ضف إلى الفكر الاجتماعي المسيحي ودوره في قضية التنمية والتغير أين تبرز سيطرة الكنيسة على كل حركات الإصلاح، وللفلسفة الصينية القديمة أيضا كان لها دور في قضية التنمية من خلال حركة الإصلاح الأخلاقي والسلوكي حيث دعت إلى القضاء على مظاهر التعسف وإرساء معالم مجتمع يقوم على المساواة الإنسانية.

كما ساهم مفكرو وفلاسفة الإسلام مثل: "**الفرابي**" و"**ابن سينا**" و "**ابن ماجة**" و"**الغزالي**"، و"**عبد الرحمان بن خلدون**" بأفكارهم وذلك بتوضيح الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها المجتمع والعلاقات الاجتماعية، حيث ارتبطت أفكار "**ابن خلدون**" بقضيتي التنمية والتطور من خلال فكرة تأثير البيئة على حياة السكان ونظمهم الاجتماعية، والمظهر العمراني، وأن الحياة الاجتماعية في تغير دائم، وعزى التطور الاجتماعي إلى عاملين أساسيين هما: العنصر الاقتصادي (المادي)، والعنصر المعنوي (غير المادي)، مشيرا إلى أن أساس تطور الاجتماع البشري اقتصادي وله أسس معنوية تقابله، وعلاقات اجتماعية تناسبه.[1]

كما انطلق "**ابن خلدون**" في تفسيره لتطور العمران البشري والتحضر من أصل العلاقة الوطيدة والتأثير المتبادل بين العلم والصناعة من جهة، وبين العمران والحضارة من جهة أخرى، وذلك

(1) عبد الرحمان بن محمد بن خلدون: **المقدمة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، مصر، 2006، ص ص 175، 176.

على اعتبار أن ازدهار وتطور أحدهما متعلق بازدهار الآخر، وبالتالي وجود علاقة جدلية بين ما يحصل في الفكر وما تقدمه التجارب، بمعنى الجانبين النظري والتطبيقي.

لقد سيطر تفكير السامة والاقتصاديين في العقد الأول للتنمية، مع بداية الستينيات، الاعتقاد الذي مفاده بأن الاقتصاد هو العامل الوحيد للتنمية، أين طغت الجوانب الاقتصادية دون غيرها ولمدة من الزمن بل كانت لها الأولوية على ما عداها من الجوانب الاجتماعية الأخرى، حيث اهتمت بتنمية الأشياء وأهملت تنمية الإنسان، إذ أصبح معدل نمو دخل الفرد يقاس بمدى التقدم وتتبُّع خطى التنمية، ومن هنا أُدرج التركيز المفرط للمفهوم التقليدي للتنمية على النمو الاقتصادي كهدف وأداة للقضاء على الفقر وتخفيض نسبة الفروق الفردية، وخلال هذه الفترة اهتمت التنمية الاقتصادية بالتغيير في بنية الاقتصاد وتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات بهدف الوصول إلى زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، أين يستفيد منها أغلب أفراد المجتمع. وركز هذا المدخل في عملية تنمية المجتمع على عامل الإنتاج الاقتصادي، وتبني الفلسفة التي تقول بأن تحسين الظروف الاقتصادية هي المحرّك الأساسي والأول لكافة المتغيرات الأخرى داخل النسق العام، كما يحاول أنصار هذا الاتجاه معالجة قضايا التخلف والتنمية بالاعتماد على مفاهيم الدخل القومي، ومتوسط الدخل الفردي[1].

إذن ما يميز هذه المرحلة التنموية هو الاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، كما أن بعض الدول تبنت استراتيجيات بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكّنها من تخطّي العقبات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كإستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة، من خلال زيادة الصادرات. ويعتبر نموذج " **والت روستو** «W.Rostow» المعروف بإسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة والتي تعكس محتوى عملية التنمية في هذه المرحلة، فقد احتوى هذا النموذج –كما أشرنا سابقا– على خمس مراحل أراد من خلالها أن يفسر عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل وهي كالتالي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة النضج ومرحلة

(1) لخضر غول: **التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الجزائر نموذجا، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 85.

الاستهلاك الكبير[1]، غير أن "روستو" أغفل ظرفا هاما من الظروف المهيّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية وهو الاستعمار، ونهب ثروات المجتمعات التي حققت بفضلها مراحل ازدهارها وتطورها، بينما حرم الاستعمار الشعوب من فرض التنمية ذاتها لزعمه بأن الرأسمالية هي السبيل والمنبع الوحيد للتنمية والازدهار[2].

كما أسهم "**ماركس**"« k. Marx » في مجال التنمية حيث اعتبرها ثورة على الأوضاع التقليدية، وحدوث تحولات في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني، ومن منطلق هذا التحول نشأت صراعات وانتهت إلى إحداث تغير لصالح القوى الاجتماعية العريضة، ضف إلى أن نظرية ماركس في التنمية تؤكد دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في التغيير الاجتماعي، إلا أن ماركس أغفل العوامل والمتغيرات الاجتماعية الأخرى والتي تتجلى في التراث الثقافي والقيمي للمجتمع والتي قد تدفع به إلى التغير أو تحُول دون حدوثه[3].

وإذا كان رجال الفكر الاقتصادي قد اقتصروا على النظرة المادية لعملية التنمية، فقد ظهر الاهتمام في الوقت الحاضر بدراسة الأبعاد الاجتماعية، وبرزت البدايات الأولى في فترة نهاية الستينيات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين حيث أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر، والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجيات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد برامج التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجلى هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "**سيرز**" (Seers) والذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوازن، وإذا ما ارتفعت وتفاقمت حدة إحداهما أو جميعها فإنه من غير الممكن أن نقول بوجود تنمية في تلك الدولة وإن تضاعف الدخل القومي والفردي فيها، كما تتجسد هذه المرحلة في نموذج "**تودارو**" (Todaro) الذي يرى بأن التنمية تشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات وحرية الاختيار[4].

وتؤكد نظرية العلاقات الإنسانية على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري واعتماد العنصر الفعال والمحرك في العملية الإنتاجية، وتمثل هذه العلاقات مفتاح التقدم والنجاح وعليها يتوقف إنتاج

---

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2007، ص 19-21.

(2) إسماعيل حسن عبد الباري: **أبعاد التنمية**، دار المعارف، ط2، القاهرة ، مصر، 1982، ص 25.

(3) المرجع نفسه، ص 21.

(4) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: مرجع سبق ذكره، ص 20.

المجتمع كما وكيفا، وعلى مدى اقتناع الأفراد بدورهم في العملية الإنتاجية ومدى قدرتهم وكفايتهم في أداء هذا الدور، كما اهتمت بعنصر التكوين كأداة للتغيير في الاتجاهات والسلوك وبالتالي زيادة المهارات الفنّية والتكيف مع الجماعة وفهم سلوك الآخرين.

والجدير بالذكر هنا هو أن التنمية لا تقتصر على الأرقام أو الحسابات الإحصائية، كما أنها ليست مجرد استثمار للموارد البشرية أو تراكم لها، وأنها ليست مجموعة من القيم الوافدة من الخارج لتحديث مجتمعاتنا وإنما جوهرها هو تنمية الإنسان ومن أجله[1].

وفي المرحلة التي امتدت تقريبا من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينات، القرن العشرين ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، وهي التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها من منطلق تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم كذلك بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، والميزة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تجلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل معضلة على حدى الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على إنجاز الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، مما دفع بتعزيز مفهوم التنمية المتكامل الذي يشمل مختلف جوانب التنمية ضمن نسق التكامل القطاعي والمكاني.

ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي وعلى إثر تزايد المشكلات البيئية الخطيرة، وفي ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية كان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة لتخطي هذه المشكلات، حيث تمخض عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية يهتم بالاستدامة البيئية أين تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تحت عنوان "**مستقبلنا المشترك**" ونشر عام **1987م**[2]، وارتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم، والتي تكمن في الانتشار الواسع والمتزايد للفقر ويتطلب حل هذه المشكلة إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي للحد من النفقات الخارجية حسب الطرق التقليدية، والملاحظ أن الاقتصاد القومي يمتاز عادة –بنمو مستمر في الناتج المحلي والذي يقاس بالدخل الحقيقي للفرد، مع العلم أن هذا النمو يزداد بزيادة إنتاج وتسويق كميات كبيرة من السلع والخدمات، وهذا ما تنشده المؤسسات الصغيرة والمتوسط لتحقيق زيادة في الدخل المحلي وقيمة مضافة، وتكثيف عدد العمالة الماهرة للحد من ظاهرة البطالة كما أن

(1) لخضر غول: مرجع سبق ذكره، ص 81.

(2) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: مرجع سبق ذكره، ص 21.

مشكلة التدهور المستمر للبيئة والذي يطغى على الموارد الطبيعية مثل: تدهور التربة وانجرافها، التغيرات المناخية، تسارع معدلات الإصابة بالسرطان، ... وغير ذلك مما يستدعي الاهتمام بهذا الجانب لما له من أثر في الحاضر والمستقبل[1].

ويبرز مفهوم التنمية البشرية منذ بداية التسعينيات كدعامة أساسية لمدرسة جديدة للتنمية، حيث يصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) سنويا منذ عام (1990) تقرير التنمية البشرية والذي يمثل نقطة تحول في الفكر التنموي بفضل مجموعة العوامل التالية:

1- إخفاق نماذج التنمية التي لم تأخذ في اعتبارها الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية بصورة كافية.

2- تطور العلم والتكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات بمعدلات متسارعة، مما أدى إلى إحداث فجوة في المعرفة المتراكمة، وكيفية استخدامها في علاج المشاكل وبالتالي تعاظم الحاجة إلى موارد بشرية أكثر تأهيلا وإدراكا لتحديات العالم التكنولوجي المتطور[2].

3- نشوء وتطور مجتمع المعرفة الذي يحل تدريجيا، محل المجتمع الصناعي أين تصبح أهمية المورد البشري المؤهل، والمعلومات، والمعرفة أكثر بكثير من الموارد الطبيعية ورأس المال، ومنذ عام (1992) تم إعادة صياغة مفهوم التنمية البشرية بوجه جديد أوسع وأشمل بحيث أضيف إليه بُعد الاستدامة استنادا إلى مجموعة مبادئ من أهمها: الإنصاف، والتوازن، والتمكين والأمن والاستفادة من تنمية الموارد البشرية في مجال الصناعة[3]. وتجدر الإشارة إلى أن الإنسان الواعي والطموح، والقادر على العمل والإنتاج وصاحب الخبرة والإبداع بإمكانه أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها، وليس أقدر على ذلك من الشباب حيث تقع على عاتقه مهمات مساهمته في التنمية الحضارية والتي هي في جوهرها تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة، كما يقوم الشباب المثقف بأداء دور هام في توعية الجماهير بضرورة التنمية الاقتصادية بالنسبة للمجتمع[4].

---

(1) عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط: المرجع السابق، ص 22.

(2) علي عبد الرزاق جلبي: **علم الاجتماع الصناعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 442.

(3) المرجع نفسه، ص 443.

(4) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: **التنمية وحقوق الإنسان – نظرة اجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 259.

وأمام تفاقم مشكلة البطالة استوجب تشجيع الصناعات الصغيرة لاستيعاب أكبر عدد من العاطلين عن العمل، وخاصة في ضوء صغر حجم الموازنة.وأما عن التنوع الجغرافي أو المكاني للصناعات الصغيرة داخل البلد النامي فنجد أن هناك تمركز لهذه الصناعات في المناطق الحضرية المتاخمة للمدن الصغيرة والقرى، وفي المقابل هناك صناعات صغيرة في المدن الكبرى مثال تلك التي تؤدي خدمات للسيارات (طلاء وميكانيكا وكهرباء)، ويلاحظ أنها ليست صناعات وإنما هي حرف فنية وخدمات صيانة للأجهزة المنزلية الحديثة أو صناعات خفيفة جدا على أساس حجم رأس المال الثابت مثل: حياكة الملابس، وصناعة أنواع من الحلوى، ونلاحظ أيضا أن الغالبية من الصناعات الصغيرة مرتبط مباشرة بالمستهلك بمعنى إنتاج سلع أو خدمات استهلاكية، والقليل جدا من هذه الصناعات ينتج سلعا أو خدمات مطلوبة لأنشطة إنتاجية أخرى، وفي المقابل تنتشر الورش الصغيرة في الريف، حيث تقوم بإصلاح ماكينات الري والحرث وغيرها من أدوات الزراعة، وتنتج أحيانا قطع غيار بديلة كالقطع الأصلية المستوردة من الخارج[1].

ثانيا. الجهود الدولية لتفعيل عملية التنمية المستدامة:

يشكّل الإنسان جوهر التنمية المستدامة ومن خلال التنمية البشرية يمكن تحسين الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي، وفي هذا الصدد نشير إلى تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يؤكد على أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام.

وترتبط التنمية المستدامة بتحقيق التقدم الاقتصادي التقني والمحافظ على رأس المال الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئة مما يتطلب تطوير المؤسسات والبنى التحتية والتخطيط الجيد لمواجهة المخاطر.

ويظهر جليا تفاعل الجهود الدولية بموضوع التنمية المستدامة من خلال التشريعات والمؤتمرات الدولية التي نتناولها كما يلي:

(1) عبد الرحمان محمد العيسوي: **تحليل ظاهرة الفقر – دراسة في علم النفس الاجتماعي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2009،ص ص 119، 120.

1- مؤتمر "ستوكهولم" (السويد) عام 1972: (حول بيئة الإنسان)

لقد تزايد الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة بعد انعقاد أول "مؤتمر للأمم المتحدة حول بيئة الإنسان"، ويعد الاهتمام الرسمي بإرساء قواعد التعاون الدولي لحل كل المشاكل، وتفتق عن هذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث لفت الانتباه إلى بعض الظواهر التي تهدد الموارد الطبيعية كالتصحر، وهدر الموارد البيئية، وتغير المناخ واتساع ثقب طبقة الأوزون وتلوث الهواء، كما دعا مؤتمر "الأمم المتحدة إلى تغيير النمط المستخدم في تحقيق التنمية، واستبداله بنمط جديد هو التنمية المستدامة، وارتكز هذا المفهوم على ثلاث مبادئ أساسية هي: المحافظة على التكامل البيئي، والعمل على تحقيق كفاية اقتصادية، وتحقيق عدالة تستوعب الأجيال الحاضرة والمستقبلية[1].

2- مؤتمر" ريودي جانيرو" (البرازيل) عام 1992: (حول البيئة والتنمية)

تعتبر هذه القمة من أكبر المكتسبات في قضية البيئة عالميا، وعالجت في برنامجها الوسائل الممكنة للتصدي لمشاكل البيئة، لا سيما التحديات المتمثلة في التفاوت بين العالم الصناعي المتقدم والعالم النامي الفقير، وركزت وثيقة هذا المؤتمر على ضرورة إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، نظرا لأهميتها في تجنب المخاطر البيئية، وذلك من خلال نشر الوعي البيئي لدى الأفراد، كما أعطت الأولوية لأوضاع الدول النامية والأكثر فقرا بصفة خاصة[2].

كما كشفت أجندة قمة "ريودي جانيرو" على ست محاور رئيسية وهي كما يلي[3]:

- تخصيص معونات تنموية تعين الدول الفقيرة على مكافحة التلوث الناجم عن حرق الأخشاب خدمة للاحتياجات الأساسية.

-زيادة الإنفاق على الأبحاث وتوفير الخدمات التي تخفف من تآكل التربة وتسمح بالممارسات الزراعية الحساسة بيئيا.

---

(1) صليحة عشي: مساهمة التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مؤسسة سرار للطباعة الصناعية، جامعة الحاج لخضر، العدد 22 جوان باتنة، الجزائر، 2010،ص ص 200- 201.

(2) المرجع نفسه، ص 202.

(3) زكريا محمد عبد الوهاب طاحون: **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، مصر، 2005، ص 54.

- زيادة الإنفاق على تنظيم الأسرة وعلى توفير فرص التعليم والعمل للمرأة والتقليل من معدلات النمو السكاني.
- دعم حكومات الدول الأقل نموا كمحاولة لتقليل المشروعات الضارة بالبيئة وتحديثها.
- توفير الاحتياجات لحماية الحياة الطبيعية والتنوع البيولوجي.
- الاستثمار في المشروعات الهادفة لتطوير الطاقة غير الكربونية وتقليل انبعاث الغازات، وإيجاد البديل الأقل تلوثا.

كما انعقد مؤتمر قمة الأرض في مدينة "كيوتو" (اليابان) في عام 1997، الذي ركز على الانبعاث الكربوني ودرجة خطورته على الصعيد العالمي،وتم التوقيع على معاهدة تطالب الدول الغربية بتقليص نسب الغازات لمستويات أقل من المستويات الموجودة في عام **1990**، على أن يحدث ذلك في عام **2010**[1].

3- مؤتمر القمة العالمي (كوبنهاغن) عام 1995: (التنمية الاجتماعية)

انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن "الدانمرك" في عام **1995**، وتم طرح الموضوع الأساسي المتعلق "بوضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية"، وانتهى هذا المؤتمر الذي حظره **186**بلدا – منهم **117** رئيس دولة أو حكومة– إلى اتفاق هام تعهدت بموجبه الدول على تحقيق الأهداف المحددة في مجال التنمية الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم،والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة.واتفقت الدول على برنامج عمل يتكون من مئة فقرة ويحدد من خلالها الاستراتيجيات والغايات والأهداف المرتبطة بتحسين نوعية الحياة الإنسانية في كل مكان.

ورفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونبّه كذلك إلى المؤسسات المالية المحورية في العالم إلى أنّ جميع الخطط الاقتصادية ينبغي أن تعترف بآثارها الاجتماعية[2].

وتتضمن التزامات التنمية الاجتماعية ما يلي[3]:

---

(1) صليحة عشي: مرجع سبق ذكره، ص ص 202- 203.

(2) تقرير مؤتمر **القمة العالمية للتنمية الاجتماعية**، كوبنهاغن، الدنمرك، 6-12 آذار 1995، ص 125.

(3) صليحة عشي : مرجع سبق ذكره، ص 13، 30.

- القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.
- دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية في السياسة العامة.
- تشجيع التكامل الاجتماعي والذي يقوم على تعزيز مختلف حقوق الإنسان وحمايتها.
- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.
- الإسراع بخطى التنمية الاجتماعية في إفريقيا والبلدان الأقل نموا.
- كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية داخل برامج التكيف الهيكلي.
- تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية.
- تمكين الجميع على قدر المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

4- قمة "جوهانسبرغ" (جنوب إفريقيا) عام 2002: (حول التنمية المستدامة)

وتمثل هذه القمة أكبر مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة حيث تم وضع اتفاقات لحماية المناخ، والحفاظ على التنوع البيئي، والتخفيف من ظاهرة التصحر، وتم التخطيط لتخفيض سكان العالم المحرومين من المياه الصالحة للشرب إلى النصف،وما يؤخذ على هذه القمة أنها لم تستطع تحقيق الاتفاق حول الطاقة المتجددة، ولا في تحقيق التعهد الدولي الذي يقترح تخصيص الدول الغنية لنسبة معينة من إنتاجها الإجمالي لقضايا التنمية على المستوى العالمي[1].

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة يسعى إلى الحد من ظاهرة الفقر والذي مصدره ضعف خدمات تنظيم الأسرة، ونقص المداخيل والخدمات الأساسية، كما يعمل هذا البرنامج على تشجيع قدرات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لاستئصال الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وتشجيع خلق مناصب شغل والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والطبيعية في مختلف الأنشطة الزراعية والصناعية، ومنح الأفراد وسائل المشاركة في العمليات الإنتاجية من خلال استثمار الأيدي العاملة والماهرة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الحصول على القروض والتكنولوجيا والأسواق، وفتح فرص المشاركة على المستوى السياسي والتي تنعكس على الحياة العملية.

ويمكن أن نعرج على أهداف التنمية للألفية وغاياتها من خلال الشكل الموالي:

(1) صليحة عشي: المرجع السابق، ص 203.

شكل رقم (01): يوضح أهداف التنمية للألفية وغاياتها [1]

الهدف الأول:استئصال الفقر والجوع. **الغاية 01:** بين1995-2015، إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف. **الغاية 02:** بين 1995-2015، إنقاص نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف. ❖ **الهدف الثاني:** تحقيق التعليم الابتدائي الشامل. **الغاية 03:** ضمان تكوين الأطفال في كل مكان، الصبيان والبنات على نحو مماثل، إكمال القرار التعليمي للمدارس الابتدائية بحلول عام 2015. ❖ **الهدف الثالث:** الحث على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. **الغاية 04:** إزالة انفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والأفضل حدوث ذلك بحلول العام 2015 وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز نفس العام. ❖ **الهدف الرابع:** تخفيض نسبة وفيات الأطفال. **الغاية 05:** بين عامي 1990-2015، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين. ❖ **الهدف الخامس:** تحسين صحة الأمومة	.**الغاية 06:** بين عامي 1990- 2015، تخفيض معدل وفيات النساء إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاث أرباع. ❖ **الهدف السادس:** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز، السيدا) الملاريا وأمراض أخرى . **الغاية 07:** بحلول عام 2015، وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة/ الإيدز، ومتابعة ما بدئ من العمل على عكس اتجاههما. **الغاية 08:** بحلول عام 2015، وقف نهائي لانتشار الملاريا وأمراض رئيسية أخرى، ومتابعة من عمل على عكس اتجاهها. ❖ **الهدف السابع:** ضمان الاستدامة البيئية. **الغاية 09:** دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسة البلد وبرامجه، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية. **الغاية 10:** بحلول عام 2015، إنقاص نسبة منعدمي فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف. **الغاية 11:** بحلول العام 2020، تحقق تحسن هام في حياة ما لا يقل عن المئة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة. ❖ **الهدف الثامن:** تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.	**الغاية 12:** مزيد من التطوير النظامي تجاري ومالي منفتح، متوقع السلوك، غير تمييزي (يشمل الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر. **الغاية 13:** معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نموا بما في ذلك إمكانات الصادرات المعفية من التعريفات والحصص المحددة، وبرنامج معزز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغائها، ومساعدات إنماء رسمية أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر. **الغاية 14:** معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحيطة بالبابسة والدول الجزرية الصغيرة النامية (عبر برامج العمل للتنمية المستدامة الخاصة بالدول الجزرية النامية، وعبر أحكام الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة. **الغاية 15:** التعاون الشامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على الأمد الطويل. **الغاية 16:** بالتعاون مع الدول النامية تطوير إستراتيجيات إتاحة العمل اللائق والمنتج للشباب. **الغاية 17:** بالتعاون مع شركات الأدوية، تأمين فرص الحصول على عقاقير جوهرية في الدول النامية بأسعار معقولة. **الغاية 18:** بالتعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقنيات الجديدة، خاصة المعلومات والاتصالات.

المصدر:تقرير التنمية البشرية لعام 2003،أهداف التنمية للألفية (تعاهد بين لإنهاء الفاقة البشرية)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(1) قادري محمد الطاهر : **التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص 64.

ثالثا: أسس التنمية المستدامة وأبعادها

تعد التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة الأبعاد (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية) وغايتها الإنسان والذي يستوجب عليه الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها.

وترتكز عملية التنمية المستدامة على الإنسان كونه المسؤول الأول والمستخلف في الأرض، فالطبيعة لما تحتويه من الموارد التي سخرها الله –عز وجل– لخدمة الإنسان وضرورة الاستخدام المتواصل والأمثل لها، ثم التكنولوجيا والتي تُعنى باستخدام المعرفة العلمية في استعمال موارد البيئة وحل المشكلات والتصدي للأخطاء التي تواجهها.

1- أسس التنمية المستدامة:

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق وتجسيد أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئة.

إن الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية كضمان سلامة الدورات البيئية وحماية السلالات الحيوانية والنباتية والتنوع البيولوجي لها يساهم في تكوين المجتمعات مستقبلا ويحقق أثرا ملموسا في حياة الإنسان.وركزت هيأة الأمم المتحدة على مجموعة العناصر التالية[1]:

- الإنتاجية بمعنى قدرة الأفراد على القيام بأنشطة منتجة ومبدعة على المدى الطويل.وهذا ما ينشده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار في الأيدي الماهرة والتي تأخذ في الاعتبار البعد الاستراتيجي.
- المساواة بمعنى تساوي الفرص المفتوحة في طريق أفراد المجتمع دون عوائق وبغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل.
- الاستدامة ويقصد هنا عدم إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية بسبب استنزاف وهدر الموارد الطبيعية، وعدم الاهتمام بالمورد البشري، فضلا عن الديون العامة التي تتحمل الأجيال القادمة تبعاتها.

(1) سلامة سالم سلمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 53- 54.

- التمكين وذلك على اعتبار أن الإنسان هو أساس التنمية المستدامة فهو العنصر الفعال في بلورتها، وذلك من خلال المشاركة الجادة والمتواصلة في القرارات والإجراءات التي تهم وتخص الحياة الإنسانية وتظهر أهمية منظمات المجتمع المدني بصفة خاصة، وإمكانية المحاسبة، وتعديل المسار بما تقتضيه الظروف[1].

وأساس التنمية المستدامة إلى جانب ذلك هو المورد البشري المتمكن بكفاءاته وخبراته على العطاء المتواصل والمستمر[2]، فهو العنصر الفعال والمشارك في اتخاذ القرارات، وتقسيم الأرباح داخل المؤسسة، وحماية الموارد والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة[3].و بالتالي فإن عملية التنمية المستدامة أساسها تطوير القدرات الإنسانية فضلا عن المنفعة الاجتماعية والاقتصادية التي تحققها، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (02): التنمية المستدامة عملية تطوير القدرات

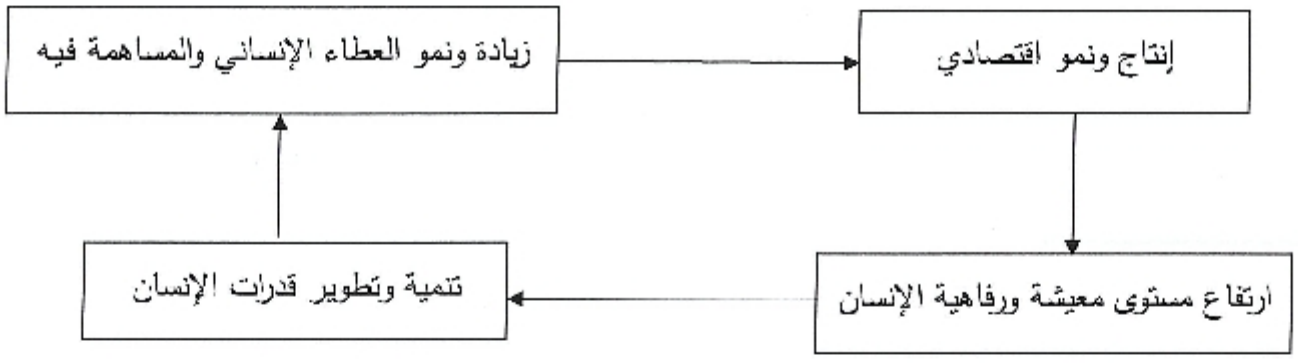

المصدر: إبراهيم رمضان الديب: **دليل الموارد البشرية**، ص 53.+

2- أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي تنمية تتميز بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل: التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية، بل تشمل كافة هذه الأبعاد؛ إذ إنها تنمية تنهض بالموارد البشرية وتقوم بها،

(1) قادري محمد الطاهر: مرجع سبق ذكره، ص 55.

(2) إبراهيم رمضان الديب: **دليل الموارد البشرية**، مؤسسة أم القرى، ط 3، الأردن، 2007، ص 52.

(3) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: مرجع سبق ذكره، ص 15.

وتنهض بالأرض ومواردها كما تأخذ في الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد.

وتتألف التنمية إذا من ثلاث عناصر جوهرية هي: النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وغيرها من العناصر ذات الصلة كالعنصر الثقافي، والعنصر المكاني والذي يتجسد في تحقيق توازن بين المدن والأرياف، والتهيئة العمرانية[1].

فالتنمية المستدامة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن البيئية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتصف بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد.

1- البعد الاجتماعي:

يتطلب البعد الاجتماعي تحليل البيئة الاجتماعية بهدف التركيز على الهيكل الاجتماعي ومستويات التعمير، والمنظومة الصحية وآفاقها، والتنظيمات الاجتماعية، وكذا نظم التعليم ضف إلى ذلك الأسلوب التقني وأثره على المجتمع[2].

جامعة قالمة
قسم العلوم الاجتماعية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

ولعل أبرز المشاكل التي تواجه عملية التنمية في مختلف الدول هي معضلة البطالة والفراغ إذ لا يمكن إهمال آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كونها السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع (التطرف، المخدرات، الجريمة بأنواعها، الإرهاب...) كما أنها تمثل تهديدا جليا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي، غير أن الأدهى والأمر هو تفشي ظاهرة البطالة بين المتعلمين وخريجي الجامعات.

وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة في الدول الأوروبية بلغت 11،5٪ في أفريل عام 1994، بعد أن كانت 2،5٪ في عام 1973، بينما ظلت النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 7٪ فالبطالة ظاهرة اجتماعية تعاني منها كافة الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة صناعيا، إلا أن الاختلاف يبقى نسبيا بين كل دولة وأخرى، وكذا سبل المواجهة السياسية والاقتصادية لها. ففي المجتمعات الرأسمالية الصناعية المتقدمة يتم وضع حلول اجتماعية عن طريق " إعانة البطالة " وذلك حفاظا على الاستقرار الاجتماعي، غير أن الدول الرأسمالية المتخلفة صناعيا لا تستطيع فعل ذلك

(1) قادري محمد الطاهر : مرجع سبق ذكره، ص 73.
(2) المرجع نفسه، ص 81.

نظرا لما تكلفه من ميزانية كبيرة على عاتق الدولة[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دور جلي في فتح مناصب شغل واستثمار اليد العاملة والماهرة.

ويشير العنصر الاجتماعي إلى العلاقة القائمة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية اللازمة، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يدل على تنمية الثقافات المتنوعة، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار فهي إذا تنمية هادفة لتحقيق تنمية اجتماعية بين فئات المجتمع ككل.

وعلى اعتبار أن التنمية البشرية هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن الإنسان هو المنطلق والغاية، واعتبار العنصر البشري والاجتماعي هو المهيمن. وتنظر للطاقات المادية على أنها شرط من شروط تحقيق التنمية، وتهدف إلى خلق بيئة تمكّن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية ومبدعة[2].

ويشكل الرأسمال البشري لا سيما الشباب منه، وتعد زيادة الالتزام والاستثمار في التعليم والتدريب والصحة والسكن في مختلف المستويات قاعدة أساسية في استراتيجيات التنمية المستدامة، ضف إلى عنصر التغيير العلمي والتقني السريع وظهور التكنولوجيا المتطورة كل ذلك يدل على تزايد حاجة البلدان النامية إلى التنمية المستدامة من خلال تطبيق ما يلي من إجراءات[3]:

- دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر وحدته، وزيادة دخل الفرد والمرأة.
- بناء القدرات ودعم الشباب و إعطاء أهمية جادة بالتعليم المهني والتدريب الموائم وإجادة إدارة الموارد البشرية.
- التركيز على قدرات المؤسسات العاملة وتقويتها في الجانب التنموي الاجتماعي وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.

---

(1) زكريا سعد الدين الأسدي: **البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية- أسس المواجهة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009، ص 41.

(2) قادري محمد الطاهر: مرجع سبق ذكره، ص ص 81- 82.

(3) عمار عماري: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، مؤتمر دولي مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07/08/أفريل ،الجزائر ،2008،ص11.

- المساهمة في نقل وتوظيف التكنولوجيا المفيدة إلى الدول النامية وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.
- تعزيز وتقوية الروابط مع المؤسسات الدولية و وكالات التمويل و مؤسسات الأمم المتحدة والتي لها علاقة بالتنمية الاجتماعية.
- التركيز على توعية المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية ودعمها ماديا وفنيا لمباشرة مهامها خدمةً للمجتمع المحلي، بالإضافة إلى دعم حملات التوعية لتفسير أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

والجلي إذا هو أن الاستدامة الاجتماعية مطلب إنساني؛ إذ أن الإنسان هو رأس المال والسيد والمسؤول الذي يواجه التحديات التي يفرزها واقعه المعيشي فهذه البطالة تنخر الدول الفقيرة وتنتشر الأمراض والأوبئة، وهذه المرأة تعاني التهميش وبخاصة في الدول المتخلفة، والأمية ورداءة الأنماط التعليمية وتسرب الأطفال من المدارس، وظاهرة العنوسة والطلاق كل ذلك يستدعي تكاثف الجهود في جميع الأصعدة لاسيما الرجوع إلى الوازع الديني والأخلاقي والذي يحث على السعي لكسب القوت من خلال العمل الجاد والذي يتجلى في الزراعة والصناعة وفيها تبرز الطاقات البشرية الماهرة من خلال الصناعات الصغيرة والحرف التقليدية ويمكن أن نستشهد بآية من آيات الله عز وجل في قوله: ﴿ **وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ التوبة ،الآية 105 [1]

(1) سورة التوبة ،الآية 105.

كما يمكن توضيح مجالات الاستدامة الاجتماعية وأهدافها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03) يوضح مجالات وأهداف التنمية الاجتماعية المستدامة[1]

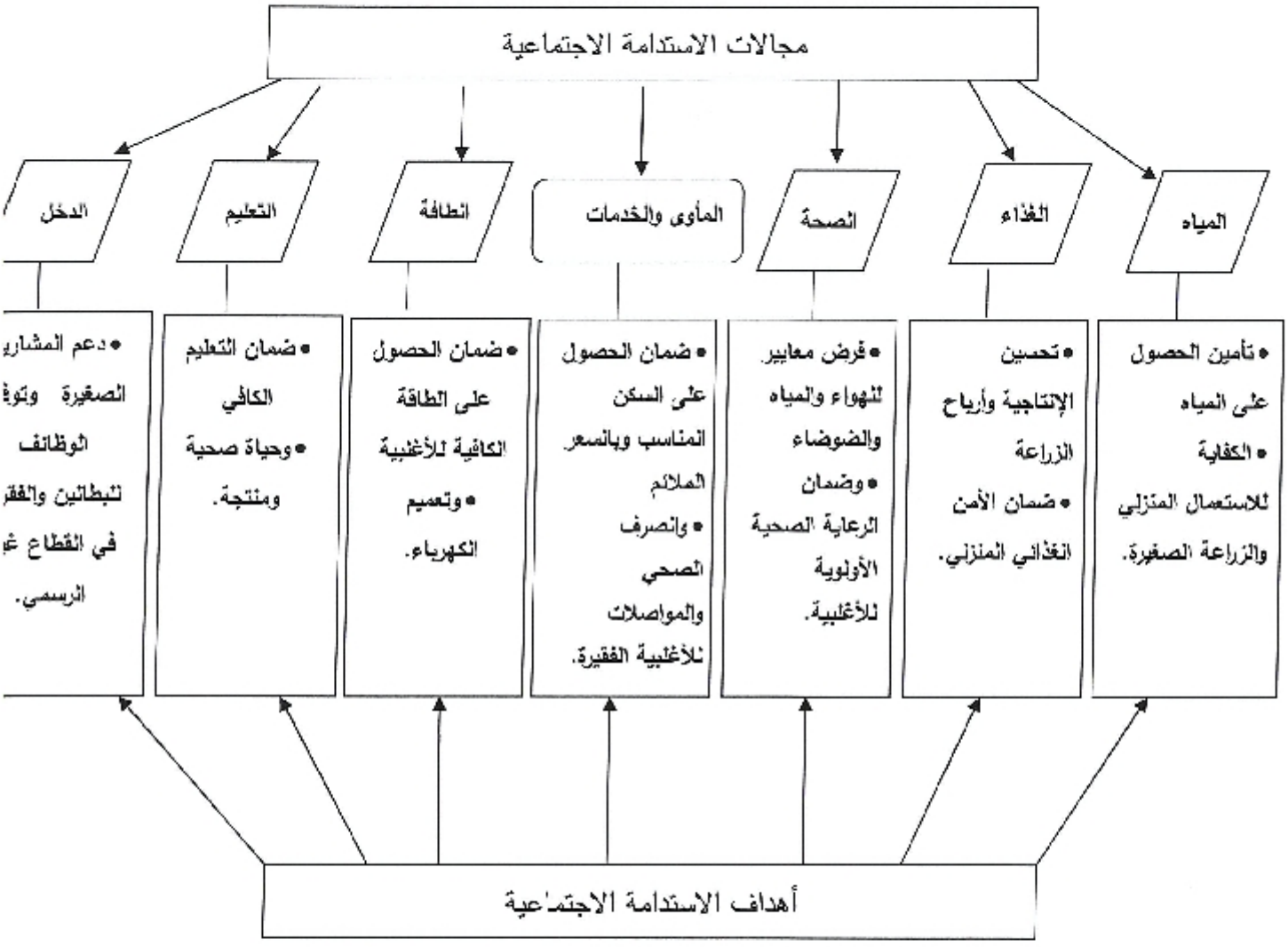

المصدر: من إعداد مجموعة البحث بالاعتماد على التقرير النهائي لقمة الأرض حول التنمية المستدامة.

(1) قادري محمد الطاهر: مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

فسيلة فليغرسها". ومن خلال هذا الحديث نلاحظ أن العمل ليس رهين الحاضر فقط وإنما اهتمام بالمستقبل بمعنى الاعتناء بالأجيال اللاحقة فالإنسان يعمل حاليا ويفكر في الغد من خلال اتّباع التدابير اللازمة كترشيد السلوك الاستهلاكي والاهتمام بالجانب الزراعي والادخار واستثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما يمكن أن نبين مجالات الاستدامة الاقتصادية وأهدافها في الشكل الآتي[1]:

شكل رقم (14) يوضح مجالات وأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة

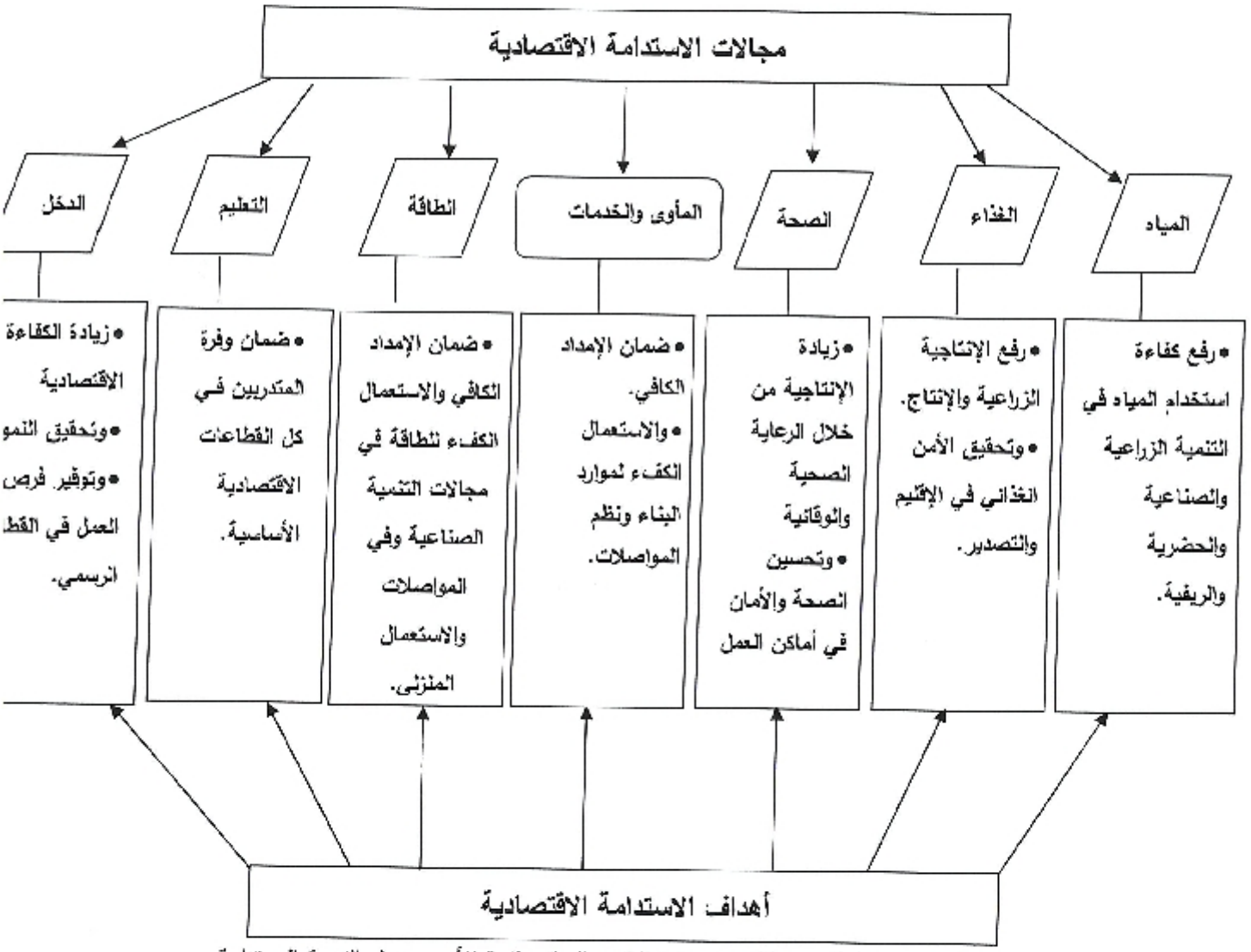

المصدر: من إعداد مجموعة البحث بالاعتماد على التقرير النهائي لقمة الأرض حول التنمية المستدامة.

(1) قادري محمد الطاهر: مرجع سبق ذكره، ص 80.

وللإشارة فإن الاستدامة الاقتصادية لا تتم إلا بالتركيز أساسا على مفهوم البيئة الاقتصادية وذلك من خلال الهيكل الاقتصادي العام للدولة وكيفية توزيع الثروة الاقتصادية، والتحولات الاقتصادية ونمط السوق والمالية العامة للدولة، بالإضافة إلى معدلات التوظيف بالنسبة للسكان ومستويات عيشهم، فالتفكير في الاستدامة والرفاهية بين الأجيال يتطلب ضمان ألا يقل تدفق الاستهلاك مع مرور الوقت[1].

3-البعد البيئي:

اقتصر مفهوم البيئة، سابقا، على مكافحة التلوث بمختلف أشكاله، إلا أنه أضحى مفهوما مركبا يستوعب الخبرات الجديدة التي حققتها الإنسانية في دروب العلم والمعرفة حيث يعالج مختلف المسائل المتعلقة بالحياة مثل: استثمار الموارد الطبيعية وغيرها.

وتمثل البيئة في المنظور الإسلامي نظاما متكاملا من العناصر الحية وغير الحية المهيأة للإنسان الذي استخلفه الله -عز وجل- في الأرض، ومن بين السمات التي تميز البيئة هي الاستمرارية والتواصل بمعنى قدرة البيئة في الإبقاء على وجودها وتحقيق استمرارها وديمومتها[2].

ولقد تولّد الوعي بضرورة صيانة الأوساط البيئية وحماية ثرواتها ضمانا لسلامة الماء والهواء والغذاء، والطاقة وغير ذلك، ومواجهة الضغط السكاني المستمر على الموارد التي تتقلص بفعل التدهور والتلوث، والمحافظة على التوازن البيئي لتخطّي الأضرار التي تسيء للمنشآت العمرانية والصناعية والتجهيزية والموارد الطبيعية.

وتدعو التنمية المستدامة في بعدها البيئي إلى ما يلي[3]:

- ضرورة تفويض سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية إلى وزارات ومؤسسات محددة تتكفل بالبيئة من خلال أسلوب التخطيط مما ينجم عنه إشراك المؤسسات البيئية في صنع القرار وبالتالي الحد من المشاكل البيئية.

(1) قادري محمد الطاهر: المرجع السابق، ص 80.
(2) المرجع نفسه، ص 75، 77.
(3) عمار عماري: مرجع سبق ذكره، ص 12.

- استحداث مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك لتصبح المعايير البيئية من بين أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة لكي تدخل السوق ومنع السلع التي لا تراعي البعد البيئي سواء محليا أو دوليا كالسلع الملوثة للبيئة، وفرض وضع علامة على المنتوج داخل المصانع يدل على إنتاجه بكيفية آمنة وخضراء مثل: شهادة الإيزو 1400.
- تسخير السياسات البيئية الفنية في وضع بدائل لعناصر الإنتاج والحد من ندرة كل من رأس المال البشري والمادي، واعتماد التكنولوجيا الحديثة يساهم في الحفاظ على الماء والطاقة المستخدمة في مجال الزراعة، وكذلك الزراعة المناسبة للتربة والبيئة المحلية والتخفيف من التلوث وإعادة التدوير كلما أمكن ذلك على المياه العادمة والنفايات الصلبة في المجال الصناعي.

فالبعد البيئي إذا يتعلق بالمحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والسير بها قُدما، فالله – عز وجل– أنعم علينا بالنعم الظاهرة والباطنة لقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ لقمان، الآية 20 [1]، وإذا ما أراد الإنسان الانتفاع بهذه النعم تطلّب منه المحافظة عليها دون هدر أو تدمير لها بل وجعلها جزء لا يتجزأ من البناء الثقافي في سلوك الفرد والجماعة في المجتمع.

ونشير هنا إلى المجالات الحيوية للاستدامة البيئية والأهداف المنوطة بها[2]، من خلال الشكل الموالي:

(1) سورة لقمان، الآية 20.

(2) قادري محمد الطاهر: مرجع سبق ذكره، ص ص76، 77.

شكل رقم (05): يوضح مجالات وأهداف التنمية البيئية المستدامة.

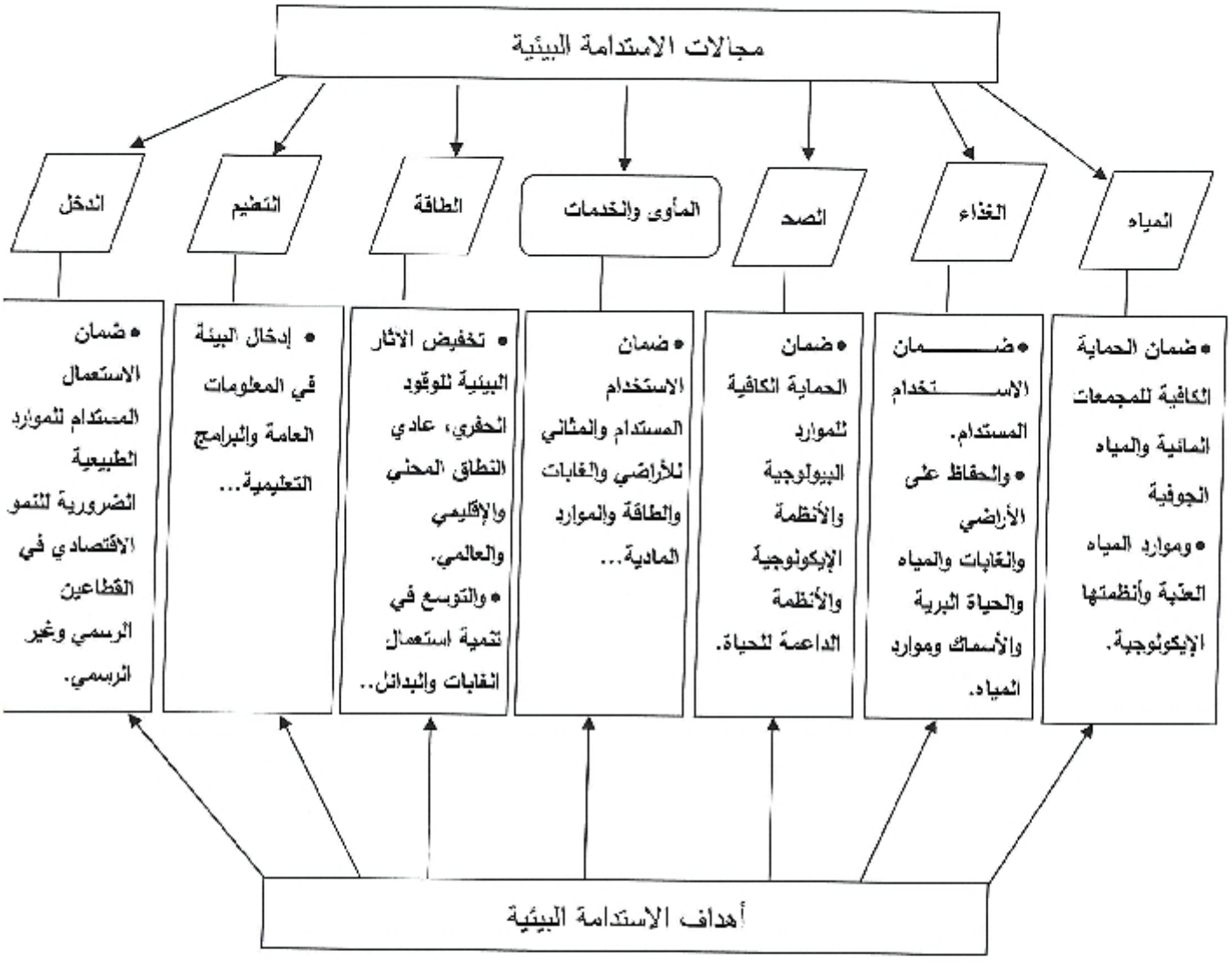

المصدر: من إعداد مجموعة البحث بالاعتماد على التقرير النهائي لقمة الأرض حول التنمية المستدامة.

رابعا: مشكلات التنمية المستدامة

إن تنمية المجتمع وتطويره ترتكز على الفئة النشطة والفعالة اقتصاديا لاسيما فئة الشباب، لما تمتلكه من طاقات جسدية وذهنية تساعد على تحقيق تنمية مستدامة.

ورغم الأهمية التي تتميز بها التنمية إلا أنه توجد عوامل مختلفة تحول دون تحقيق أهدافها، وسنتناول جانبين من مشاكل التنمية وهي: مشكلات التنمية الاجتماعية ومشكلات التنمية الاقتصادية.

1- مشكلات التنمية الاجتماعية:

توجد مجموعة من المشكلات التي تعترض التنمية الاجتماعية، فهناك معوقات قيمية تتجسد في الانعزالية وصور اللامبالاة والاعتماد على الغير، كما أن نقص الوعي التخطيطي والتنموي يحول دون تحقيق تنمية اجتماعية[1] مثل: عدم احترام الوقت والجهد، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان الملائم لقدراته وخبراته، وكذلك سيطرة العوامل انشخصية على العلاقات الرسمية في مجال العمل، ضف إلى ذلك مشكلة صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة وبين الأجهزة التقليدية مما يحدث عجزا في الكفاءات الإدارية والتي يمكن أن تحمل على كاهلها المسؤوليات التنموية.

كما أنه توجد عوائق سياسية؛ إذ إن الاستقرار السياسي يلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية الاجتماعية بل وحتى الاقتصادية، فالمجتمع المستقر يعمل على زيادة المدخرات[2] وبالتالي استثمارها في مشاريع تنموية كإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث يزداد إنتاج السلع، وتوفر الخدمات، كما أن للمعوق الثقافي أثر كبير على أنماط السلوك، فضلا عن المعوق الإداري الذي يؤثر سلبا على أهداف التنمية كتخلف الأجهزة الإدارية، وعدم إصدار القرارات الصائبة، وعدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة[3].

2- مشكلات التنمية الاقتصادية:

تعتبر المعوقات الاقتصادية، والاجتماعية، والخارجية (الظروف الدولية)، والطبيعية من أبرز المشكلات التي تعيق التنمية الاقتصادية.

ومن أهم المشكلات الاقتصادية التي تعرقل تقدم الاقتصاد هو انتشار ظاهرة الاقتصاد المزدوج في البلدان النامية، والمقصود هنا وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما انفصالا تاما في الاقتصاد الوطني، بمعنى انعدام الترابط بين القطاعات الاقتصادية ومثال ذلك قطاع المحروقات في الجزائر متقدم تكنولوجيا إلى حد ما عكس قطاع الزراعة بسبب سوء التسيير، بالإضافة إلى معضلة أخرى وهي ندرة رؤوس الأموال وذلك لضعف مستويات الادخار لدى الأفراد وبالتالي ضعف الاستثمار. كما أن النمو السكاني وارتفاع نسبة الزيادات وأثره على الموارد الطبيعية، وكذا محدودية

---

(1) فاروق محمد العادلي: **التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 1982، ص 108.

(2) سميرة كامل محمد: **التنمية الاجتماعية- مقومات أساسية**- رؤية وواقع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 48.

(3) المرجع نفسه، ص 51.

التعليم وندرة المهارات الفنية والإدارية يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية[1]، وكلما كانت الحكومة فاعلة وقادرة على النهوض بالتنمية الاقتصادية أمكن تحقيق نمو حقيقي وناجح، والعكس صحيح فكلما ضعف دور النشاط الحكومي أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر[2].

وتكمن المعوقات الخارجية في سيطرة الشركات الاحتكارية والكبرى على السوق الدولية، فضلا عن اعتماد الدول النامية على تصدير سلعة معينة كمنتوج واحد مما يخل بالتوازن القطاعي[3].

وتتجلى المعوقات الطبيعية في مختلف العوامل الطبيعية كالمناخ والتربة والموقع الجغرافي ووفرة المياه وغيرها؛ إذ إن عدم مواءمة الظروف الطبيعية تعيق التنمية فدول إفريقيا وآسيا كدول الخليج العربي تقع في مناطق قاسية مما يعيق القطاع الزراعي، إلا أن الظروف الطبيعية قد لا تشكل عقبة في طريق الدول التي تسيّر وتدير الجانب الاقتصادي بكفاءة عالية بما هو متوفر من موارد، وهذا ما تعتمده "اليابان" رغم افتقارها لمصادر الطاقة والمعادن كونها تعتمد على إستراتيجية بعيدة المدى واعتماد مبدأي الجهد والوقت لتحقيق الربح[4].

وتجدر الإشارة إلى المعوقات والمشكلات المتعلقة بعملية التنمية المستدامة في الجزائر، والتي من بينها أثر العولمة التي تحد من إمكانية تحقيقها؛ لأنها تعتمد على تصورات وممارسات أمريكية، ضف إلى عدم الاستقرار بسبب غياب الأمن وتفشي مشكلة الفقر، وارتفاع مستوى البطالة والأمية، وكذلك ارتفاع الازدياد السكاني واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المدن، كما أن تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الصحية يمثل حاجزا أمام عملية التنمية المستدامة، والموقع الذي توجد فيه الجزائر معرض لهزات الزلازل والفيضانات، فضلا عن نقص الموارد المائية وتلوثها، ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق، وأيضا حداثة تجربة المجتمع المدني، وعدم وضع برامج تنموية مستدامة لانعدام المشاركة الفعالة والهادفة[5].

---

(1) محمد أحمد الدوري: **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 59.

(2) هشام عبد الله محمد قسم السيد: **التنمية في الوطن العربي**، دار الكتاب الحديث، ص 45.

(3) محمد أحمد الدوري: مرجع سبق ذكره، ص 59.

(4) علي جدوع الشرقات: **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص 170.

(5) محمد طاهر قادري:**آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، 2006، ص 223.

خلاصة:

يتضح من خلال العناصر المطروحة بأن التنمية المستدامة لم تكن وليدة الصدفة، وإنما مرت بمراحل فكرية مختلفة حيث كان يُنظر إليها –في البداية–على أنها تقتصر على الجانب المادي والاقتصادي بمعنى أن التنمية هي التي تحقّق الربح الوفير والثروة إلى أن أصبح الاهتمام بالتنمية البشرية على اعتبار أنها المورد الحقيقي والمعدن الأصيل الذي يقهر المعادن من خلال إجادة التسيير والاستثمار الذي يعود بالمنفعة على الجميع دون استثناء لتحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل للجميع، وتحقيق الرفاهية، و الاهتمام بمختلف الفئات التي تشمل المرأة والرجل وحتى الأطفال، وهذا ما يعكسه تقرير التنمية البشرية، بالإضافة إلى تكاثف الجهود الدّولية من خلال مختلف التشريعات والمؤتمرات الدولية، كما ترتكز التنمية المستدامة على عنصرين هما: الحق في التنمية، والحق في حماية البيئة عن طريق الحفاظ على المورد البشري وعدم هدر الموارد الطبيعية، مع العلم أنّ الإنسان هو العنصر الفعّال في بلورة التنمية المستدامة بفضل كفاءته وقدرته على العطاء. كما أشرنا إلى أبعاد هذه التنمية لاسيّما البعد الاجتماعي على اعتبار أن الطاقة البشرية تحقّق قفزة نوعية وكمية في المجال الاقتصادي، والاستهلاك الرشيد لمختلف الموارد والتي من بينها الموارد الطبيعية والبيئية. والجليّ بالذكر في هذا السياق هو أن نقص الوعي التخطيطي والتنموي وعدم تحمّل المسؤولية يعيق التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بجميع القطاعات بصفة مترابطة ومتكاملة يخفف من فعالية هذا النوع من التنمية.

الفصل الخامس: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد...

أولا: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا: الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا: الوكالات الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رابعا: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خامسا: التحدّيات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة...

تمهيد:

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص وإمكانيات تخولها لأن تمثل جزءا هاما من النسيج الاقتصادي، حيث تلعب دورا بارزا في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، ويعكس لنا الواقع الجزائري مدى أهمية هذه المشاريع الصغيرة في ظل هيكلة المؤسسات العمومية، غير أنها تصطدم بمشاكل مختلفة. وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الملامح التاريخية التي أدت إلى تبلور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على الإطار التنظيمي ،وأهم الوكالات التي تُمولها، والعوامل التي أدت إلى نجاحها وأخيرا أبرز المشاكل التي تعترض هذا النوع من المؤسسات.

أولا: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهدت الجزائر منذ 1966 حضور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل السياسة التنموية، رغم أنها لم تكن محددة بشكل واضح،وعلى العموم تزايد الاهتمام بهذا القطاع منذ بداية المخطط الرباعي الثاني وتلاه فيما بعد مجموعة من القوانين كانت تدعم أكثر فأكثر المبادرة المحلية والخاصة بإنشاء وحدات اقتصادية إلى أن أصبح الاهتمام بهذا القطاع يمثل حجر الزاوية، والدعامة الأساسية في سياسة التنمية بإنشاء وزارة خاصة لها سنة 1993.

ولقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التجربة الجزائرية عدة مراحل، ويمكن أن نعرّج عليها بالاعتماد على المحطات التالية:

1. **المرحلة الأولى (1963-1988)**: وتنقسم هذه المرحلة إلى فترتين:

أ- الفترة الأولى (1963-1982):

لقد تم في هذه الفترة تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لم يعط قانون الاستثمار لسنة 1963 أهمية لهذه المؤسسات، ليأتي بعده قانون 1966 حيث دعّم التوجه الذي تبنته الجزائر، إذ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة بصورة عامة كانت ملزمة على أن تحصل على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات من أجل مباشرة نشاطها، علما أن القطاع الخاص آنذاك يعتبر قطاعا انتهازيا لا يستطيع خلق قيمة إضافية في الاقتصاد الوطني[1].

لقد انتهجت الجزائر إذا بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سياسة اللامركزية، وكانت تنظر إليها على أساس أنها أداة لتدعيم عمليّة التصنيع الشاملة بمعنى أنها مكمّلة للصناعات الأساسية، حيث كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمومية خاضعة للجماعات المحلية والتي عملت على تطويرها خاصة خلال الربع الثاني (1974-1977)، كما وضعت برنامجين استثماريين خلال الفترة الممتدة ما بين (1967-1979) وهما[2]:

البرنامج الأول: الذي يتعلق بالفترة (1967-1973)، حيث كان منتظرا أن يتم إنشاء 150 مؤسسة صناعية واستفادة من غلاف مالي قدره 3886 دينار جزائري.

---

(1) خبابة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) ليلى لولاشي: **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**- مساهمة القرض الشعبي الجزائريCPA- (رسالة ماجستير) تخصص نقود تمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص ص 68-69.

البرنامج الثاني: والذي يرتبط بالفترة (1974-1979)، حيث استفاد هذا البرنامج من غلاف مالي قدره 03 ملايير دينار جزائري لإنجاز 744 مؤسسة.

ب-الفترة الثانية (1982 -1988):

ما يُلاحظ في مرحلة السبعينيات - وفي إطار سياسة التصنيع- أنه لم يتسنّ تحقيق الأهداف والمخططات التنموية، ومع بداية الثمانينات عرفت إيرادات الدولة من العملة الصعبة -الناتجة عن تصدير النفط- انخفاضا محسوسا، في المقابل بدأت تواجه الاستثمارات التي يديرها القطاع العام الكثير من المشاكل مما استوجب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبّقة من طرف السلطات العمومية، وتكييفها مع المعطيات الاقتصادية العالمية والداخلية، وذلك من خلال توقيف الاستثمارات الموجّهة إلى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمارات الموجّهة إلى المشاريع التي هي في طور الإنجاز[1].

وبهدف تأطير الدولة وتوجيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمّ إصدار قانون 1982/08/21 والذي حاول إعطاء بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل:

- حق تحويل العملة الصعبة إلى الخارج من اجل اقتضاء وسائل الإنتاج وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- الحصول على تراخيص الاستيراد ولو بشكل محدود، وكذلك الاستفادة من نظام الاستيراد بدون تسديد .

كما تمّ تأسيس الديوان الوطني لتوجيه وتتبُّع وتنسيق الاستثمارات الخاصة(OSCIP) سنة 1983 بهدف:

- توجيه الاستثمار الخاص نحو القطاعات والمناطق ذات الأولوية، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.
- ضمان فعالية أكثر للقطاع الخاص ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية.

---

(1) يوسف حمدي: **ممتقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة**، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 78.

وبالرغم من كل هذا لم تلق هذه الإجراءات إلا صدى محدود على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يؤكده عدد هذه المؤسسات بعد صدور هذا القانون والذي يتجسد في الجدول الموالي[1]:

جدول رقم (01) يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1982-1983 -1984):

السنوات	1982	1983	1984
العدد	104	376	624

كما لوحظ توجّه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأنشطة الكلاسيكية والتي تسعى إلى إحلال الواردات من السّلع الاستهلاكيّة النّهائية.

جدول رقم (02) يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة (1984-1987):

	1984				1987			
الفروع	1	%	2	%	1	%	2	%
مناجم ومقالع	48	14.07	204	1.44	10	4.46	242	1.62
ص.ح.م.م.إ.ج	37	10.85	1025	7.24	31	13.83	1487	6.98
مواد البناء	129	37.82	1328	9.38	76	33.92	1388	9.31
كيمياء وبلاستيك	07	2.05	246	1.73	10	4.46	346	2.32
صناعات غذائية	13	3.81	4378	30.93	08	3.57	4659	31.27
نسج	30	8.79	3482	24.60	19	8.48	2774	18.61
جلود وأحذية	04	1.17	850	6.00	01	0.44	769	5.16
خشب وورق	69	20.23	2139	15.11	63	28.125	2439	16.37
نشاطات متنوعة	04	1.17	502	3.54	06	2.67	795	5.33
المجموع	341	%100	14154	%100	224	%100	14899	%100

المصدر: بيانات المعهد الجزائري للإحصاء السلسلة الإحصائية رقم 55.

(1) زرزار العياشي: مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ركزت على فروع معينة والمحافظة نسبيا على هذا الميل خلال هذه الفترة. ففي سنة (1984) كانت أهم الفروع التي ترتكز عليها هي: مواد البناء، الخشب والورق، مناجم ومقالع إذ إنّ هذه الفروع مجتمعة لوحدها بلغت أكثر من 72% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغ عددها (1984) 341 مؤسسة. ففي سنة (1987) ارتكزت على مواد البناء والخشب والورق والصناعة الحديدية مع العلم أن كل فرعي المناجم ومواد البناء قد سجلا انخفاضا، حيث تم توقيف 38 مؤسسة في فرع المناجم و53 مؤسسة في فرع البناء مما أدى إلى انخفاض العدد الإجمالي لهذه المؤسسات من 341 سنة (1984) إلى 224 سنة (1987).

وفي سنة (1987) فقد حافظت على نفس التوجه تقريبا (الصناعة الغذائية، النسيج، والخشب) إلا أنه ثبت تراجع في النسيج (توقيف 708 مؤسسة) كما شهد فرع الصناعة الحديدية ارتفاعا ملحوظا في عددها بانتقاله من نسبة 7.4% إلى 9.97% ونتيجة ذلك أصبح العدد الإجمالي للمؤسسات سنة (1987) 14899 مؤسسة بعدما كان عددها سنة (1984) 14154 أي بزيادة قدرها 5.26% حيث تم إنشاء 745 مؤسسة جديدة.

2. المرحلة الثانية (1988-2009): وتنقسم بدورها إلى فترتين هما: (1)

أ- الفترة الأولى (1988-1994):

نتيجة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر دفعت أصحاب القرارات بل أجبرتهم على إعادة النظر في الاختيارات الأولى، واللجوء إلى الإصلاحات الهيكلية في إطار اقتصاد السوق الذي يعطي الكثير من الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على عكس الاقتصاد الموجه.

وجاء قانون النقد والقرض في 1990/04/14 لتدعيم الإصلاحات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي ينصّ على ما يلي:

1- تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وكذلك الأنشطة التي كانت حكرا على الدولة.

2- تحرّي المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية.

---

(1) خبابة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 20.

3- المساواة بين المؤسسة الوطنية والمؤسسة الخاصة.

واتبعت الجزائر العديد من الإجراءات الإصلاحية في إطار المرسوم التشريعي الصادر في 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمار حيث منح عدة امتيازات للاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه الامتيازات ما يلي[1]:

- الحرّية في الاستثمار.
- المساواة بين القطاع العام والخاص.
- التقليص من تدخّل الدولة.
- التخفيض من معدّلات الضريبة.
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها.
- الحد الأقصى لدراسة الملفات على مستوى الوكالة هو 60 يوما.

لقد عرفت الجزائر في هذه الفترة تفتُّحا أكبر نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها، غير أن بعض الممارسات أحدثت نتائج سلبية داخل الاقتصاد الوطني ومثال ذلك:

- فتح الاستثمار بحرية دون فرض شروط أو قيود، مما أدى إلى الاستثمار في الأنشطة الأكثر ربحا على المدى القصير فقط، بمعنى التوجه إلى الأنشطة التجارية على وجه الخصوص كالاستيراد، وإهمال الأنشطة الأساسية خاصة منها الزراعيّة.
- كما أن تقليص دور الدولة كان بالأسلوب الخاطئ؛ لأنّ مثل هذه المؤسسات تحتاج إلى رعاية خاصة كونها تتميز بالهشاشة والضعف، وقابلة للانهيار أمام مختلف المتغيّرات الخارجية.

ويمكن القول أن تطبيق قانون 1993 تصادف مع جمود البيئة الاقتصادية والإدارية.

(1) خبابة عبد الله: المرجع السابق، ص 21.

جدول رقم (03) يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع خلال الفترة (1989-1991):

الفروع	1989				1991			
	1	%	2	%	1	%	2	%
مناجم ومقالع	04	1.91	336	1.69	06	2.67	455	2.03
ص.ح.م.م.إ.ج	29	13.87	1822	9.18	30	13.39	2031	9.07
مواد البناء	74	35.40	1761	8.87	81	36.16	2212	9.88
كيمياء وبلاستيك	07	3.34	298	1.50	08	3.57	643	2.87
صناعات غذائية	09	4.30	6255	31.52	10	4.46	7581	33.87
نسيج	17	8.13	5055	25.47	16	7.14	3662	16.36
جلود وأحذية	01	0.47	784	3.95	00	00	1041	4.65
خشب وورق	62	29.66	2678	11.98	69	30.80	3333	14.89
نشاطات متنوعة	06	2.87	1154	5.18	04	1.80	1424	6.36
المجموع	209	%100	20143	%100	224	%100	22382	%100

المصدر: بيانات المعهد الجزائري للإحصاء السلسلة الإحصائية رقم55.

ما نلاحظه من خلال هذه الفترة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميز بتزايد طفيف، حيث انتقل من 209 مؤسسة سنة (1989) إلى 224 سنة (1991) وبلغت نسبة الزيادة في هذه الفترة 7.17% ، ومن بين أهم الفروع التي ارتكزت عليها هذه المؤسسات هي مواد البناء، الخشب، الورق والصناعات الحديدية.

ب-الفترة الثانية (1994-2009): [1]

لقد عرفت السياسة الاقتصادية الجزائرية في بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي تغييرا هاما، وبخاصة في الهياكل الاقتصادية الوطنية، حيث فتحت الجزائر المجال الرّحب لدعم نمو وترقية

(1) خباية عبد الله: المرجع السابق،ص21.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإتّباع الخطى الناجحة في مجال التنظيم وتسيير المؤسسات. وتزامن هذا الدعم مع تطبيق وتعديل البرنامج الهيكلي والذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي عام 1997، كما عرفت هذه المرحلة تحولات عميقة، والانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح يؤدي فيه القطاعين الخاص والأجنبي دورا محوريا وتم إصدار بعض القوانين والمراسيم في هذه الفترة من بينها:

- اختيار القانون لخوصصة المؤسسات العمومية عام (1994).
- إصدار قانون الخوصصة عام (1995).
- المرسوم 01-03 في 2001/08/20 الخاص بتطوير الاستثمار.

ومن بين المستجدات التي جاء بها هذا المرسوم الخاص بتطوير الاستثمار ما يلي:

- فتح رأس مال المؤسسات العمومية للرأس المالي الخاص والأجنبي.
- تصحيح المحيط الإداري والقانوني.
- تكوين المجلس الوطني للاستثمار الذي يندرج تحت وصاية الحكومة، والمُخوّل له مهمة اقتراح استراتيجية الاستثمار الوطني.
- تكوين صندوق دعم الاستثمارات بغرض مساعدة المشاريع الاستثمارية.
- تكوين شباك موحد خاص بالاستثمار المسمى بالوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (ANDI) ومن وظائفها:

- تقديم الخدمات الإدارية.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات، والذي يخوّل له حق التكفل بجميع ممتلكات المؤسسات العمومية المحلية.

كما تم إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن عدد من الآليات ما تزال إلى حد الآن تنتظر التفعيل، ونذكر منها على وجه الخصوص[1]:

- مشاتل المؤسسات الصغيرة.

---

(1) زرزار العياشي: مرجع سبق ذكره، ص 194.

- تكوين صندوق ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك وصناديق الاستثمار.
- مراكز الدعم والتسهيل.
- المجلس الوطني الاستشاري.
- نظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية.

وتبقى هذه الآليات في مرحلة التكوين رغم مرور ثلاث سنوات على الأقل، فنظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية ما يزال موضوع الدراسة، ضف إلى أن مراكز الدعم تبقى مجرد مشاريع، والأمر ذاته بالنسبة للمشاتل وحاضنات الأعمال، كما أن صندوق ضمان القروض الذي أنشئ بعد عام من صدور القانون، حيث تم تجسيده في بداية 2004 بتخصيص مبلغ 30 مليار دينار لم يمنح ضمانه سوى لـ 31 مشروعا من مجموع 153مشروعا مقدم لغرض الضمان،وذلك مع نهاية مارس 2005 كما أنشئ صندوق رأس مال المخاطر، غير أنه ما يزال ينتظر التفعيل[1]. ويمكن الكشف عن التطور العددي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04) يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004-2009):

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العدد	312959	342788	376767	410959	432068	570838

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004إلى 2009.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ تزايدا مستمرّا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل سنة موالية للأخرى، ففي عام 2004 كان العدد قليل حيث وصل إلى "31259" مؤسسة، بينما وصل في عام 2009 إلى "570838" مؤسسة، ويمثل عددا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة بحيث قدرت الزيادة في هذه السنة بـ "257879" مؤسسة، وذلك بالمقارنة مع ما كانت عليه هذه المؤسسات في عام 2004.

كما عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا في مختلف النشاطات. والجدول الموالي يوضح أهم وأبرز الأنشطة المهيمنة في الفترة الممتدة بين (2008-2009) [2].

---

(1) زرزار العياشي: المرجع السابق، ص 195.

(2) WWW. DJELFA. INFO 14/04/2014.

جدول رقم (05) يوضح تطور قطاعات النشاطات المهيمنة (2008-2009):

الرقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات في السداسي"1" سنة 2008	عدد المؤسسات في السداسي "1" سنة 2009	%
1	البناء والأشغال العمومية	106865	118268	10.67
2	التجارة والتوزيع	53538	58165	8.64
3	النقل والمواصلات	27870	29776	6.84
4	خدمات العائلات	21835	23461	7.45
5	خدمات المؤسسات	17768	19838	11.65
6	الفندقة والإطعام	17423	18819	8.01
7	الصناعات الغذائية	16624	17376	4.52
8	باقي القطاعات	309578	335486	8.37

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2008 و 2009).

والملاحظ أن القطاعات المهيمنة في كل من السداسيين بين(2008-2009) احتفظت بمكانتها رغم وجود زيادات بـ 25908 مؤسسة أي بنسبة 8.37% .

كما أعلن وزير الصناعة "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار" السيد **'محمد بن مرادي'** يوم 2011/04/10 بالجزائر العاصمة أن عدد المؤسسات الصغيرة وصل إلى 618515 مؤسسة عام 2010، حيث سجل ارتفاعا كميا مقارنة مع السنة السابقة [1]والتي كان يقدر عددها 570838 مؤسسة.

ثانيا: الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يحظ بالاهتمام المطلوب-طوال العقود الثلاثة الأولى-من البناء الاقتصادي عقب الاستقلال، غير أنه منذ دخول الجزائر في صيرورة التصحيح الهيكلي والتوجه نحو اقتصاد السوق توالت القوانين المشجعة على تأسيس وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعطاء أهمية كبيرة للاستثمار الخاص، والسماح لهذه المؤسسات بالاستثمار في

(1) المرجع السابق: INFOWWW. DJELFA .

العديد من المجالات التي كانت مقتصرة على المؤسسات الكبرى التابعة للقطاع العام، بالإضافة إلى فتح مجال الشراكة مع الأجانب.

لقد كان النسيج الصناعي الجزائري، في بداية التسعينيات، متكونا من المؤسسات الصناعية العمومية، والتي كانت تمثل 80% من القدرات الصناعية، بينما تعتبر النسبة المتبقية تابعة للقطاع الخاص في شكل صناعات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة. ويمكن الإشارة إلى الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء بالتعاون مع إدارة الضرائب، حيث أجرت في أكتوبر عام 2000؛ إذ إنها أحصت 62000 مؤسسة تمّ إنشاؤها ما بين "1995–2000 "، مع العلم أنه قبل عام 1995 لم يتعد عددها 29000 مؤسسة، أي بنسبة 46.829% من مجموع الأنشطة الموجودة، إلا أن معظم هذه المؤسسات ترتكز على قطاع الخدمات كالتجارة، والمواصلات، والاتصالات ،ضف إلى قطاع الأشغال العمومية والبناء[1].

وفي عام 2000 عرّف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزامنًا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول هذه المؤسسات، وتم اعتماد تعريف لها – مهما كانت طبيعتها القانونية– بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 01إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

ولقد تمّ تحديد الإطار التنظيمي الذي يحكم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12[3].

وفي هذا القانون تم التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة.والجدول التالي يوضح لنا معايير تصنيف هذه المؤسسات.

---

(1) زرزار العياشي: مرجع سبق ذكره، ص ص195–196.

(2) خبابة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 18.

(3) القانون رقم 01–18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (06) يوضح تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام 2001:

المؤسسات / المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250 - 50	49 - 10	09 - 01
رقم الأعمال	200 مليون- 02 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	100- 500 مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس: **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية**، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، سطيف، 2003.

ومن خلال هذا الجدول يتّضح أن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعتمد على ثلاثة معايير رئيسية تتحدد في: عدد العمال، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية، وأيضا معايير الاستقلالية.

ثالثا: الوكالات المموّلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يُقصد بالتمويل تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، علما أن المشروعات الصغيرة تعتمد – أساسا– على مواردها الذاتية لتمويل مختلف الأنشطة، وإذا لم تستطع تحقيق ذلك اتّجهت هذه المشاريع إلى غيرها ممّن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، فالمعنى الخاص للتمويل هو: " نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي". وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر، كما قد يتوسط بينهما وسيط مالي كمؤسسات التمويل، ولذلك يمكن القول بأن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني تزويدها بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي[1].

وتعد القروض المحرّك والوقود المدعّم في إنشاء وسير هذه المؤسسات، وذلك من خلال منح البنوك والأجهزة التمويلات لتشجيع وتنمية هذا النوع من الاستثمارات.

(1) خبابة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 206.

وتتمثل الهيآت الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي[1]:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ .
- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعيANDS.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC.
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR.
- صندوق الترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة.
- برنامجMEDA.
- صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث.
- صندوق ترقية المحيط.
- صندوق ترقية الصادرات.
- صندوق تطوير منطقة الجنوب.
- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- صندوق التكوين والتدريب المهني.

وسنتطرق في ما يلي إلى أبرز وأهم هذه الوكالات بالجزائر.

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ:

لقد تم إنشاء هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/26 المؤرخ في 08سبتمبر 1996والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 08 سبتمبر 2003. ويمتد دور الوكالة الوطنية في دعم وتشغيل الشباب إلى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من أجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية، وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي الأفكار المرتبطة بالمشاريع الصغيرة قبل وبعد الاستفادة من الدّعم.

(1) آيت عيسى عيسى: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، تيارت، الجزائر، ص 281.

وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أولى المبادرات الحكومية المثمرة في تدعيم نشاط القطاع الخاص، وتعزيز عوامل الرّيادة والاستقلالية عند الشباب، وذلك نظرا لعدد المؤسسات المنشأة في إطار دعمها، وعدد مناصب العمل المتوفرة.

وتؤدي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دورا فعّالا في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة، وتشجيع المبادرات الفردية والمقاولة، حيث تساهم في المتوسط سنويا بإنشاء 33% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة[1].ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم(05) يوضح نسبة تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة في الفترة (2002-2009):

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2009.

ومن خلال هذا المنحنى نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تزايد مستمر، ففي عام 2005 فاقت نسبة المؤسسات الممولة 52%، وذلك لما يوفره – بالدرجة الأولى– صندوق ضمان القروض البنكية من ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرّخ في 22 جانفي 2004. وتتولى هذه الوكالة تسيير جهاز القرض المصغر، ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السّن، المهارة ومبلغ الاستثمار بشرط أن لا يقل هذا الأخير عن 50.000 دينار، ولا يتعدى مبلغ 40.000 دينار.

(1) المادة 06 من المرسوم الرئاسي رقم **04-13**، الصادر في 22 جانفي 2014.

وعلى العموم يتضمن دور الوكالة ما يلي:

- تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة لأصحاب المبادرات وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسّدة، والقرض المصغر موجّه لفئة البطالين والمحتاجين والذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق،و يمتلكون تأهيلا أو معارف في مجال معين.

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

أنشئ جهاز التأمين على البطالة في 26 ماي 1994، وله خبرة قيّمة في مجال المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم العمل الحرّ عبر كامل التراب الوطني، حيث يتكفل هذا الجهاز بالبطالين البالغين من العمر 35 و50 سنة وذلك لإنشاء المشاريع الصغيرة، واستكمال نشاط جهاز (ANSEJ) الموجه للشباب.

ويوضح الجدول الموالي مناصب العمل المستحدثة عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي مُوّلت من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1].

جدول رقم (07) يوضح حصيلة استحداث مناصب عمل عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (1999-2007)		الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2005-2007)		المجموع	
عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل
7910	219187	7569	20858	15479	240045

المصدر: http://WWW.MTESS.GOV.DZ

ما نلاحظه من خلال الجدول، أعلاه، أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة تمكّن من تحقيق عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أنه يشير إلى عدد مناصب عمل أقل من المناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نظرا للمدّة الوجيزة الممتدة من 2005 إلى 2007، إلا أنه يدل على استقطاب يد عاملة بشكل أكبر من طرف الفئة الأكثر من 35 سنة، وبالتالي فإن فئة الشباب الأقل من 35 سنة لم يكن توجّهها كبيرا نحو هذا النوع من المؤسسات.

(1) لبنى لسود، حنان قشي: دور **سياسة التشغيل في دعم المؤسسة المتوسطة المصغرة**، (رسالة ماستر غير منشورة)، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013-2014، ص 74.

ويوضح الجدول التالي حصيلة مناصب العمل المستحدثة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والممولة من طرف الوكالتين[1]:

جدول رقم(08)يوضح توقعات توفير مناصب عمل عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2009-2013):

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب		الصندوق الوطني للتأمين على البطالة		المجموع	
عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل
69300	227200	17834	47800	87134	275000

المصدر: http: //WWW.MTESS.GOV.DZ

يتضح من خلال الجدول أن السياسة الوطنية تعتمد بشكل واسع على دعم المبادرات الفردية من أجل مواجهة مشكلة البطالة، حيث يمكن استحداث 227200 منصب عمل من خلال المشاريع الصغيرة والتي وصلت إلى 69300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالاعتماد على دعم الوكالة الوطنية بينما يوجه الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى فئة البطالين والبالغين من العمر 35 إلى 50 سنة، حيث يُعوّل عليه في استحداث 47800 منصب عمل خلال نفس الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 من خلال دعم 17834 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

4- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات: (APSI):

تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بمقتضى القانون 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993، وهي مؤسسة عمومية إدارية تصب في مصلحة المستثمرين والمؤسسين في الجزائر، وتقدم المساعدات للمؤسسات بمختلف أطوارها سواء في مرحلة إنشاء المشروع أو مرحلة الاستغلال، ومن أهم هذه المساعدات نذكر ما يلي:

(1) ليلى لسود، حنان قشي: المرجع السابق، ص 75.

أ- **مساعدات في مرحلة الإنجاز:** حيث يتحصل فيها المستثمر على مساعدات لمدة 03 سنوات

- الإعفاء من حق تحويل الملكية لاكتساب العقارات.
- الحق في التسجيل المخفض بـ 05٪ للعقود التكميلية للمؤسسة.
- الإعفاء من الرسوم على العقار.
- الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمارات سواء كانت مستوردة أو محلية.

ب- مساعدات **في مرحلة الاستغلال:** حيث تتراوح المساعدات بين سنتين إلى خمس سنوات، ويستفيد المستثمر حينها من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) الدفع الجزافي (VF).
- الرسم على النشاط المهني (TAP).
- الإعفاء من IBS، VF في رقم الأعمال المنجز للتصدير.

ج _معطيات عامة عن الاستثمارات التي تمت من طرف (APSI):

- لقد بلغ حجم الاستثمارات الذي أعلن عنه عام 2000 لدى مصالح APSI أكثر من 43200 مؤسسة بقيمة 3344 مليار دينار جزائري، كان منتظرا أن تفتح ما يقارب 1605000 منصب عمل[1].
- وسيتم عرض التطور السنوي لحجم المشاريع المصرح بها لدى APSI من خلال الجدول التالي:

(1) ليلى لسود، حنان قشي: المرجع السابق، ص ص 75-76.

جدول رقم (09) يوضح التطور السنوي لحجم المشاريع المصرح بها من طرف APSI [1].

السنوات	المؤسسات		حجم العمال		المبالغ	
	عدد المؤسسات	%	عدد العمال	%	المبالغ	%
من1993 إلى 1994	694	02	59606	04	114	03
1995	884	02	73818	05	219	07
1996	2075	05	127849	07	178	05
1997	4989	12	226761	17	438	13
1998	9144	21	388702	24	912	27
1999	12972	28	351986	22	685	21
2000	13105	30	336169	21	799	24
المجموع	43263	100	1564891	100	3345	100

المصدر: WWW .CNES.DZ

نلاحظ من خلال هذا الجدول تزايد عدد المؤسسات باستمرار على طول الخط الزمني، ويقابلها كذلك تزايد عدد العمال حيث بلغ نسبة 30% في عام 2000 إلى جانب مبلغ قدره 24%، فكلما تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلما ازداد عدد العمال، وأيضا حجم المبالغ الممولة لمثل هذه المؤسسات.

ويوضح الجدول التالي بنية المؤسسات الاستثمارية حسب عدد العمال والمصرّح به من طرف APSI

(1) ليلى لسود، حنان قشي: المرجع السابق، ص 76.

جدول رقم(10) يبين بنية المؤسسات الاستثمارية حسب شرائح العمال المصرّح بها لدى APSI [1].

عدد العمال	%
1 – 10	40
10- 20	28
20 – 50	23
50 – 100	07
100 – 200	02
200 – 500	01
أكثر من 500	06

المصدر: WWW .CNES.DZ

يبين لنا الجدول – أعلاه- أن المؤسسات التي تضم عدد العمال الأقل من 20 هي التي تمثل أعلى نسبة مئوية من خلال التصريح الذي كشف عنه جهاز ترقية ودعم الاستثمارات. وهذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استحوذت على حصة الأسد في مجال الاستثمارات بالاعتماد على شرائح العمال.

5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: (ANDI)

نتيجة تغيّب سياسة محددة، ونقص الصّرامة في مجال العمل أدى بالوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها إلى الحيلولة دون تحقيق الأهداف المنشودة، ضف إلى ذلك أنه لم يكن لها تمثيل ولائي أو حتى جهوي لها، حيث تم استبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مع العلم أنها أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. وتعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتنشط تحت رعاية رئيس الحكومة، كما تهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30يوما كأقصى حد، وذلك ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من الامتيازات.

وتضم هذه الوكالة مهاما كثيرة أهمها:

---

(1) ليلى لسود، حنان قشي: المرجع السابق، ص 77.

أ- العمل على تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ب- ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في هذه المؤسسات .

ج- تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية، ومتابعة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

وشهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة نسبة متزايدة، لاسيما خلال الفترة (2005 – 2009). والجدول التالي يبين مدى مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع الاستثمارية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (11) يبين مشاريع المستويات الصغيرة والمتوسطة وقيمتها بدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال (2005 – 2009) [2]:

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المشاريع	2255	6975	11697	16925	11803
قيمة المشاريع (مليون دينار)	511529	707730	937822	2401890	479560

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،2009.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الزيادة السنوية في عدد المشاريع قبل عام 2008كانت في حدود الضُعف، ويعكس ذلك الدور الفعال للوكالة، غير أن الزيادة السنوية للمشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عرفت انخفاضا في عام 2009 بالمقارنة مع السنة السابقة (2008)، وهذا يدل أيضا على انخفاض محسوس في قيمة المشاريع حيث بلغت في السنة الأخيرة وحسب ما هو موضح في الجدول، قيمة 479560 مليون دينار في حين وصلت قيمة المشاريع عام 2008 إلى 2401890 مليون دينار، وهي نسبة عالية جدا وربما هي في توازن مع عدد المشاريع المسطرة في هذا العام إذ بلغت 16925 مشروعا.

---

(1) محمد رشدي سلطاني: **التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهميته وشروطه**، حالة الصناعات الصغيرة، (رسالة ماجستير) ،علوم تجارية، تخصص استراتيجية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، الجزائر ، 2005-2006، ص ص 86-89.

(2) المادة 06 من المرسوم الرئاسي: مرجع سبق ذكره.

6- لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار: (CALPI)

تأسست هذه اللجنة بمقتضى التعليمة الوزارية 28 والمؤرخة في 15 ماي 1994، وتتعلق بكيفية الضمان والتسهيل في مجال منح الأراضي للمستثمرين، وتكون مكلّفة بالإجابة على كل الطلبات في مجال العقار المقدم من طرف المستثمرين أو وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI. وفي هذه الحالة تستفيد المؤسسة من امتيازات جبائية وجمركية ترتبط بترقية الاستثمار كما يلي:

أ- مساعدات في مرحلة الإنجاز لمدة ثلاث سنوات:

- تخفيض نسبة خمسة على الألف($\frac{5}{1000}$) بالنسبة للعقود التأسيسية.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، سواء على السلع والخدمات المحلية أو المستوردة.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 03٪ في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تذهب مباشرة إلى إنجاز الاستثمار.

ب-مساعدات في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة لا تقل عن سنتين، وأقصاها خمسة سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني.
- تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء[1].

رابعا: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا شك أن التقدم التكنولوجي، وتحرير الأسواق من خلال منظمة التجارة العالمية، وفكر العولمة أدوا إلى إيجاد أجيال جديدة من المؤسسات والأعمال، والتي يمكن أن تستفيد من مميزات هذا الوضع العالمي الجديد الذي يسمح باكتساب المعرفة، والحصول على رؤوس الأموال، والأسواق في آن واحد.

ونظرا للطبيعة المرنة لهذه المشروعات والتي تتواءم مع هذا الوضع الجديد، والذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب فقد أصبحت فرصة المشروعات الصغيرة في

(1) ليلى لولاشي: مرجع سبق ذكره، ص 95.

البقاء والنمو أكبر بكثير من فرص الشركات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة، قليلة المرونة أمام متغيرات السوق.

ويتطلب إنشاء مشروعات صغيرة توفر عوامل مختلفة من أهمها:

تحقيق الذات، الاستقلالية، الأرباح والأسباب الاجتماعية[1].

كما يتعيّن على صاحب المشروع التمتع بالمهارات الشخصية حيث تساعد على نجاح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل في المواصفات التالية:

1. التخطيط والقدرة على التعلم من الأخطاء.
2. الشخصية القيادية، وتنظيم الوقت، وتحديد الأولويات.
3. الاستعداد للمخاطرة المحسوبة.
4. مهارات التفاوض، والقدرة على التكيف مع المتغيرات.
5. تبني الأفكار الجديدة ومهارات الاستماع والإنصات للآخرين[2].

ومن أجل الوصول إلى النتائج المرغوب فيها والتي يجب توفرها في برنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنمية الاقتصادية، استوجب وجود العناصر التالية:

- تقديم التمويل الكافي من خلال تحفيز البنوك على الإقراض بفترات مقبولة، وأسعار مميّزة.
- توفير التدريب للكوادر العاملة في هذه المشروعات، وتشجيع ودعم الابتكار، وتوسيع مراكز التدريب والحاضنات[3]. واستحداث مراكز تنمية وتطوير الشباب من الجنسين لا سيما في المناطق الريفية والحضرية، على أن تكون إدارات القوى العاملة بمثابة مراكز وقواعد بيانات تستخدم من أجل توجيه الشباب لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبرامج المقترحة[4].
- إيجاد روابط بين المشروعات ذات الأحجام المختلفة مع بعضها بما يحسّن من القدرة التسويقية لهذه المؤسسات، ويوفر لها إمكانية تسويق منتجاتها من المدخلات إلى المشروعات الكبيرة.

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش: **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد، ط 01، عمان، الأردن، 2012، ص 47.

(2) المرجع نفسه، ص 43.

(3) هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره ، ص ص46- 47.

(4) محروس محمود خليفة: **التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 112.

إذن تتجسد من خلال ما سبق أبرز عوامل النجاح في:

- تحديد الهدف من خلال تلبية احتياجات الناس، واختيار الطرق المناسبة لنجاح المشروع.
- التخطيط، ويتمثل في إحلال السلع المناسبة، والوقت الملائم، ومواءمة الجودة والأسعار[1]، وذلك من خلال رسم الغايات والأهداف في استراتيجيات التنمية الصناعية والتي تعد على الحيطة والتفطن إزاء كل تغير محتمل، على المدى القصير، والمتوسط أو الطويل، وفي المحيط النفسي- الاجتماعي بغية التأقلم والمحافظة على مسار التنمية، لأن كل استراتيجية تنموية تتسم بميزتين هما: التأقلم والمرونة[2].
- معرفة حجم رأس المال للتمويل والحصول عليه من المصادر المناسبة ووفق مبدأ الحجم الأمثل.
- اختيار الموقع الجيد لإنشاء المشروع، إذ يعد من أبرز الأسباب التي تعمل على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإدارة الجيدة، حيث تعتبر الأساس في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتوفر على مهارات جوهرية وهي:مهارات التخطيط، مهارات القدرة على التكيف مع متغيرات السوق، مهارات حل المشاكل، ومهارات أخرى سياسية مثل: تبني الأفكار الجديدة، وتشجيع الآخرين على التغيير لصالح العمل مثال ذلك: معالجة اضطرابات العمل، توزيع الموارد، القدرة واللباقة في التحديث والإقناع، والإنصات للآخرين[3].

وتفاديا للانتكاسات التي قد تحول دون نجاح المشروع التنموي، في ظل ظاهرة العولمة، فإنه من الضروري أن تعمل البلدان العربية على الاندماج مبدئيا في شكل منظمات تعاون (خليجية ومغاربية)، اقتصادية، تجارية، مالية[4]. وفي هذا الصدد تجدر بالدولة الجزائرية أن تستفيد من تجارب الدول المتطورة الصناعية اليوم، رغم تباين الظروف الداخلية فيما بينها مثل: اليابان وأوروبا الغربية، وأمريكا إلا أنها حققت الأهداف التنموية الصناعية التي حددتها ضمن مشروع واضح.

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش: مرجع سبق ذكره، ص 47.

(2) بوبكر بوخريسة: **التنمية الصناعية في الدول العربية والواقع الجديد**، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة منتوري، العدد 18 ديسمبر، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص 34.

(3) هايل عبد المولى طشطوش: مرجع سبق ذكره، ص ص47 – 48.

(4) بوبكر بوخريسة: مرجع سبق ذكره، ص 34.

خامسا. المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من القطاعات الاقتصادية تواجه معوقات ومشكلات تحدّ أحيانا من نموها وازدهارها وتطورها، وقد تشكل تهديدا لها وخاصّة في عصر العولمة. والتّعرف على العلل والمشاكل يساهم في الكشف عن أصلها، وإيجاد أفضل السبل والوسائل المعالجة لها.

ويمكن التّعرف على هذه المشاكل من خلال التحديات الهيكلية، والصعوبات الإدارية كما يلي:

1- تحديات هيكلية:

أ- ***تحديات المنافسة الدولية:***

إن سياسة التأهيل التي تحاول من خلالها السلطات المعنية تحضير المنتوج الجزائري لأن أكثر تنافسية في ظل الظروف الراهنة والمستقبلية، ما تزال تراوح مكانها. فمن بين 3000 مؤسسة مبرمجة للتأهيل خلال 03 سنوات كاملة (2001، 2002، 2003) لم يتحقق منها سوى 10 مؤسسات، كما أن برامج التأهيل للشركة المالية الدولية (Société Financière Internationale) (SFI) التابعة للبنك العالمي لم تتعد 04 مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

كما أن برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والذي شخص 50 مؤسسة تكفل بها تكنوقراطيين أجانب فشلوا في تحقيق أهداف التأهيل نتيجة لاختلاف البيئة[1].

إن التوسع الأفقي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعكس نجاعة هذه المؤسسات ولا كفاءتها التنافسية، فباستخدام مؤشر حيازة شهادة التقييس العالمية (الإيزو) والتي أضحت مفتاح النفاذ إلى الأسواق العالمية فإن عدد المؤسسات بما فيها الكبيرة التي حازت على هذه الشهادة في الجزائر لا تتعدّى 154 مؤسسة.

أي ما يعادل نسبة 0.0046%، وأن المتخصصة منها في النشاط الإنتاجي لا تتعدى 07 مؤسسات.

ب- البعد الاستراتيجي الضيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

والمقصود هنا هو فقدان هذه المؤسسات لمنطق المقاولة والتنظيم السائد في الدول الصناعية، فمعظم مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يهتمون إلا بالعائد الفوري وبالمجالات الاستثمارية

---

(1) الشريف بقة: مرجع سبق ذكره، ص ص 54- 55.

التي حقق أصحابها نتائج ملموسة في السنوات الأولى من بداية نشاطها، مما يؤدي إلى تشبّع فروع النشاط بسرعة، وهذا ما يلاحظ في العديد من الصناعات مثل: مصانع الدقيق ومشتقاته، المداجن الخاصة بالبيض، مصانع الحليب وتوابعه.

كما أن عدم التفكير في بلورة استراتيجية تأخذ في الحسبان الفرص والتهديدات المحتملة يعود في الأساس إلى غياب الثقافة التسييرية لدى مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يركزون فقط على الإنتاج والبيع، ويضيعون على مؤسساتهم فرص ثمينة، وذلك لاتكالهم على موارد الدولة بشكل حصري، مما يدل على السلوك الاتكالي والذي يعتمد على الآخرين، رغم الإرادة الموجودة داخل كل فرد والتي ينمّ عنها مختلف المهارات والقدرات.

ج -صعوبات التمويل:

تتمثل المشاكل التمويلية في العلاقة المكهربة بين المؤسسات المصرفية الممولة وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل وحدات العجز المالي، فحاجة التمويل بالنسبة للمؤسسات تعتبر ملحة غير أن تقربها من البنوك يجعلها تواجه مشاكل كثيرة منها: [1].

- طول المدة لدراسة الملف، واتخاذ القرار وتعدد القنوات (الوكالة ثم الفرع الجهوي، ثم المديرية الرئيسية).
- ضرورة توفر الضمانات التي قد تفوق بكثير مبلغ القرض، وهذا ما لا توفره العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- البيروقراطية الشديدة في تكوين الملف، فهناك العديد من الوثائق التي يستوجب على المؤسسات توفرها، ولا يمكن الحصول عليها بسهولة.

ويعود السبب في صعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية ارتفاع درجة المخاطرة، وإشكالية الضمانات، ضف إلى ذلك سعر الفائدة والمدة وعدم ملاءمتها لطبيعة نشاط هذه المؤسسات حتى أن البنوك لا تنظر إليها على أنها مشروعات بنكية[2].

- تحفّظ البنوك من الدراسات التقنية، أو دراسة الجدوى التي يقدمها العميل، وذلك بسبب تغير المعلومات، البيانات والإحصاءات وتضاربها في كثير من الأحيان، مما يقلل من مصداقية

---

(1) الشريف بقة: المرجع السابق، ص ص 55- 56.

(2) ماجدة العطية: مرجع سبق ذكره، ص 21.

الدراسة ويفضي إلى قرار الرفض في أغلب الأحيان رغم ما تتوافر عليه هذه البنوك من فوائض مالية قابلة للتوظيف.

د- نقص الكفاءات البشرية المسيرة:

تشكل نسبة المؤسسات المصغرة والصغيرة 94٪، بينما تبقى المؤسسات المتوسطة قليلة في القطاعات الإنتاجية على وجه الخصوص، وتوكل مهمة تسيير هذه المؤسسات إلى أحد أفراد العائلة الذي يعتمد على الخبرة في الممارسة ولم يتلق تكوينا متخصصا في الإدارة، إذ إن كثيرا منهم لا يميز بين المواقف الإدارية المختلفة ويحاول معالجة المشاكل المختلفة عن طريق الحلول المتاحة له ولو أنها لم تعد تواكب التطورات الحاصلة، فمثلا: التغيرات البيئية وتعقدها، يخفي الكثير من المشاكل، وتبقيها نشطة ومؤثرة، وهواة الإدارة لا يستطيعون اكتشافها؛ لأنها تقتضي التشخيص، وجمع معلومات ومعطيات يصعب الوصول إليها، وإن توافرت في عصر الأرقام فإنها تعتبر من المجاهيل التي لا تستدعي البحث عنها.

2- تحديات إدارية:

وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل كثيرة ومتعددة في تعاملها مع الإدارات العمومية والتي نذكر منها:

أ- مشكلة العقار:

إن معظم المؤسسات التي استفادت من الأراضي التي أقامت عليها نشاطها الإنتاجي، لا تملك عقد الحيازة وهي وثيقة ضرورية مشروطة في مختلف الإدارات الأخرى كالبنوك، والضرائب، والجمارك، ومصالح التأهيل للاستفادة من بعض الامتيازات والخصومات.

ورغم محاولة السلطات العمومية حل المشكلة من خلال تشريع وإصدار قوانين خاصة بعقود الملكية، إلا أن حساسية المشكلة جعلت عملية المعالجة ثقيلة وبطيئة، بل إنها ما تزال تراوح مكانها[1].

كما أن بعض مروجي الامتيازات يهملون التحري الدقيق عن ظروف وأحوال مشتري الامتيازات وتدريبهم للتأكد من قدرة تشغيل مشاريعهم، وعادة ما تكون برامج التدريب عبارة عن نشرات للقراءة [2].

---

(1) الشريف بقة: مرجع سبق ذكره، ص 57.

(2) كليفورد مومياك: **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردنية، عمان، الأردن، 1989.

ب- *مشكلة الرسوم الجمركية:*

ويقصد بها التنازلات التي تقدمها وزارة المالية الخاصة بالرسوم الجمركية منذ 2002، فنسب التخفيض على المنتجات الصناعية كانت منخفضة جدا حيث وصلت إلى 05٪، بينما ظلت الرسوم الجمركية المفروضة على المكونات من قطع الغيار المخصصة للتركيب مرتفعة بنسبة 15٪ فالتخفيض على المنتجات الصناعية يخدم السلع الأجنبية، في حين أن ارتفاع نسبة الرسوم على الأجزاء الصناعية يحرم الصناعة الوطنية.

ج -*تأجيل الإصلاحات المؤسساتية:*

وتعد هذه الإصلاحات ضرورية بحيث لا تقل أهمية عن الإصلاحات الاقتصادية (الجزئية أو الكلية)، وتهتم بإصلاح السياسة العمومية من خلال مجموعة المؤشرات التي حددتها المؤسسات المالية والنقدية الدولية نتيجة المتغيرات التي فرضتها العولمة كتحول أنماط الإنتاج وأنظمة الإعلام والاتصال والتقدم التقني وتحرير المبادلات التجارية.

وحسب نتائج الندوة التي نظمتها الشركة المالية الدولية التابعة للبنك العالمي، فإن كفاءة المنظومة المؤسساتية،

وباستخدام مؤشر نوعية الإدارة، ولا تزال الجزائر تحت معدل منطقة MENA بمعنى دول الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا والذي يقدر بـ 47 نقطة، أما بخصوص المسؤولية العمومية فإن معدل المنطقة هو 54 نقطة، ونصيب المغرب 39 نقطة وتونس 35 نقطة، في الوقت الذي حازت فيه الجزائر على 31.3 نقطة[1].

وهذه المؤشرات تعكس الجمود الذي يطبع النشاط الإداري، ويجعله مقيد لنشاط المؤسسات سواء كانت وطنية أو أجنبية، فالتفكير المركز على السلطة وعنصر التحفظ ما يزال مهيمنا على السلوكيات الإدارية ويجعلها خاضعة للفعل الروتيني الجامد.

(1) الشريف بقة: مرجع سبق ذكره، ص ص 57- 58.

خلاصة:

يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرت بمراحل بارزة ساهمت في تشكيلها وتطورها لاسيما في فترة الثمانينات أين توجه الاهتمام بهذه المشاريع وإن كانت في طور الإنجاز على اعتبار أنها أكثر مرونة ونشاطا وأكثر تكيفا مع الظروف التي واجهتها الجزائر في ظل هيكلة المؤسسات الكبرى والضخمة، ومن خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم تحديد الإطار التنظيمي الذي يحكم هذه المؤسسات، وللإشارة فإن القروض تمثل المحرك الأساسي لإنشائها وسيرها وهنا يبرز دور الوكالات الممولة للمشاريع الصغيرة مثل: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANJEM)، كما تشهد إقبالا كبيرا من طرف أصحاب المهارات والأفكار التنموية، ويتضح جليا أن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بحاجة إلى تبني هذه الأفكار الجديدة وإجادة التخطيط التنموي على المدى القصير والمتوسط والبعيد، واختيار الموقع الجيد بفطنة والتحلي بمهارات القدرة على التكيف مع متغيرات السوق، ومهارات حل المشاكل، وكل هذه العوامل مجتمعة تُدلي بدلوها لتخطّي مختلف العقبات والتحديات وخاصة الهيكلية منها والإدارية، وذلك بهدف تحقيق معدلات نمو أكبر والقدرة على المنافسة من خلال مهارات الإتقان في العمل والتي تصنع التميز والسمعة الجيدة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة على الصعيدين المحلي والدولي.

الفصل السادس: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تمهيد...

أولا: دور وكالات التشغيل في التنمية

ثانيا: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية

ثالثا: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

رابعا: إجراءات النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة...

تمهيد:

لقد اهتمت الجزائر بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار منظومة متكاملة (قانونية، وتشريعية ومالية...) وعلى جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بغرض ترقية ودعم هذه المؤسسات والتي أضحت تحتل مكانة رفيعة ضمن هيكلها الاقتصادي وخاصة بعد الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها إبان التحولات الاقتصادية الوطنية، حيث انتقل الاقتصاد الجزائري من النظام المخطط إلى نظام الاقتصاد الحر أين تأكد الدور الذي تمارسه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المتطلبات التنموية المستدامة، وكل ذلك أدى إلى وضع استراتيجية متكاملة تهدف إلى تنمية هذه المؤسسات، ومحاربة المشاكل وإزالة العقبات التي تحول دون تطوّر وتمكّن هذا النوع من المؤسسات من مجابهة التحديات والسير بالاقتصاد الوطني إلى كل ما هو أفضل وأحسن. ومن خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به أبرز وكالات التشغيل في مجال التنمية، والتطرق إلى إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاجتماعية، والتعرف بعمق على دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية، ثم الوقوف على أهم الإجراءات المتّبعة للنهوض بقطاع المشاريع الصغيرة من أجل الاستدامة والاستمرارية.

أولا: دور وكالات التشغيل في تحقيق التنمية المستدامة

لقد ركزت تجربة الجزائر في مجال التشغيل على إعطاء البطالة والتنمية الاقتصادية أبعادا إنسانية، حيث تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني والتي تتفرع إلى عدة مديريات مركزية، وتتجسد على المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين: الأولى للتشغيل، والثانية للنشاط الاجتماعي، وحاولت كل منهما تقليص الضغط على سوق العمل من خلال إدخال تدابير جديدة في إطار سياسة التشغيل منها: برامج التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة، وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في مجال الغابات والتطهير والعمران والبناء.

وفي عام (1998) تم وضع برنامج عقود ما قبل التشغيل، أين تم تثبيت 3520 عاملا من مجموع 31085 في عام (2000)، كما ظهرت برامج المساعدات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والتي تُموّل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إذ يحدد هذا الصندوق هدفين رئيسيين هما: توفير وتشغيل النشاطات والخدمات من قبل الشباب المستثمر، وتشجيع مختلف الأنشطة الهادفة لترقية الشباب[1].

يتضح مما سبق أن هدف الوكالة هو التخفيض من حدة البطالة في الوسط الحيوي للشباب والاستفادة من كفاءاته وخبراته، ثم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة ثروة البلاد، وحتى يتم ذلك في أحسن الظروف عمدت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى تقديم إعانات مالية وجبائية للشباب المقاول من أجل تشجيعه على إنشاء مشاريع خاصة من جهة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى. حيث يستفيد الشباب الذين يرغبون في إنشاء هذا النوع من المؤسسات من الإعانات التي تتخذ شكلين هما: الإعانات المالية، والإعانات الجبائية وشبه الجبائية.

أما الإعانات المالية فتتمثل في[2]:

- تقديم قرض دون فائدة وهي قروض طويلة المدى تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وهو معفى من دفع الفوائد.

---

(1) أحمد رحموني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط 01، القاهرة، 2011، ص 99.

(2) المرجع نفسه، ص 105.

- تخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية وفقا للمادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 69-234 المؤرخ في عام (1996) إذ يحدد معدل تخفيض نسبة قروض الاستثمارات الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية للشباب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونسبة التخفيض تتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (12) يمثل نسب التخفيضات من معدل الفائدة:

المناطق / القطاعات	تخفيض معدل الفائدة	
	الخاصة	الأخرى
الأولية	٪90	٪75
الأخرى	٪75	٪50

- نسبة التخفيض المخصومة تدفع من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بطلب من المؤسسة الإنمائية وفقا للجدول الزمني المحدد للتسديد، بالاعتماد على وثائق الإثبات، وهذا ما جاء في المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 97-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

كما تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الامتيازات الجبائية وفقا للأمر رقم 96-31 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 1998، والغرض من هذه الامتيازات هو تحسين الوضعية المالية لهذه المؤسسات والتدفق النقدي، والسماح لها بتسديد القروض في أقصر الآجال[1].

ويهدف البرنامج بصفة عامة إلى تحقيق الإدماج المهني للشباب المؤهل، وتوفير مناصب عمل بدون تأهيل من أجل إدماجهم في مؤسسات عمومية وخاصة على أساس المبادرات المحلية، ويحدد المرسوم التنفيذي الصادر في 22 ماي 1990 صلاحيات المندوب الولائي للتشغيل بالتعاون مع الفاعلين المحليين (البلديات، البنوك) في إطار لجان بلدية للتشغيل ولجان ولائية للقروض[2].

---

(1) أحمد رحموني: المرجع السابق، ص 106.

(2) مصطفى زاجعي: الشباب والإدماج المهني والاقتصادي في الجزائر (1988-1996)، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد التجريبي جوان، جامعة جيجل، الجزائر ، 2006 ، ص ص42-43.

والجلي بالذكر أن الجزائر عرفت إصلاحات اقتصادية خاصة فيما يتعلق بالتعديل الهيكلي والتي كان لها وقع كبير على الجانب الاجتماعي بسبب سياسة تسريح العمال والتي شملت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، بينما بدأ القطاع الخاص بالنمو حيث ساهم في توفير مناصب العمل فمثلا: من بين 7418 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم إنشاؤها في عام (1998) من بينها 7384 مؤسسة خاصة أي حوالي 99.5%[1]. وللإشارة فإن صندوق التنمية الاجتماعية يقوم بدور مؤثر في تنمية المشاريع الصغيرة على اعتبار أن الهدف الجوهري الذي أُنشئت من أجله هو حماية الفئات الفقيرة، وتخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي عن كاهلها، ودرء خطر البطالة، وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدماتية الصغيرة، كما تستهدف هذه الصناديق في الغالب محدودي الدخل وسكان المناطق الريفية والعاطلين عن العمل بما في ذلك الخريجين الجدد، وكذلك فتح المجال لتشغيل النساء، وأبرز ما تقدمه صناديق التنمية الاجتماعية من برامج هي: تنمية المجتمع، أنشطة السكان، الأشغال العامة، تنمية المشروعات الصغيرة، التشغيل والتدريب، التنمية المؤسساتية، إدماج المرأة في المجتمع وتقديم الدعم المالي لهذه المشاريع [2]. ولهذا الغرض أنشأت الجزائر عدة وكالات للتشغيل أهمها: الوكالة الوطنية للتشغيل 1990، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة ومندوبية تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 2003، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004، وكلها وكالات هادفة إلى توفير فرص أكبر للعمل واستثمار الطاقات الكامنة.

ثانيا: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية

لا شك أن هناك اتجاها عالميا يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة وناجعة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في الدول النامية. وتبرز هذه الأهمية في إمكانية إرساء قواعد لتطوير هذا النوع من المؤسسات، حيث تلعب هذه المؤسسات دورا محوريا في مجال التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائصها الاجتماعية والاقتصادية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي. ولهذا سنحاول التركيز على مساهمة هذه المؤسسات في التنمية الاجتماعية والوظيفية من خلال ما يلي:

---

(1) آيت آيت عيسى: مرجع سبق ذكره، ص 277.

(2) مصطفى يوسف كافي: **بيئة تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 01،عمان، الأردن، 2014، ص 597.

1- تلبية حاجات السكان:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان نظرا لاتصالها المباشر بالمستهلك، حيث عمدت إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير السّلع وقدرة ذوي الدخل المنخفض على اقتنائها، كما عملت على توفير السلع الوسيطة التي تستعمل من طرف المؤسسات الكبيرة في عملية الإنتاج، ضف إلى ذلك أبرز مساهمة وهي توفير مناصب العمل [1].

أ- **توفير مناصب العمل:**

فمن خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب عمل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره، فإنها تساهم بشكل جدّيٌ في حل مشكلة البطالة[2]، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر وذلك من خلال إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل من جهة، والتوجه نحو إنتاج السلع الشعبية بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار المشروعات الكبيرة من جهة أخرى[3]. وتعتبر المشروعات الصغيرة من الوسائل الأساسية التي يمكن استخدامها لتحقيق معدلات مرتفعة من تشغيل فائض الخريجين والمساهمة في حل معضلة البطالة المتفاقمة، فالمشروعات الصغيرة توفر فرص عمل مستمرة وكثيرة،لأنها تنمو وتكبر وتحتاج للمزيد من العمالة والتي تقوم بتشغيلها وتدريبها باستمرار[4].

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ساهمت بنسبة معتبرة في مجال التشغيل، ويمكن تتبع ذلك من خلال الجدول التالي:

---

(1) أحمد رحموني: مرجع سبق ذكره، ص 50.

(2) سامية عزيز: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ، العدد 02 جوان، ورقلة ، الجزائر، 2011، ص 91.

(3) مصطفى يوسف كافي: مرجع سبق ذكره ، ص 44.

(4) أيمن علي عمر: مرجع سبق ذكره ، ص 122.

جدول رقم (13) يوضح التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بداية 2000) [1]

المستخدمون	عدد المؤسسات	%	عدد الأجراء	%
9- 1	148725	93.24	22197	5.10
19- 10	5778	3.62	77082	17.73
49- 20	3322	02.08	99649	22.92
99- 50	997	00.62	67664	15.56
أكثر من 100	685	00.42	168005	38.65
المجموع	159507	100	434597	100

وما نلاحظه من خلال الجدول السابق أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ – في بداية عام (2000) – 159507 مؤسسة واستقطبت الأيدي العاملة التي وصل عددها الإجمالي إلى 434597 عاملا، والجلي بالذكر أن عدد العمال في المؤسسات المصغرة وصل إلى نسبة 5.10٪ وهي نسبة قليلة جدا رغم استحواذها على أكبر عدد من المؤسسات "148725"، وقد يرجع سبب ذلك إلى صغر حجمها وبالتالي يعمل بها صاحب المؤسسة لوحده أو مع أحد أفراد عائلته إن وُجد، ورغم قلة عدد المؤسسات الصغيرة والتي تشغل ما بين (10–19) فإنّ عددها وصل إلى 5778 مؤسسة وشغلت 77082 عاملا، أما التي تشغل ما بين (20–49) فقد وفرت مناصب عمل لـ 99649 عاملا أي بنسبة 22.92٪ وهي نسبة معتبرة.

بينما نجد في المؤسسة المتوسطة التي تشغل ما بين (50–99) مستخدما مناصب عمل محققة لـ 67664 عاملا، أي ما يناهز نسبة 15.56٪، غير أن المؤسسة المتوسطة التي تشغل أكثر من 100 عاملا استحوذت على أكبر عدد من العمال حيث بلغ 168005 عمال، أي حققت نسبة عالية وصلت إلى 38.65٪، مع العلم أن عدد المؤسسات بلغ 685 مؤسسة فقط وهي الأصغر عددا مقارنة مع باقي المؤسسات غير أن حجم المستخدمين يفوق جميع المؤسسات إذ تشغّل أكثر من 100 عامل.

(1) سامية عزيز : مرجع سبق ذكره، ص ص92 93.

وحسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية فقد بلغ حجم هذا النوع من المؤسسات 179893 مؤسسة في نسبة (2001) و 188893 مؤسسة في سنة (2002) و 288785 مؤسسة في سنة (2003)، وما نلاحظه هو تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تطور دورها في مجال التشغيل وهذا ما نلتمسه من خلال المعطيات المجدولة التالية: (1)

جدول رقم (14) يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل خلال الفترة (2001-2005):

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	179.893	188.893	288.587	312.959	332.000
حجم المساهمة في التشغيل	737.062	791.082	789.543	838.504	942.000

وما نلاحظه من خلال هذا الجدول هو تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة ما بين (2001-2005) حيث تطور عددها ليصل إلى 332000 مؤسسة عام(2005)،ومن خلال المعطيات التي بين أيدينا نستقرئ قوة ووزن وفعالية هذه المؤسسات في مجال توفير مناصب عمل، إذ تساهم في تحقيق حجم لا بأس به عدد العمال فبعد أن كان يصل في عام (2001) 737062 عاملا تطور هذا العدد ليصل إلى 942000 عاملا في عام (2005) وهذا تزامنا مع تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك الفترة.

والجدول التالي يجسد صورة عن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

(1) زرزار العياشي: مرجع سبق ذكره، ص ص 196- 197.

جدول رقم (15) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها (2001- 2002):[1]

الحجم	عدد الأجراء (2001)	عدد الأجراء (2002)	معدل النمو	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002)	معدل النمو
من 01 إلى 09	325085	340646	+4.78	170258	177733	+4.93
من 10 إلى 49	156450	179585	+14.78	8363	9429	+12.74
من 50 إلى 250	255527	210851	-17.48	1272	1402	+10.22
المجموع	737062	731082	-0.81	179893	188893	+4.82

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاعا نسبيا في عدد العمال في الفترة الممتدة بين سنتي (2001-2002) لاسيما في المؤسسات المصغرة والصغيرة الحجم، حيث سجلت الأولى ارتفاعا في معدل النمو والذي بلغ 4.78٪، في حين بلغ عدد الأجراء في المؤسسة الصغيرة 179585 عاملا أي بمعدل نمو قدره 14.78٪ إلى جانب ذلك حققت نسبة معتبرة في تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي على التوالي 4.93٪ و 12.74٪، بينما المؤسسات ذات الحجم الكبير عرفت انخفاضا في عدد الأجراء وقد يرجع ذلك إلى نزاعات داخلية عمالية.

ب- تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية والوسيطية:

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدارتها في مجال السلع الاستهلاكية، حيث تقوم هذه المؤسسات بإنتاج وتوفير السلع الاستهلاكية من أجل تموين الأسواق المحلية والتقليل من الاستيراد.

(1) زرزار العياشي: المرجع السابق، ص 196.

كما تساهم هذه المؤسسات في تغطية جزء من السوق المحلي والوطني من خلال تلبية الطلب على السلع الوسيطية المنتجة من طرف هذه المؤسسات، حيث تمثل الصناعات الغذائية والزراعية 29.9٪ من مجموع قطاع النشاط الصناعي، إذ يفوق كل من صناعة الخشب والفلين 19.2٪. وصناعة مواد البناء 14.97٪، وصناعة النسج 13٪.[1]

2- **تدعيم الصناعات الكبيرة:**

ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو خاصية التعاون والتكامل مع مختلف الصناعات الكبيرة بغض النظر عن المنافسة أو المفاضلة، ويساهم تعاون كل منهما في تدعيم الصناعة ككل، وتنظيم الاستهلاكات الوسيطية، وتنويع الإنتاج الصناعي من خلال توطيد العلاقات ما بين القطاعات، وربط الإنتاج الصناعي مع الإنتاج الزراعي.

أ- **تكثيف النسيج الصناعي:**

تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات ومساعدات باطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات ومساعدات باطنية للمؤسسات الكبيرة ، فكلما وجدنا مصنعا كبيرا لإنتاج منتج معين إلا ووجدنا شبكة من المصانع الصغيرة محيطة به بهدف صنع الأجزاء الثانوية للصناعات الكبيرة وعلى سبيل المثال: نجد أن مصنعا لصناعة السيارات يهتم بصناعة الأجزاء الأساسية للسيارة فقط، بينما يترك الأجزاء الثانوية كصناعة كراسي السيارات للمؤسسات الصغيرة والمتخصصة في ذلك، ويمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تعزز متانة نسيجها الصناعي من خلال مشاركتها في:

- الرفع من معدل الاندماج الصناعي للمؤسسات الوطنية من خلال الشراكة أو المقاولة الباطنية بشكل خاص.[2]

وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات ملائمة لقدراته وإمكانياته، وزيادة قدراته الاستهلاكية، وتحسين مستوى معيشته ورفاهية أفراده، تعزيز العلاقات الاجتماعية، وكما تساهم أيضا هذه الأخيرة في خدمة الحي وتحسين المنطقة وتجميلها، بالإضافة إلى تحقيق العائد الاقتصادي وبذلك ترتفع درجة الولاء لهذه المؤسسات من طرف المجتمع المحلّي.[3]

---

(1) أحمد رحموني: مرجع سبق ذكره ، ص ص 60-61.

(2) المرجع نفسه ، ص ص62- 63.

(3) سامية عزيز : مرجع سبق ذكره، ص 92.

- توفير منتجات كثيرة وتوجيهها نحو الاستهلاك أو لخدمة البرامج الوطنية الكبرى مثل: الصحة، التربية والسكن[1]، ...كما أن الاتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزبائنها يتم في جو من الإخاء والود والتآلف، والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وبالتالي تحقيق المنفعة المشتركة والعامة، وللإشارة فإن عملاء المؤسسة هم أنفسهم الأهل والأصدقاء وبذلك يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم.[2]
- توسيع سوق الشركات والمؤسسات العمومية الوطنية وذلك بالاعتماد على منتجات تصف مصنعة ومنتجات تامة الصنع، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحكم قربها من المستهلكين، تسعى جاهدة للكشف عن احتياجاتهم مبكّرا، والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات، كما أن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك، مما يضفي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسات وذات الأمر نلاحظه لدى المؤسسات الكبيرة.
- توفير المنتجات الوسيطة والنهائية بتعاون القطاع الفلاحي مع قطاعات النشاطات الأخرى وهذا يستوجب مساهمة الفروع الصناعية، ويمكن توضيح هذا التكامل من خلال الشكل الآتي:[3]

شكل رقم (06) يمثل تكامل القطاع الصناعي مع القطاع الفلاحي:

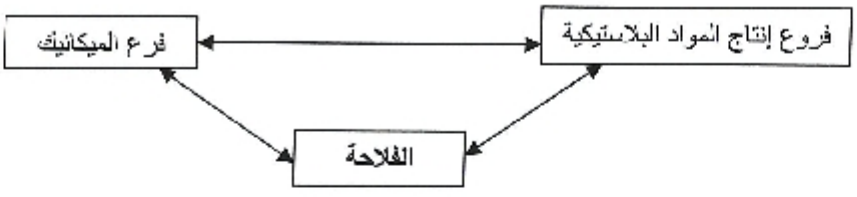

المصدر: عثمان لخلف: **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقصادية**، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة، الجزائر، 2001، ص 29.

(1) أحمد رحموني: مرجع سبق ذكره، ص 63.

(2) سامية عزيز: مرجع سبق ذكره، ص 91.

(3) أحمد رحموني: مرجع سبق ذكره، ص 63.

ويؤكد الشكل، أعلاه، على وجود علاقة متكاملة تربط بين مختلف الفروع الصناعية والفلاحية، فقطاع الفلاحة يحتاج إلى قطاع الصناعة مثل تزويده بالعتاد والآلات الخاصة بالفلاحة والعكس صحيح، إذ تعمل هذه الأخيرة على تزويد القطاع الصناعي بالمواد الأولية، ويقوم فرع الميكانيك بإعادة ورسكلة المواد البلاستيكية وجعلها منتوجات قابلة للاستهلاك من مختلف أفراد المجتمع.

ب- تنظيم الاستهلاكات الوسيطية:[1]

ويقصد بعملية تنظيم الاستهلاكات الوسيطية تعاون الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع الصناعات الكبيرة من خلال ما يعرف بالمقاولة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توفير الصناعات الوسيطية للمؤسسات الكبيرة، وذلك بموجب اتفاقية تتم بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة صغيرة أو متوسطة بغرض تصنيع جزء من المنتوج ويمكن القول بأن أيُ صناعة هي مقاولة من الباطن إذا ما خصّصت 50٪ أو أكثر من قيمة إنتاجها في تغطية الإنتاج الوارد في العقد غير أن وظيفة التسويق ليست من اختصاصها. ونظرا لاتساع القاعدة الصناعية في الجزائر بـ 72 منطقة صناعية باستثناء منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرمل، و449 منطقة نشاط فإن هذا النوع من النشاط المتمثل في المقاولة من الباطن – أخذ يتسع بشكل كبير، إذ تتكفل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأمور الثانوية المتعلقة بهذه المجمعات مثل: نقل العمال والتموين بالمواد الغذائية لمطاعمها، والجلي بالذكر أن هذا النوع من التعاقد لقي اهتماما كبيرا من قبل الجزائر نما ينتج عنه من تسهيل عملية التصنيع وتدعيم الصناعات الكبيرة، كما أشار وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية السابق **عبد القادر سماري** في كلمته الافتتاحية من خلال مجلة " فضاءات" – إلى وجوب السهر على تخصيص حصة من الصفقات للمنافسة بين تلك المؤسسات في مجال إبرام الصفقات العمومية وذلك من طرف المصالح المعنية للدولة والهيآت التابعة لها. وفي هذا الإطار حظيت المناولة باهتمام خاص أين تقرر تأسيس مجلس وطني للمناولة يتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة لاقتراح تدابير الاندماج الأحسن للاقتصاد الوطني وتشجيع التحاق المؤسسات بالتيار العالمي للمناولة وترقية عمليات الشراكة مع كبار أصحاب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

---

(1) أحمد رحموني: المرجع السابق،ص ص 64-65.

ثالثا: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر فقط على الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب العمل، والتخفيف من معدلات البطالة، وإنما ساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق المساهمة في القيمة المضافة وفي الناتج الداخلي الخام بل وحتى في التجارة الخارجية.

1- المساهمة في القيمة المضافة وزيادة حجم الإنتاج:

أ- المساهمة في القيمة المضافة:[1]

من خلال الدراسة التي أجرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري سنة (1984) بلغت القيمة في القطاع العام 617.4 مليار دينار المتمثلة بـ 538.1 مليار دينار بنسبة 46.5٪ ومنذ سنة (1988) انعكست هذه الحصص بحيث أصبح القطاع الخاص يمثل المرتبة الأولى بـ 1178 مليار دينار بـ 53.6٪ بينما القطاع العمومي 1019.8 مليار دينار بنسبة 46.4٪. ويكمن سر هذا التطور في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخوصصة القطاع العام مما أدى إلى تقليصه وتمثيله في بعض المؤسسات.

وفي دراسة قامت بها الوزارة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية المقدرة بـ 1062 مؤسسة فقد سجلت ارتفاعا في القيمة المضافة سنة (2000) والتي بلغت 19.5 مليار دينار جزائري مقابل 15.6 مليار دينار جزائري سنة (1999) أي بزيادة قدرها 25٪.

ويمكن إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

(1) أحمد رحموني: المرجع السابق، ص ص 52 53.

جدول رقم (16) يبين تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة داخل القطاعين العام والخاص (2002-2006): [1]

القطاع	2002		2003		2004		2005		2006	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الخاص	407	80	464	84	528	87	588	88	646	90
العام	102	20	88	16	79	13	80	12	72	10
المجموع	509	100	552	100	607	100	668	100	718	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة (2008).

من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القيمة المضافة داخل الاقتصاد الجزائري، حيث تعكس لنا هذه المعطيات مدى تطور القيمة المضافة من سنة إلى أخرى، فبعد أن كانت تبلغ نسبة 80٪ في سنة (2002) أصبحت النسبة 90٪ في سنة (2006)، وهذا يشير إلى قفزة نوعية وكمية في مجال القطاع الخاص وذلك على حساب القطاع العام.

ب- المساهمة في زيادة حجم الإنتاج:

من خلال دراسة عينة متكونة من 1062 مؤسسة توصلت إلى أن حجم الإنتاج المنجز في سنة (2000) بلغ 78.5 مليار دينار جزائري مقابل 72.9 مليار دينار جزائري في سنة (1999) وهذا يدل على تطور وارتفاع حجم الإنتاج نتيجة العوامل التالية:

- ارتفاع عدد المؤسسات التي انطلقت منذ عام (1999).
- وتزامنا مع الثلاثي الأخير من سنة (1999) تم دخول عدّة مصانع في مجال الإنتاج، وبخاصة الصناعات الغذائية ومواد البناء.

(1) شبوطي حكيم: **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المدية، العدد 03 جوان، الجزائر، 2008، ص 225.

وسجّلت هاته الدراسة ارتفاعا في مستوى صناعة الخشب والورق بـ 28٪، ومواد البناء بـ 24٪ والصناعات الغذائية بـ 23٪. ويبين توزيع حجم الإنتاج في سنة (2000)،حسب فروع النشاطات، هيمنة الصناعات الغذائية بحصّة 47.1 مليار

دينار جزائري أي بنسبة 54٪ من المجموع.[1]

2- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية:

أ- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

ويشمل الناتج المحلي الإجمالي كل ما يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية من المناحات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.

وحسب ما صرح به المدير الفرعي للإحصائيات بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن هذه المؤسسات ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 53.6٪، وبنسبة 75.53٪ خارج قطاع المحروقات في سنة (1998). ويمثل الجدول التالي نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام.[2]

جدول رقم(17) يوضح المساهمة في الناتج المحلي الخام حسب قطاعات النشاط نهاية (1999)

قطاعات النشاط	القطاع الخاص%	القطاع العام %
الفلاحة والصيد البحري	99.7	03
خدمات مقدمة للأسرة	98.5	1.5
التجارة	96.9	3.1
الفندقة والإطعام	90.2	9.8
النقل والاتصال	67.3	23.7
أشغال عمومية وبناء	64.2	35.8
الصناعة	27.0	73.0

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يونيو ، 2000، ص 05.

(1) أحمد رحموني: مرجع سبق ذكره، ص 55.

(2) المرجع نفسه: ص ص 55- 56.

من خلال الجدول –السابق_ نلاحظ بأن القطاع الخاص والممثّل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمؤسسات العمومية الكبيرة لاسيما في النشاط الفلاحي بنسبة 99.7٪، والتجارة بنسبة 98.5٪، كما حصدت المشاريع الصغيرة نسبة مرتفعة في أنشطة: النجارة والفندقة والمواصلات والبناء، بينما ارتكزت مساهمة المؤسسات العمومية الكبيرة على قطاع الصناعة بنسبة معتبرة قدرت بـ 73٪ إذ يلاحظ أن القطاع العام يسيطر على هذا النشاط لكونه يتطلب استثمارات ضخمة.

ب_ المساهمة في التجارة الخارجية:

إن للقطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متناميا من سنة إلى أخرى، حيث سجلت حصة القطاعات الخاصة في الواردات حسب المديرية العامة للجمارك في عام (1999) نموا معتبرا إذ بلغ 46٪ في سنة (1997)، ووصل إلى 55٪ في سنة (1998)، ثم شهد نسبة 62٪ في سنة (1999). والجلي بالذكر أن (3/2) من المواد الغذائية المستورة لصالح القطاع الخاص، و (¾) من المواد الخاصة بالتجهيزات الفلاحية الزراعية ومواد الاستهلاك المستوردة كان بفعل القطاع الخاص، كما سجل ارتفاعا في قيمة الواردات حيث انتقل من 04 ملايير دولار في سنة (1997) إلى 502 مليار دولار في سنة (1998) ثم إلى 5.7 مليار دولار في سنة (1999).[1]

ويمكن أن نتعرف على مختلف المجالات التي ساهمت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الواردات.

(1) أحمد رحموني: المرجع السابق، ص 58.

جدول رقم (18) يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الواردات:

الواردات	النسب المئوية
المواد الغذائية	68.85
الطاقة والوقود	48.84
المواد الخام	49.23
مواد نصف مصنعة	69.21
تجهيزات فلاحية	70.36
تجهيزات صناعية	57.47
مواد استهلاكية	81.50

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.mpme.dz.com

يشير الجدول، السابق، إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمت أكثر بالتجهيزات الفلاحية بنسبة 70.36٪ غير أن الاهتمام الأوفر كان من حظ فرع المواد الاستهلاكية حيث حقق نسبة 81.50٪. لقد سجل القطاع الخاص في ما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات نسبة تناهز 29.22٪ في السنوات الأخيرة (1997، 1998، 1999) بمبلغ سنوي قدّر بحوالي 110 مليون دولار . بينما بلغت الصادرات الخاصة بالمتعاملين الخواص 115 مليون دولار أو تزيد عن ذلك، أي ما يقارب نسبة 29.50٪ فقط من الصادرات الإجمالية المقدرة بحوالي 390 مليون دولار، وهذه النسبة تكشف عن حجم العراقيل التي تواجه المؤسسات الخاصة في عملية التصدير رغم تحرير التجارة الخارجية[1]، وللإشارة هنا فإن المحليين الماليين يرجعون أبرز الصعوبات إلى ارتفاع المصاريف المالية، وعدم الحصول على مصادر تمويل جديدة، ضف إلى ذلك طبيعة وشخصية المسؤول وانخفاض حجم نشاط المؤسسة.[2]

(1) أحمد رحموني: المرجع السابق، ص 59.

(2) عبد السميع روينة: **مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المؤسسات العمومية الاقتصادية لأشغال الطباعة، جامعة باتنة، العدد 11 ديسمبر، الجزائر، 2004، ص 78.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار والشراكة:

أ- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار: [1]

وتعد مشاركة الجزائر في مجال ترقية الاستثمار وحتى الشراكة فعّالة إلى حد كبير، وهذا ما توضحه إحصائيات الجدول التالي:

جدول رقم (19) يبين الاستثمارات الجديدة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة (2007):

القطاع	عدد المشاريع	النسب المئوية	القيمة مليون دينار جزائري	النسب المئوية
النقل	8.293	٪71	154.333	٪16
البناء والأشغال العمومية	1.537	٪13	192.203	٪21
الصناعة	866	٪07	398.483	٪43
الخدمات	710	٪06	154.327	٪16
الفلاحة	117	٪01	8.577	٪01
السياحة	89	٪01	21.749	٪02
الصحة	85	٪01	8.150	٪01
المجموع	11.697	٪100	937.822	٪100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره.

من خلال المعطيات المجدولة يتبين للمجموعة أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستثمارات، حيث تم تجسيد عدد معتبر من المشاريع الجديدة والتي بلغت 11.697 مشروعا جديدا شمل مختلف الأنشطة، علما أن قطاع النقل يحتل الصدارة أي بنسبة 71٪ ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 13٪، وهذا يدل على مرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتميز الحيوي والديناميكي أمام التغيرات الاقتصادية.

---

(1) أحمد رحموني: مرجع سبق ذكره، ص 59.

ب_ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الشراكة: (1)

وتتضح جليا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار الأجنبي والشراكة في الجزائر من خلال أرقام الجدول التالي:

جدول رقم (20) يبين توزيع المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة (2006)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسب المئوية	المبلغ	النسب المئوية	عدد العمال	النسب المئوية
الزراعة	04	٪4.76	938	٪0.83	294	٪3.4
بناء وأشغال عمومية	12	٪14.29	3.364	٪2.98	3413	٪39.43
الصناعة	54	٪64.29	32.617	٪28.89	3235	٪37.37
النقل	04	٪4.76	1.056	٪0.93	201	٪2.32
الخدمات	09	٪10.71	867	٪0.77	559	٪6.46
المواصلات	01	٪1.19	74.076	٪65.60	954	٪11.02
المجموع	84	٪100	112.917	٪100	8565	٪100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره.

بالاعتماد على الجدول السابق يتضح أن النشاط الصناعي استفاد بنسبة 64.29٪ وهي تمثل أعلى نسبة من بين مختلف الأنشطة في إطار ما يسمى بالمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر، حيث بلغ عدد العمال في هذا القطاع ما يقدر بـ 37.37٪، بينما يحتكر قطاع مواد البناء والأشغال العمومية على نسبة أعلى من عدد العمال حيث وصلت 39.43٪ واستفاد بنسبة ر14.29٪ من إجمالي المشاريع الأجنبية، في حين حصد قطاع المواصلات المرتبة الأخيرة بنسبة 1.19٪ فقط.

والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار الأجنبي والشراكة.

(1) أحمد رحموني: المرجع السابق، ص 60.

جدول رقم (21) يبين المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة (2006)

المشاريع	العدد	%	المبلغ	%	عدد العمال	%
المشاريع الوطنية	6.875	98	454.206	64	94.787	77
المشاريع الأجنبية	100	02	253.524	36	28796	23
عن طريق الشراكة	44	01	165.487	23	8608	07
عن طريق الاستثمار المباشر	56	01	88.037	13	20188	16
المجموع	6.975	100	707.730	100	123583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سنة (2007).

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن المشاريع الوطنية حققت نسبة عالية جدا في عدد المشاريع (98٪)، وفي المقابل نجد أن عدد المشاريع الأجنبية سواء عن طريق الشراكة أو الاستثمار لا يتعدى 02٪ في عام (2006) إلا أن نسبة العمالة قدرت فيها بـ 23٪ وهي نسبة لا بأس بها، إلا أنها لا تضاهي عدد العمال في المشاريع الوطنية إذ بلغت نسبة 77٪ من إجمالي المشاريع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللإشارة فإن هناك إقبال أجنبي على مثل هذه الاستثمارات كلما تهيأت الظروف مستقبلا.

ج_ الاستيراد والتصدير:

كما يمكن تقصّي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصادرات والواردات كما يلي: [1]

جدول رقم (22) يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات والواردات خلال الفترة (2007-2008):

	2007	2008	نسبة التطور
الاستيراد	27631	39156	41.71
التصدير	60163	78233	30.035

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية عام 2008 – الوحدة: بالمليون للدولار الأمريكي-

(1) نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 14، 2008، ص 47.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الواردات الجزائرية سنة 2008 ارتفعت بـ 11225 مليون دولار أمريكي أي ارتفاع بنسبة 41.71٪ مقارنة بنتائج سنة 2007.

وأن قيمة الصادرات الجزائرية خلال نفس السنة ارتفعت بـ 18070 مليون دولار أمريكي، أي زيادة بنسبة 30.04٪ مقارنة مع نتائج سنة 2007.

رابعا: إجراءات النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات والسياسات والبرامج في إطار دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم تجسيد ذلك من خلال أساليب مختلفة من أجل النهوض بهذه المشاريع الصغيرة والمضيّ قدما، ومن بين أبرز هذه الإجراءات نذكر ما يلي:

1- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون تطوير الاستثمار: [1]

يحدد القانون التوجيهي الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك آليات الترقية والدعم حيث جاء هذا القانون ليضع الحلول للعديد من المشاكل، ويكمن الهدف منه في تحسين المحيط الاستثماري الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة، ويرتقب على المدى المتوسط إنشاء ما يقارب 600.000 مؤسسة في مختلف الأنشطة الاقتصادية مما يسمح بتوفير 06 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات وهذا الأمر يستدعي توفير الظروف والإرادة المناسبة لإنشاء هذه المؤسسات وأما قانون تطوير الاستثمار فيهدف إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار، وتحسين المحيط الإداري والقانوني.

2- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [2]

ويسعى هذا المجلس الوطني الاستشاري إلى ترقية الحوار والتشاور بين منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة، وبين الهيآت والسلطات العمومية من جهة أخرى، ومن بين مهامه تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة وجمع المعلومات من الفضاءات الوسيطية لإعداد استراتيجيات تعمل على تطوير القطاع.

---

(1) مشري عبد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية والمستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، (رسالة ماجستير)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 104.

(2) المرجع نفسه، 104.

3- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج التعاون الدولي:

نظرا للعقبات والتحديات التي تواجه المستثمرين أعدت الوزارة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة (2013) ويشتمل على مرحلتين: مرحلة التكييف وتمتد إلى خمس سنوات، ومرحلة الضبط التي تمتد على مدى سبع سنوات. ويُقصد ببرنامج التأهيل مجموعة الإجراءات التي تحث على تشجيع وتحسين تنافسية هذه المؤسسات. ويموّل برنامج التأهيل من طرف المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا (MEDA) والمنتظر من هذا البرنامج هو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المستويين الجهوي والمحلي في فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي الصّبغة التنافسية والفعالية ضمن سوق مفتوح، وتوفير مناصب شغل دائمة وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من الضعف التنظيمي الذي تشهده مثل هذه المؤسسات، والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي، وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع المشاريع الصغيرة خدمةً للاقتصاد الوطني. (1)

وتستطيع برامج تنمية هذه المشاريع الصغيرة إتاحة المجال الواسع من أجل استقطاب أصحاب المشاريع البسيطة والتي تفتقر إلى المهارات والمواد اللازمة نظر لقلة الإمكانيات، وبالتالي يستوجب العمل على انتشار المعارف والمهارات بين أفراد المجتمع المحلي وذلك عن طريق نشر الثقافة التجارية في الإدارات والأوساط الشبابية، ضف إلى ذلك تشجيع الاستثمارات ذات المعرفة والخبرة المكثفة. (2)

وتمثل الشراكة أحسن فرصة للتعاون من أجل ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي لاسيما في مجال التسيير، والتنظيم، ونقل المهارات، وإدارة الأعمال، والواقع الميداني يعكس المجهودات المعتبرة والمبذولة من طرف الجزائر من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين أوجه الشراكة نذكر ما يلي:

---

(1) خباية عبد الله: مرجع سبق ذكره،ص109.

(2) أحمد رحموني: مرجع سبق ذكره،ص109.

أ_ التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: (1)

لقد تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على فتح خط تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم مساعدة فنية متكاملة من أجل دعم واستحداث نظم معلوماتية، ودراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، لاسيما أن الجزائر ترتقب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما تم الاتفاق على إنشاء حاضنات نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء والتي تتميز بتجارب سابقة ميدانيا مثل: ماليزيا، اندونيسيا وتركيا.

ب_ التعاون مع البنك العالمي: (2)

ويتم مع البنك العالمي وخاصة مع الشراكة المالية الدولية حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات من أجل وضع حيز التنفيذ بغرض متابعة التغيرات التي قد تطرأ على وضعية هذه المؤسسات،كما أن هذا البرنامج يتدخل في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

ج_ التعاون الثنائي: (التعاون الجزائري الألماني):

ويهدف هذا التعاون إلى تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر البارزة من أجل تأهيل هذه المؤسسات خاصة والمؤسسات الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية والتسييرية ، مما يساهم في ترقية فكرة العمل الحر وظهور منظمين جدد يطمحون إلى تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى إنتاج ملموس في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق إنجازات مبدعة، وتتجلى نجاعة هذه الوسيلة في إطار التحول الاقتصادي والتوجه إلى اقتصاد السوق ، إذ إن فكرة العمل الحر تتلاءم مع التنظيم واللقرار اللامركزي في الإدارة، مما يفتح المجال للمنافسة بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وبخاصة في مجال الصناعة لكونه يعطي حرية في العمل (3) ، والجلي بالذكر هنا هو بناء خطة واقعية ووضوح الأهداف والعمل على تحقيقها ومتابعة المشروع منذ البداية إلى أن يتم إنهاؤه، كما يستدعي وجود الأجراء المناسبين في الأماكن الموائمة وقدراتهم، وفي الوقت الملائم للتعامل مع المهام الموكلة إليهم.

---

(1) خباية عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 107

(2) المرجع نفسه: ص 106.

(3) أحمد رحموني: مرجع سبق ذكره، ص 109.

4_ ترقية الاقتصاد العائلي وانتجديد والابتكار:[1]

لقد اعترفت الكثير من الدول بأن نمط المؤسسات المصغرة الناشطة على مستوى البيوت غير منظم، مما أدى إلى وضع إطار قانوني بغرض إدماجه تدرجيا ضمن القطاع المنظم من خلال تشجيعه على المساهمة في التنمية الوطنية؛ لأنه يحافظ على الاستقرار الاجتماعي وتوفير موارد رزق للعائلات والأسر وبالتالي سد مظاهر الفقر والبطالة، كما أن براعة العمال في ابتكار أفكار متجددة تمثل الحافز الذي يدفع بهم إلى مباشرة أعمالهم بصفة مستمرة وتدرّ أرباحا وفيرة بفضل المنتجات الجديدة.

(1) خبابة عبد الله: المرجع السابق، ص ص 109– 110.

خلاصة:

يتضح من خلال العناصر التي تم عرضها في هذا الفصل بأنه توجد تغييرات إيجابية في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك إلى الاهتمام الكبير من طرف الدولة بهذا القطاع حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة (1993) 23019 مؤسسة، بينما بلغ عددها في سنة (2011) 659309 مؤسسة، كما قامت الدولة بإجراءات فاعلة للنهوض بهذه المؤسسات، والتي من بينها برامج التأهيل وبرامج التعاون الدولي كالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى ترقية الاقتصاد العائلي،والتجديد والابتكار في مختلف الأنشطة ،وولاية قالمة كغيرها من ولايات الجزائر عرفت هي الأخرى تطوُرا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –في فترة معينة– نظرا لمرونة هذه المؤسسات ومساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي شهدت إقبالا على مختلف المجالات ونخص بالذكر الأنشطة الخدماتية التي لاقت رواجا كبيرا.

الفصل السابع: إجراءات البحث الميداني

تمهيد...

أولا: مجالات الدراسة

1- المجال البشري

2- المجال الزمني

3- المجال المكاني

ثانيا: منهج الدراسة

ثالثا: عينة الدراسة

رابعا: أدوات جمع البيانات

1- الملاحظة

2- المقابلة

3- الاستمارة

خلاصة...

تمهيد:

إن المعطيات النظرية تمثل جوهر الدراسة البحثية، وذلك لما تحتويه من معارف وحقائق علمية، ومن هذا المنطلق سعت مجموعة البحث إلى إسقاط هذه المعطيات على أرض الواقع من خلال النزول إلى الميدان بهدف الاحتكاك بالواقع الاجتماعي والاقتصادي دون الاقتصار على المعطيات النظرية والتي لا تعكس الزمان والمكان الذي تجرى فيه الدراسة، ولهذا قامت المجموعة بتحديد واتباع بعض الإجراءات المنهجية التي تلائم موضوع الدراسة بغرض الوصول إلى نتائج ملموسة وأكثر دلالة من الجانب النظري، وتماثل الواقع بمعطياته المختلفة على اعتبار أنه الجانب المكمل للإطار النظري كونه يمثل الأرضية التي يرتكز عليها لاختبار فرضيات الدراسة.

أولا: مجالات الدراسة

1- المجال البشري:

تهتم البحوث الاجتماعية في دراستها بالعنصر البشري الذي يعد أساس تطور المجتمع وتقدمه لذلك استوجب الاهتمام بظروفه النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعمل على تحسينها حتى يصبح الفرد فاعلا ومفيدا للمجتمع، وانطلقت الدراسة من فكرة أساسية مفادها: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، وانحصر المجال البشري للدراسة في فئة المستفيدين من دعم الوكالات الوطنية، وأحصينا حوالي 200 مستفيدا ونظرا لصعوبة التواصل معهم فلم نحصل سوى على 50 مفردة أي بنسبة 25٪ [$\frac{50*100}{200} = 25\%$]، وللإشارة فإن هذه المشاريع الصغيرة الممولة من طرف وكالة دعم وتشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة تساهم في زيادة إنتاجية العمل مما يحقق نموا اقتصاديا يضمن الرفاهية الاجتماعية.

2- المجال الزمني:

لقد بدأ التحضير لهذا العمل الميداني من 16 جانفي 2015 حيث تم النزول إلى الميدان وأخذ نظرة شاملة عن الوكالات الممولة وجمع المعلومات والبيانات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ساعدت المجموعة في وضع أسئلة الاستمارة، حيث انقسمت إلى مرحلتين: فالأولى ركزت على الأشخاص المستفيدين من الوكالات الوطنية، وأما الثانية تجلت في إجراء مقابلات مع مديري هذه المؤسسات. وبعد الإعداد النهائي للاستمارة تم توزيعها أيام 08-09-11 أفريل 2015، وبعد 10 أيام تم استلام 50 استمارة بحث ليتم بعد ذلك تفريغها في جداول إحصائية.

3- المجال المكاني:

تقع مدينة قالمة داخليا بالشمال الشرقي للجزائر ويحدها من الشمال ولايات الطارف، عنابة وسكيكدة، ومن الشرق سوق أهراس، ومن الغرب قسنطينة، ومن الجنوب أم البواقي.

تبلغ مساحة ولاية قالمة 6.102كلم^2، أما عدد سكانها فيبلغ 482430 وذلك حسب إحصائيات سنة 2008، علما أن نسبة النمو السكاني هي 3.5٪ سنويا، ومن خلال هذا الطرح يتضح أن مجال دراستنا يقتصر على ولاية قالمة، أين تم اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة فيها، على

اعتبار أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، وتوفير مناصب عمل جديدة.

ثانيا: منهج الدراسة

يمثل المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة ما بهدف اكتشاف الحقائق والإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها، والعلم الذي يبحث في هذه السّبل هو علم "مناهج البحث" مما يستوجب على كل باحث توخي الحقائق والمعارف الصحيحة من أجل اتّباع منهج محدد في الدراسة على اعتبار أنه الأسلوب الأقوم، إلا أنه الشائع في البحوث العلمية لاسيما السوسيولوجية منها. وينتج عن المناهج العلمية المكملة لبعضها نظريات جديدة تساهم في تطوير المعرفة العلمية، كما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المناسب للدراسة، ولأن الباحث يسعى لتحقيق أهداف الدراسة انتهجت مجموعة البحث المنهج الوصفي إلى جانب تقنيات المقارنة قصد إعطاء مدلول واقعي لكل خطوة من خطوات المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب الدراسة ويعرف هذا الأخير بأنه: "المنهج الذي يقوم فيه الباحث بالوصف المنظم والدقيق للظواهر الاجتماعية أو الطبيعية كما هي مستخدمة للتحليل والمقارنة والتصنيف والتفسير والتقويم من أجل الوصول إلى حقائق علمية تضاف للرصيد المعرفي حول الظاهرة موضوع الدراسة"[1].

وبالتالي أصبحت الدراسة تعتمد تقنيات منهجية تتمثل في جمع البيانات عن طريق المقابلة والاستبيان ثم تحليل هذه البيانات والخروج بنتائج وربطها بالدراسة النظرية بغية الوصول إلى نتائج واضحة ثم الإجابة عن التساؤلات المتضمنة في أهداف البحث[2].

ثالثا. عينة الدراسة:

تمثل العينة وحدة إحصائية للمجتمع الكلي، تجمع أفراد يتشابهون في الخصائص والظروف المشتركة بينهم، ولكي يتم الحصول عليها بطرق مختلفة وتبعا لطبيعة الدراسة يتحدد نوع العينة إلى جانب طبيعة موضوع هذه الدراسة[3].

---

(1) محمد شفيق: **البحث العلمي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 86.

(2) صلاح مصطفى الفوال: **منهج العلوم الاجتماعية**، سلسلة علم الاجتماع والتنمية، القاهرة، مصر، 1982، ص ص 58-59.

(3) عمار بوحوش: **مناهج البحث وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 139.

إن استخدام أسلوب العينة من المهام الصعبة التي تواجه الباحث السوسيولوجي، وهذا نتيجة لصعوبة دراسة مختلف الأطراف والجوانب الفعالة فيه. واختارت مجموعة البحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة وهو الجزء الذي يتم اختياره من الكل بغرض دراسة وتعميم النتائج على الكل.

وفي سبيل اختيار عينة البحث قامت المجموعة بالخطوات التالية:

1- تحديد وحدة العينة: وهم الأشخاص المستفيدين من دعم الوكالات الوطنية التالية: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في ولاية قالمة ليمثلوا عينة الدراسة

2- تحديد إطار العينة: في هذه الخطوة لم نستطع تحديد إطار العينة وذلك لصعوبة الحصول على السجلات والإحصاءات الخاصة بالأشخاص المستفيدين، إلى جانب الأماكن التي تنشط فيها المؤسسات من قبل المدراء.

3- تحديد حجم العينة: ويقصد بحجم العينة عدد الأفراد المختارين عشوائيا لتمثيل عينة الدراسة، حيث حاولت مجموعة البحث مقابلة 50 مفردة وذلك بمساعدة بعض المستفيدين وتشكلت العينة بصفة تراكمية، إلا أنها كانت قصدية -أحيانا- عندما حاولنا انتقاء المستفيدين على اختلاف النشاطات، وقريبة من التراكمية (عينة كرة الثلج)؛ لأنها السبيل للوصول إلى الأفراد المبحوثين والذين بلغ عددهم 50 مستفيدا.

رابعا: أدوات جمع البيانات

تتعدد الأدوات المستخدمة في الدراسة العلمية بناءا على التقنيات المستخدمة كمية كانت أو كيفية، فالباحث قد يستخدم أكثر من طريقة لجمع البيانات حول مشكلة الدراسة أو للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية بهدف فحص واختبار الفرضيات، كما يجب على الباحث أن يقرر مسبقا الطريقة الملائمة في دراسته حتى يتحقق التكامل بين التقنيات الكمية والفنية للوصول إلى فهم عميق وأوسع للظاهرة المدروسة.

وفي هذا الإطار استخدمت مجموعة البحث الملاحظة، المقابلة والاستمارة بغرض جمع البيانات والمعطيات الكفيلة بالإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر حول موضوع البحث الذي يهتم بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لتغطية النقص المحتمل في جمع البيانات وتحقيق التكامل بين هذه التقنيات.

1- الملاحظة:

تعد الملاحظة من أقدم وسائل جمع المعلومات في العلوم الاجتماعية التي تتعلق بسلوكيات الفرد الفعلية واتجاهاته ومشاعره كما قد تزودنا الملاحظة بمعلومات لا يمكن الحصول عليها -أحيانا- باستخدام الطرق الأخرى لجمع البيانات[1]. واعتمدت مجموعة البحث الملاحظة البسيطة من خلال ملاحظة الأشخاص المستفيدين من دعم مختلف الوكالات الممولة والتي من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ومراقبة الأنشطة اليومية، وتتبع إنجازاتها التنموية.

2- المقابلة:

تعتبر المقابلة هي الأخرى من أهم الأدوات في جمع البيانات في البحوث والدراسات السوسيولوجية، إذ يعرفها الباحثون على أنها: " عملية تحدث بين شخصين يلعبان دورين اجتماعيين مختلفين، دور المقابل الذي يريد المقابلة التي من خلالها يحصل على المعلومات والتفصيلات المطلوبة ودور المبحوث الذي يقع عليه البحث والذي يدعم الباحث أو المقابل بالمعلومات التي يحتاجها، وتنطوي المقابلة على سؤال وجواب، وعلى سلسلة من التفاعلات الاجتماعية التي تعتمد على مجموعة رموز سلوكية وكلامية يقوم بها أطراف المقابلة"[2]. واعتمدت مجموعة البحث على تقنية المقابلة للحصول على بعض المعلومات، وذلك بإجراء مقابلات مع بعض مسؤولي الوكالات الممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يوم 2015/04/09 حيث قدم لنا معلومات تخص أساليب التمويل، وكيفية الموافقة على المشاريع الاستثمارية قبل وبعد التمويل، كما تم إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة الإعلام والاتصال في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حيث تم تزويدنا بسير المشاريع التنموية في ولاية قالمة أين لوحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضاءل بسبب تجميد نشاط النقل الذي تشبع به سوق العمل، غير أننا واجهنا رفضا تاما في تزويدنا بأماكن تواجد هذه المؤسسات، وللإشارة فإن رئيس مصلحة الإعلام والاتصال في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمكن من تزويدنا

(1) زكي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: **مناهج وأساليب البحث العلمي**، النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص 81.

(2) إحسان محمد الحسين: **مناهج البحث الاجتماعي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 84.

بمعلومات حول تواجد بعض المستفيدين من القرض المصغر وذلك بعد موافقة المدير الخاص بهذه الوكالة، وتم ذلك يوم 2015/04/12.

- كما أجرت مجموعة البحث مقابلة مع رئيس مصلحة مكلف بالدراسات يوم 2015/04/12، والذي زودنا بالمعلومات حول الأنشطة التي استفاد منها أصحاب المشاريع التنموية في الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة والملاحظ أن قطاعات الخدمات والتطهير وخاصة النقل عرفت انتشارا في سوق العمل ولهذا صدر قانون يجمد قطاع النقل في 2011/11/11م والتوجه إلى أنشطة تنموية أخرى كقطاع الفلاحة الذي عرف عزوفا من الشباب الباحث عن الربح السريع، كما أنه لا يملك الأراضي التي تمكنه من استثمارها (مشكل العقار) كما تم توزيع دليل المقابلة على مديري مختلف هذه الوكالات.

3- الاستمارة:

تمثل الاستمارة الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات من طرف المبحوثين، ويُفرض عليهم التقيد بموضوع البحث الملزم إجراؤه وعدم الخروج عن أطرافه العريضة ومضامينه التفصيلية ومساراته النظرية والتطبيقية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الاستمارة هي عملية تسهّل على الباحث الاتصال بعدد كبير من المبحوثين في مدة محددة، حيث اعتمدت مجموعة البحث عليها على اعتبار أنها واحدة من أهم أدوات جمع البيانات، ونظرا لمميزاتها الإيجابية إذ تتميّز بسهولة التنفيذ ولا تتطلب جهدا كبيرا إضافة إلى قلة تكلفتها.

ومن خلال الاستمارة تم طرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة والتي تتميز بالبساطة في الطرح حتى يسهل الإجابة عنها من طرف المبحوثين ولصياغة الاستمارة في صورتها النهائية استوجب اتّباع عدة خطوات تتمثل في:

- تحديد نوع المعلومات المراد الحصول عليها.
- تحديد شكل الأسئلة وصياغتها.
- إعادة بناء الاستمارة مرة ثانية وذلك بناءا على رأي المشرف واقتراحاته.

(1) إحسان محمد الحسين: **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمية**، دار الطليعة للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1986، ص 65.

- تحديد وكتابة الصياغة النهائية بعد عملية التصحيح، حيث تشتمل الاستمارة الخاصة بمجموعة البحث على أربع محاور موزعة كما يلي:

❖ المحور الأول يتعلق بالبيانات الأولية للاستمارة وتتضمن الأسئلة المرقمة من01إلى 04.

❖ فالمحور الثاني والذي يتعلق بالبيانات الخاصة بالوكالات الممولة ويتضمن الأسئلة المرقمة من 05 إلى 09.

❖ ثم المحور الثالث والذي يتعلق بالبيانات الخاصة بالجانب الاجتماعي للمستفيدين، حيث تتضمن الأسئلة المرقمة من 10إلى 16.

❖ والمحور الرابع والأخير يتعلق بالبيانات الخاصة بالجانب الاقتصادي للمستفيدين، وتتضمن الأسئلة المرقمة من 17إلى 26.

خلاصة:

لا شك أن أي بحث علمي ناجح يتبع إجراءات منهجية محددة، ولهذا اتبعت مجموعة البحث إجراءات منهجية ساعدتنا في جمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بموضوع هذه الدراسة، ومن أهم الأدوات المستخدمة نذكر: الملاحظة والمقابلة والاستمارة، فأما الملاحظة فقد كشفت لنا عن تقنيات وفنيات العمل داخل المؤسسات الصغيرة، كما تمت مقابلة مديري هذه المؤسسات بالإضافة إلى مقابلة مديري ومسؤولي الوكالات الممولة (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة) حيث تم إزالة اللبس على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا، كما أن إعداد الاستمارة اللازمة أفادتنا كثيرا في التحقق من فرضيات هذه الدراسة.

الفصل الثامن: عرض وتحليل البيانات الميدانية

تمهيد...

أولا: عرض البيانات وتحليلها

ثانيا: نتائج الدراسة على ضوء

1- الفرضيات الجزئية

2- الدراسات السابقة

3- المداخل النظرية

ثالثا: النتائج العامة

رابعا: التوصيات والاقتراحات

خلاصة...

خاتمة...

قائمة المراجع...

الملاحق...

تمهيد:

من خلال الإجراءات والخطوات المنهجية المتبعة في هذا البحث الميداني والعلمي اهتدت مجموعة البحث إلى جمع المعطيات ومختلف البيانات التي تم التحصل عليها بهدف عرضها وتحليلها في جداول إحصائية وبيانات رقمية دالة عن مختلف الآراء المبحوثة في شكل محاور محددة في الاستمارة والتي من خلالها يمكن عرض النتائج على ضوء الفرضيات والدراسات السابقة والمقاربات النظرية، ثم الوصول إلى النتائج العامة، والتذكير ببعض الاقتراحات وأهم التوصيات التي قد تساهم في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

أولا: عرض وتحليل البيانات الميدانية.

I. البيانات الشخصية:

جدول رقم(23) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	29	٪58
أنثى	21	٪42
المجموع	50	٪100

يتضح من خلال **الجدول رقم (23)** أن معظم أفراد العينة هم من فئة الذكور حيث بلغ عددهم **29** فردا بنسبة **58٪**، بينما نجد أن نسبة الإناث بلغت **42٪** وهي نسبة معتبرة تدل على أن المشاريع التنموية ليست حكرا على الذكور فقط وإنما أصبح للمرأة دورا بارزا في تفعيل وتطوير المهارات الكامنة نظرا للظروف والمستجدات الحالية.

والجدير بالذكر أن عدد الإناث أقل من عدد الذكور – بالنظر إلى المعطيات السابقة– وقد يرجع ذلك إلى طبيعة العمل في القطاع الاقتصادي ، أين التحقن به في العقود الأخيرة علما أن المرأة استطاعت أن تثبت جدارتها ووجودها في القطاعين التعليمي والصحي، كما يعزى الاختلاف في النّسب بين الذكور والإناث لاعتبارات اجتماعية وثقافية ودينية.

جدول رقم (24) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية:

السّن	التكرار	النسبة
[35-18]	33	٪66
[50-36]	15	٪30
[60-51]	02	٪04
المجموع	50	٪100

تشير المعطيات الإحصائية الواردة في **الجدول رقم (24)** إلى أن فئة الشباب تمثل أعلى نسبة حيث بلغت **66٪** والذين تتراوح أعمارهم بين **18** و **35** سنة، مما يسمح لهم بالحصول على الدعم من طرف الوكالات الوطنية بهدف إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما بلغت نسبة الفئة العمرية **[50-36]** ما يقدّر بـ **30**٪ وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت مع الفئة التي تراوح سنها ما بين **[60-51]** حيث وصلت إلى 04٪فقط.

إن هذه البيانات الإحصائية تكشف لنا بأن الشباب هم أكثر الفئات التي تعاني من البطالة وبالتالي فهي الشريحة الأكثر تعرضا للتهميش رغم تميزها بالطاقة والعطاء والأفكار المتجددة، ولذلك وجدت في الوكالات الملجأ والبديل بغرض استثمار مختلف الطاقات الكامنة وملأ الفراغ المالي والتمويلي لاستكمال المشاريع التنموية.

جدول رقم (25) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية:

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
أعزب	23	٪46
متزوج	26	٪52
مطلق	01	٪02
أرمل	00	٪00
المجموع	50	٪100

يتضح من **خلال الجدول رقم (25)** بأن الحالة العائلية الأعلى نسبة تتجلى في المتزوجين حيث بلغت 52٪من أفراد العينة، كما نلاحظ بأن نسبة العزوبة بلغت 46٪ وهي نسبة معتبرة وهذا يدل على أن المتزوجين والعازبين من الجنسين يحتلون الصدارة على اعتبار أن العزاب يسعون للحصول على منصب عمل ويمثلون اللبنات الفعالة في تحريك الاقتصاد وتطويره. كما أن فئة المتزوجين تكشف عن إعالة أسر بأكملها وبالتالي يتحقّق الاستقرار الاجتماعي والنفسي للمستفيدين من طرف الوكالات الممولة والداعمة للشباب الذي يتحمل المسؤولية لتلبية حاجيات أسرته.

والجلي بالذكر أن أقل نسبة هي 02٪ والتي تمثل فئة المطلقين، كما لم نسجل أي حالة للأرامل.

جدول رقم (26) يحدد المستوى التعليمي لأفراد العينة:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	03	٪06
متوسط	11	٪22
ثانوي	15	٪30
جامعي	21	٪42
المجموع	50	٪100

يوضح الجدول رقم (26) المستوى التعليمي الخاص بأصحاب المشاريع الصغيرة والملاحظ أن المستوى الجامعي يتصدر النسب حيث يُقدّر بـ 42٪، ثم يليه المستوى الثانوي بـ30٪، بينما تمثل نسبة 22٪مستوى المتوسط، و06٪تمثل المستوى الابتدائي، ومما سبق نستنتج بأن أصحاب المؤسسات الصغيرة يديرها بكثرة خريجو الجامعات؛ لأنها الفئة التي تسعى إلى تجسيد مختلف المهارات واستثمار الإمكانيات على أرض الواقع وذلك نظرا لصعوبة إيجاد مناصب آنية في سوق العمل، مما يضطرهم إلى اللجوء إلى وكالات التشغيل الممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفتح مؤسسات خاصة بهم تقيهم عناء البطالة والبحث عن العمل.

II. بيانات تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جدول رقم (27) يوضح مدى إقبال أفراد العينة على مختلف الوكالات:

الوكالات	التكرار	النسبة
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)	29	٪58
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)	08	٪16
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)	13	٪26
المجموع	50	٪100

يبين الجدول رقم (27) الوكالات التي يتوجّه إليها المستفيدون لإنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، والواضح أن أكبر عدد من المستفيدين يتوجهون إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حيث وصلت النسبة إلى 58٪، ثم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك بنسبة 26٪، بينما سجل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة النسبة 16٪.وللإشارة فإن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب احتلت أعلى نسبة لما توفره من تمويل مالي من 100 مليون سنتيم إلى مليار سنتيم، كما تُحدّد معيار السن من 19 إلى 35 سنة الذي يجذب فئة الشباب إلى هذه الوكالة، ضف إلى أن الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر يشترط السن من 18 سنة فما فوق.

جدول رقم (28) يوضح سبب اختيار وكالات التشغيل الثلاثة:(ANSEJ-CNAC-ANJEM)

أسباب الاختيار	التكرار	النسبة
سهولة التمويل	14	٪19.71
قيمة القرض	27	٪38.02
التسهيلات	17	٪23.94
الابتعاد عن الفوائد	13	٪18.30
المجموع	71*	٪100

***ملاحظة:** العدد 71 لا يمثل أفراد العينة بل يمثل عدد التكرارات؛ لأن هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

ونستنتج من خلال الجدول رقم (28) أن سبب اختيار هذه الوكالات: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) ،الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر (ANJEM) والوكالة الوطنية للتأمين على البطالة (CNAC) يرجع إلى عدة اعتبارات، والجلي أن قيمة القرض تحتكر على أعلى نسبة إذ بلغت 38.02٪،ثم تليها التسهيلات والتي تقدّر بنسبة 23.94%، وأما في ما يتعلق بسهولة التمويل فقد بلغت ما نسبته 19.71٪، وفي الأخير يأتي سبب الابتعاد عن الفوائد بنسبة متقاربة أين وصلت 18.30٪. والجدير بالذكر فإن سبب اختيار مثل هذه الوكالات من طرف بعض المستفيدين لا يقتصر على سبب واحد (احتمال واحد) وإنما قد تجتمع بعض الأسباب وأحيانا كلها إلا أن قيمة القرض سجلت أعلى نسبة لاسيما أصحاب المشاريع المصغرة والمدعمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

جدول رقم (29) يحدد نوعية المشاكل والصعوبات التي تواجه أفراد العينة:

الإجابة	التكرار	النسبة	نوعية المشاكل	التكرار	النسبة
نعم	31	٪62	إدارية	29	٪78.38
			قانونية	02	٪5.41
			مالية	06	٪16.21
			المجموع	37*	٪100
لا	19	٪38			
المجموع	50	٪100			

***ملاحظة:** هذا العدد لا يمثل أفراد العينة بل يمثل عدد الذين أجابوا منهم على أكثر من احتمال.

يوضح الجدول رقم (29) أبرز المشاكل التي واجهت المستفيدين من الوكالات الوطني (ANSEJ-CNAC-ANJEM)، إذ نلاحظ بأن الصعوبات الإدارية بلغت نسبة 78.37٪ وهي أعلى نسبة مسجلة وقد يرجع ذلك إلى الكم الهائل من الوثائق المطلوبة أو انتظار مدة زمنية طويلة من طرف المستفيد حتى يتلقى القبول من طرف الوكالات، بينما بلغت الصعوبات المالية نسبة 16.21٪، إذ إن بناء مشروع ما يحتاج إلى رأس مال يساعد صاحبه لمباشرة عمله، وتمثل المشاكل القانونية نسبة5.41٪ وهي نسبة قليلة جدا مقارنة مع المشاكل الإدارية، وللإشارة فإن 31 مستفيدا واجهوا مختلف الصعوبات إدارية كانت أو مالية أو قانونية حيث وصلت إلى 62٪ وهي نسبة كبيرة وفي المقابل نجد أن 19 مستفيدا أي بنسبة 38٪ لم يواجهوا المشاكل السالفة الذكر وخاصة المستفيدون من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلا أنهم يلتقون في مصب واحد وهو مكان أو موقع المشروع الذي يعد مشكلا يسعى الكثير منهم إلى حله.

جدول رقم (30) يوضح مدى قدرة أفراد العينة على تسديد الديون في المدة المحددة:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	32	٪64
لا	18	٪36
المجموع	50	٪100

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (30) نلاحظ بأن مدة تسديد الديون كافية حسب رأي 32 مستفيدا أي بنسبة64٪ وتمثل أعلى نسبة مما يدل على نجاح هذه المؤسسات وإجادة تسييرها، إلا أن 18 مستفيدا يرون بأن المدة غير كافية لتسديد هذه الديون أي بنسبة 36٪، وترتبط – عادة – المدة بمدى فعالية النشاط ونجاح المؤسسة، فكلما كانت المؤسسة تنشط بسرعة كما ونوعا كلما زادت أرباحها وبالتالي تصبح قادرة على دفع الديون في المدة المحددة والعكس صحيح، فكلما كان العمل بطيئا ومتوقف أحيانا كلما أضر بالمؤسسة كما ونوعا وبالتالي انعدام القدرة على تسديد الديون في الوقت المحدد، وهذا يستدعي متابعة صاحب المؤسسة قانونيا، ومن ثم إمكانية الإفلاس.

جدول رقم (31) يوضح مدى تحقيق الوكالات لأهدافها:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	39	٪78
لا	11	٪22
المجموع	50	٪100

يتبين من خلال الجدول رقم (31) بأن الوكالات حققت الأهداف المرجوة بنسبة 78٪ وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة مع من يرى بأن هذه الوكالات لم تحقق بعض أهدافها والتي بلغت نسبة 22٪. فإذا كانت هذه الوكالات قد ساهمت في التخفيف من ظاهرة البطالة إلا أنها لم تقض عليها، ضف إلى أن بعض المؤسسات أغلقت لأنها لم تسدد ديونها، كما أ، هناك من يرى بأن المدة غير كافية من أجل دفع الديون كاملة.

III. بيانات تتعلق بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية:

جدول رقم (32) يوضح أسباب إقبال أفراد العينة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أسباب إنشاء المؤسسات	التكرار	النسبة
البطالة	40	٪54.79
قلة الدخل	11	٪15.07
المكانة الاجتماعية	15	٪20.55
ظروف أسرية	07	٪09.59
المجموع	73*	٪100

***ملاحظة:** هذا العدد لا يمثل أفراد العينة بل يمثل عدد التكرارات لأن هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يوضح الجدول رقم (32) بأن أعلى نسبة ترجع إلى عامل البطالة حيث قاربت 55٪ أي ما نسبته 54.79٪ فهي الدافع الرئيسي لمعظم المستفيدين من هذه الوكالات كونهم بحثوا عن منصب عمل يحقق لهم الاستقرار النفسي ويلبي حاجياتهم المادية، ثم تحقيق مكانة اجتماعية والتي بلغت نسبتها20.54٪، بينما يمثل عامل قلة الدخل نسبة 15.06٪، وتأتي الظروف الأسرية بنسبة 09.58٪. إذا يرجع سبب إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة إلى عامل البطالة بالدرجة الأولى، وهذا يدل على أن مشكل البطالة مازال قائما، وآثاره موجودة في المجتمع الجزائري.

جدول رقم (33) يوضح الوضعية الاجتماعية لأفراد العينة بعد إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الوضعية الاجتماعية	التكرار	النسبة
جيدة	09	٪18
حسنة	27	٪54
متوسطة	14	٪28
المجموع	50	٪100

يبين الجدول رقم (33) وضعية المستفيدين من هذه الوكالات حيث صرح 27 مستفيدا أي ما نسبته 54٪ أن وضعيتهم الاجتماعية تحسنت، بينما يرى 14 مستفيدا بأن وضعيتهم متوسطة لأسباب مالية ومادية من بينها صعوبة الحصول على المواد الخام بالإضافة إلى مشكل العقار، إلا أن هناك من يعتبر بأن وضعيتهم جيدة وذلك بنسبة 18٪. وللإشارة فإن أعلى نسبة تمثل الوضعية الحسنة وذلك على اعتبار أن ظروف المستفيد في تحسن بعد إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والتي لاقت رواجا لمنتجاتها، ومكنت الكثير من الشباب من تحقيق مشاريع ناجحة.

جدول رقم (34) يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فتح مناصب عمل جديدة:

الإجابة	التكرار	النسبة	مناصب العمل	التكرار	النسبة
نعم	39	٪78	[09 – 01]	36	٪92.30
			[19 – 10]	02	٪5.12
			[29 – 20]	01	٪02.56
			المجموع	39	٪100
لا	11	٪22			
المجموع	50	٪100			

يوضح الجدول رقم (34) عدد مناصب العمل المفتوحة من طرف المشاريع الصغيرة المدعمة من قبل الوكالات الممولة، حيث تمثل اليد العاملة ما بين 01 و09 عمال نسبة 92.30٪ وهي أعلى نسبة مسجلة، ثم تليها النسبة 5.12٪والتي تمثل المؤسسات التي تشغل أكثر من 09 عمال إلى 19 عاملا. وأما التي تشغل من 20عاملا إلى 29 عاملا تبلغ نسبتها 2.56٪.وللإشارة فإن أعلى نسبة تمثلها المؤسسات الصغيرة جدا إذا أخذنا في الاعتبار عدد العمال الذين تم تشغيلهم في مناصب دائمة وفي أنشطة مختلفة لاسيما الخدماتية والإنتاجية، إلا أن هذه المؤسسات بدأت بفكرة ثم طُبّقت على أرض الواقع كمشروع مصغر لتصبح مؤسسة متوسطة ثم كبيرة، علما أن هذه المشاريع فتحت مناصب عمل ل 50 عاملا أو بالأحرى مديرا لها ليتمكنوا من استثمار رأس مالهم البشري.

جدول رقم (35) يوضح الوضعية الاجتماعية للأفراد العاملين داخل هذه المؤسسات:

الوضعية الاجتماعية	التكرار	النسبة
حسنة	06	٪15.38
مقبولة	28	٪71.79
ضعيفة	05	٪12.82
المجموع	*39	٪100

*ملاحظة: هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل يمثل عدد المدراء الذين صرحوا بوضعية العاملين.

يتضح من خلال الجدول رقم (35) أن الوضعية الاجتماعية للأفراد العاملين داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقبولة بنسبة 71.79٪ وهي أعلى نسبة، ثم تليها الوضعية الحسنة بنسبة 15.38٪ بينما بلغت نسبة الوضعية الاجتماعية الضعيفة 12.82٪، ومما سبق يتضح بأن وضعية العمال مقبولة إلى حد ما وذلك لعدة عوامل من بينها حداثة هذه المؤسسات الصغيرة، وقدرتها على الاندماج في السوق الوطني.

جدول رقم (36) يوضح مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخفيف من المشاكل الاجتماعية:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	47	٪94
لا	03	٪06
المجموع	50	٪100

يبين الجدول رقم (36) بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في التخفيف من المشاكل الاجتماعية الخاصة بالعمال وذلك بنسبة 94٪ وهي أعلى نسبة مسجلة، إلا أن هناك من صرح بأن هذه المؤسسات لم تساهم في التخفيف من المشاكل الاجتماعية بنسبة تقدر بـ 06٪ فقط، نستنتج مما سبق أن هذه المؤسسات جذبت اليد العاملة وساعدت على التخفيف من حدة البطالة وتحمل المسؤولية وتحسين الظروف الاجتماعية.

جدول رقم (37) يوضح مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساعدة العمال على اكتساب الخبرة اللازمة:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	48	٪96
لا	02	٪04
المجموع	50	٪100

توضح المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (37) بأن المشاريع الصغيرة ساهمت في تطوير الكفاءات واكتساب الخبرة لدى الشباب العاملين في المؤسسة، إذ تمثل نسبة تقدر بـ 96٪، وهذا يدل على أن هذه المؤسسات تساهم في صقل المهارات وتنشيطها وإذكاء روح المنافسة، وفي المقابل نجد بأن هناك من يرى عكس ذلك بمعنى عدم قدرة هذه المؤسسات على إكساب العمال المهارات والخبرات الضرورية وإن كانت نسبتهم ضعيفة لا تمثل سوى 04٪ وقد تعود لأسباب نفسية من بينها قلة الحماس والرغبة في العمل والإبداع.

جدول رقم (38) يوضح مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع مستوى الإنتاج وتحقيق أهداف التنمية:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	41	٪82
لا	09	٪18
المجموع	50	٪100

يتضح من خلال الجدول رقم (38) بأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعّال و بارز في تحقيق التنمية وذلك بنسبة 82٪، إذ تهدف إلى محاربة البطالة في المناطق الحضرية والريفية وذلك عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، ضف إلى ذلك الصناعات التقليدية والحرفية إلى جانب محاولة هذه المؤسسات خلق نوع من التوازن الجهوي من خلال تشجيع الاستثمار في المناطق النائية.وصحيح أن هناك من صرح بأن هذه المؤسسات لم تحقق أهداف التنمية لعدة اعتبارات من بينها: توزيع الأنشطة نفسها لاسيما في مجال الخدمات والتطهير، إلا أنه هناك دراسة مسبقة تقوم بها الوكالات الوطنية قبل الموافقة على أي مشروع وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة عن طريق تشجيع المشاريع الصغيرة والمتجددة ومواكبة التطورات التي تحصل في سوق العمل.

IV. بيانات تتعلق بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

جدول رقم (39) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط:

نوع النشاط	التكرار	النسبة
نشاط فلاحي	03	٪06
نشاط خدماتي	22	٪44
نشاط إنتاجي	25	٪50
المجموع	50	٪100

تبين البيانات الإحصائية في الجدول رقم (39) بأن أعلى نسبة وهي 50٪من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمارس نشاطا إنتاجيا مثل: مواد التنظيف والتطهير وهي نسبة كبيرة جدا نظرا لمرونة هذه المؤسسات الصغيرة. أما النشاط الخدماتي فقد بلغ نسبة 44٪ وهي نسبة معتبرة جدا، وللإشارة فإن النشاط الفلاحي تميز بالضآلة مقارنة مع باقي الأنشطة إذ بلغ نسبة 06٪ فقط بسبب تهرب الشباب من الأعمال التي تقتضي جهدا ووقتا، ذات المردود الموسمي، ونظرا لذلك اتخذت الدولة إجراءات جديدة تعمل على تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي وذلك من خلال وضع امتيازات تجعل الشباب يقبل على هذا النوع من النشاط لما له من أهمية في الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (40) يوضح تكوين أفراد العينة في مجال عملهم:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	39	٪78
لا	11	٪22
المجموع	50	٪100

يوضح الجدول رقم (40) بأن المستفيدين تلقوا تكوينا في مجال عملهم بنسبة تقدر بـ ٪78 وهي أعلى نسبة حسب ما صرح به 39 مستفيدا، وفي المقابل نجد أن 11 مستفيدا أي ما نسبته ٪22 ليس لديهم تكوينا في مجال عملهم، ويرجع سبب ذلك إلى المهارات التي يكتسبها أصحاب المشاريع الصغيرة من خلال الاحتكاك بأصحاب الخبرات والتجارب السابقة والتي تتجلى بصفة عامة في الأهل داخل البيت الواحد كالاهتمام بمجال الحرف التقليدية والصناعات المنزلية وغيرها من المهن والحرف التي يحتاجها النشاط الذي تقوم به المؤسسة.

جدول رقم (41) يوضح مدى اطلاع أفراد العينة على تقنيات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	36	٪72
لا	14	٪28
المجموع	50	٪100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (41) بأن عدد المطلعين على تقنيات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 36 مستفيدا أي بنسبة 72٪ والتي تدل على مدى اطلاعهم وسعيهم إلى الكشف عن كيفية تسيير المؤسسات قبل الشروع في مباشرة نشاطهم، وذلك رغبة منهم في احتضان مشاريعهم الصغيرة والعمل على تنميتها، كما أن معرفة طرق وأساليب التسيير الناجحة يشجع على المبادرة وبذل الجهود ومواجهة التحديات من أجل تحقيق المصلحة العامة، وبالتالي رفع مستوى الاقتصاد الجزائري. والجدير بالذكر أن 14 مستفيدا ونسبتهم 28٪ لم تسمح لهم الفرصة للاطلاع على مشاريع صغيرة أو متوسطة سابقة، وقد يرجع سبب ذلك إلى عدم دراية بعض المستفيدين بوجود مواقع خاصة تستقطب أصحاب المشاريع المستقبلية وترشدهم إلى كيفية تسيير هذه المشاريع وذلك باتّباع أساليب وتقنيات محددة.

جدول رقم (42) يوضح مدى رغبة المستفيدين من توسيع مشاريعهم:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	43	٪86
لا	07	٪14
المجموع	50	٪100

يوضح الجدول رقم (42) بأن معظم أصحاب المشاريع الصغيرة يرغبون في توسيع مشاريعهم التنموية بنسبة 86٪ وهي أعلى نسبة مصرح بها من طرف 43 مستفيدا وذلك بهدف تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية على حد سواء من خلال استقطاب أكبر عدد من العمال والعمل على تنمية قدراتهم، ومواكبة مختلف التطورات وهذا أكبر دليل على نجاح هذه المشاريع الصغيرة، غير أن بعض المستفيدين صرحوا بعدم رغبتهم في توسيع مؤسساتهم الصغيرة بنسبة 14٪ وسبب ذلك هو مواجهة صعوبات مالية ومادية.

جامعة قالمة
قسم العلوم الاجتماعية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جدول رقم (43) يبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم الإنتاج الوطني:

الإجابة	التكرار	النسبة	المساهمة في زيادة الإنتاج الوطني	التكرار	النسبة
نعم	48	٪96	تلبية حاجات السكان	37	٪47.43
			التخفيف من الاستيراد	13	٪16.67
			رفع نسبة الصادرات	06	٪07.70
			توفير الاستهلاك المحلي	22	٪28.20
			المجموع	78*	٪100
لا	02	٪04			
المجموع	50	٪100			

• **ملاحظة:** هذا العدد لا يمثل أفراد العينة بل يمثل عدد من أجابوا منهم على أكثر من احتمال واحد.

يتضح من الجدول رقم (43) أن نسبة 96٪ من أفراد العينة أقروا بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم الإنتاج وهي نسبة كبيرة جدا مما يوحي بالدور الفعال الذي تلعبه في تلبية حاجات السكان بنسبة 47.43٪ على اعتبار أنه الهدف الأساسي من وجود مثل هذه المؤسسات، ثم يليها الاستهلاك المحلي بنسبة 28.20٪ وهذا يدل على انتشار المنتجات محليا، ثم يأتي التخفيف من الاستيراد بنسبة 16.67٪وهي نسبة جيدة نوعا ما مما يدل على البعد الاستراتيجي والتخطيطي الجيد لهذه المؤسسات، بينما بلغت نسبة رفع الصادرات 7.70٪، وكل تلك العناصر مجتمعة تساهم في تطوير الاقتصاد أو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

جدول رقم (44) يوضح قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	32	٪64
لا	18	٪36
المجموع	50	٪100

من خلال الجدول رقم (44) يتضح أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المنافسة وذلك بالنظر إلى جودة المنتوج الذي تنتجه حيث تقدر نسبتها بـ 64 ٪ وهي أعلى نسبة سجلة والتي صرح بها 32 مستفيدا، بينما تجد هناك من يرى بأن منتوجه لا يتميز بمعايير الجودة والتي لا تسمح له بالمنافسة ونسبتهم 36٪ وذلك لعدة أسباب قد ترجع إلى العتاد المستخدم مثل الآلات الرديئة الصنع وبالتالي يحتاج إلى سيولة مالية معتبرة، كما قد يرجع إلى عدم توفر الموقع المناسب والمكان الملائم للمشروع والذي يشجع على بذل مجهودات كبيرة من أجل جني ثمار المنتوج.

جدول رقم (45) يوضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

الإجابة	التكرار	النسبة	المساهمة في التنمية الاقتصادية	التكرار	النسبة
نعم	47	٪94	تحسين المستوى المعيشي	22	٪26.19
			زيادة رأس مال المؤسسة	26	٪30.96
			التخفيف من البطالة	36	٪42.85
			المجموع	84*	٪100
لا	03	٪06			
المجموع	50	٪100			

• **ملاحظة:** هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل يمثل عدد التكرارات لأن هناك من أجاب على أكثر من احتمال.

يبين الجدول رقم (45) بأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ بلغت نسبتهم 94٪ والتي توزع على عدة احتمالات من بينها تحسين المستوى المعيشي والذي بلغ نسبة 26.19٪، وزيادة رأس المال الخاص بالمؤسسة إذ بلغ نسبة 30.96٪، بينما بلغت نسبة التخفيف من حدة البطالة 42.85٪ وتمثل أعلى نسبة كونها ساهمت في توفير مناصب أو فرص لتشغيل الشباب الذي كان يبحث عن عمل وفي حالة بطالة، وفي المقابل نجد أن بعض المستفيدين يرون بأن هذه المؤسسات لم تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بنسبة 06٪ فقط نظرا لأن هذه المؤسسات لم تعد قادرة على منافسة المشاريع الكبرى، أو لأن المستفيدين ليست لديهم لا الكفاءة والخبرة ولا الأموال الكافية لمنافسة أصحاب هذه المشاريع.

جدول رقم (46) يوضح مدى توافق استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع متطلبات السوق:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	41	٪82
لا	09	٪18
المجموع	50	٪100

يوضح **الجدول رقم (16)** بأن نسبة كبيرة من المستفيدين صرحت بتوافق الاستراتيجيات الجديدة مع متطلبات السوق حيث بلغت **82**٪ وهي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت مع المستفيدين الذين صرحوا بعكس ذلك إذ بلغت نسبتهم **18**٪. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انسجام وتوافق هذه الاستراتيجيات مع متطلبات السوق يرجع إلى تشجيع نوع الاستثمار الذي يحتاج إليه السوق، وعلى سبيل المثال قامت الدولة بتجميد نشاط النقل على اعتبار أن هذا النشاط مشبع، ولجأت إلى تشجيع النشاط الفلاحي والسياحي وذلك تزامنا مع أزمة البترول التي أجبرت الدولة على اتباع سياسة تشجيع الاستثمار المحلي في قطاعات أخرى منتجة خارج قطاع المحروقات حتى تحقق التنمية المطلوبة.

جدول رقم (47) يوضح مدى قدرة المستفيد على تسديد الديون:

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	36	٪72
لا	14	٪28
المجموع	50	٪100

من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (47) نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العينة صرحت بقدرتها على تسديد الديون في الوقت المحدد وهذا مؤشر على نجاح هذه المؤسسات وتوفرها على السيولة المالية الكافية للاستمرار في نشاطها وتوسيعه وذلك بنسبة **72٪** مقابل **28٪** من المستفيدين الذين عجزوا عن تسديد ديونهم في الوقت المحدد وذلك لعدة أسباب نذكر منها: مزاولة نفس النشاط في منطقة واحدة، ضف إلى ذلك نقص الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة هذه المؤسسات معتمدين على مبدأ التجربة والخطأ، في حين أن نجاح مثل هذه المشاريع يحتاج إلى الكفاءة والخبرة، ويعتمد على التخطيط العلمي لإنجازها، وربما انعدام هذا العامل الأخير يمثل العامل الأساسي لفشل الكثير من المستفيدين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (48) يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا:

مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة	التكرار	النسبة
إلى حد كبير	36	٪72
إلى حد ما	14	٪28
المجموع	50	٪100

يتضح من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (48) بأن المشاريع الصغيرة تمكنت من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، حيث تمثل نسبة 72٪ بأن هذه المشاريع تساهم إلى حد كبير في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب عمل للآخرين وبالتالي تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يعود بالمنفعة على الأسرة والمجتمع، وتوفير المنتوجات الجزائرية التي تستغني عن عملية الاستيراد، وتشجيع اليد العاملة الجزائرية على تطوير مهاراتها الفنية والإدارية وغيرها، وترشيد الاستغلال للثروات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر من أجل الاستثمار الأمثل في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدماتية والعمل على تكامل هذه المؤسسات للاستفادة من مختلف التجارب والخبرات التي تحقق نموا اقتصاديا، وتنمية اجتماعية على المدى البعيد الذي يستوجب ترشيد الاستهلاك من خلال خلق ثقافة استهلاكية نوعية وكمية.

ثانيا: نتائج الدراسة على ضوء

1- الفرضيات الجزئية:

لقد عمدت مجموعة البحث إلى عرض البيانات وتحليلها كمحاولة للتأكد من صحة فرضيات الدراسة التي وردت في الفصل الأول والتي تم اختبارها في الميدان، وبالتالي التأكد من صدق النتائج أو عدم صدقها وهذا ما سنوضحه في ما يلي:

أ- **اختبار الفرضية الجزئية الأولى:** والتي مفادها: "للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دور فعال في عملية التنمية الاجتماعية".

فمن خلال بيانات الجدول رقم (32) اتضح أن العنصر الأساسي الذي دفع بالمستفيدين إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة هو عامل البطالة، حيث فتحت هذه المؤسسات فرص عمل للكثير من البطالين وجعلت منهم أصحاب مشاريع تنموية وكما عملت بدورها على التخفيف من حدة البطالة التي مست فئات كثيرة لاسيما الشباب وبالأخص خرجي الجامعات، حيث تمكنت هذه الفئة من إبراز قدراتها واستثمارها استثمارا جيدا بتطبيق الأفكار المقاولاتية التنموية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتحت مناصب عمل لأصحاب المشاريع الصغيرة، وحققت فرص عمل للآخرين بنسبة 78٪ وأضحت وضعيتهم الاجتماعية حسنة بعدما كانت جد سيئة غير أن دخول عالم الشغل جعلهم يتغلبون على مختلف الصعوبات التي تعترضهم ليصلوا إلى مرحلة الاكتشاف وتحمل المسؤولية والابتعاد عن الآفات الاجتماعية كالسرقة واللامبالاة وتضييع الوقت وهدره، كما تميزت أوضاع أصحاب هذه المؤسسات -اجتماعيا- بعد الإنشاء بالتحسن، بمعنى أن الظروف أصبحت حسنة وهذا ما يؤكده الجدول رقم (33) وذلك نظرا لحداثة هذه المؤسسات غير أنها تتميز بالمرونة والفعالية، إذ إنها قادرة على التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية،من خلال ملأ أوقات الفراغ وتوجيه الجهود والمهارات واكتساب الخبرة وتطوير الكفاءات ويتضح ذلك جليا في بيانات الجدول رقم (37)، كما أن فعالية المؤسسات مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى تحقيق أهداف التنمية ويتجلى الهدف الأول في القضاء على البطالة وتحسين الظروف المعيشية، غير أن هذه المؤسسات لم تقض على ظاهرة البطالة وإنما ساهمت في التخفيف منها وتقليص عدد العاطلين عن العمل لاستثمار مهاراتهم وتطويرها عن طريق الخبرات والتجارب التي يمكن الاستفادة منها.

ب-**اختبار الفرضية الجزئية الثانية:** والتي مفادها: "تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية".

ويوضح الجدول رقم (43) بأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في زيادة حجم الإنتاج بنسبة 96٪ حيث ساهمت في تلبية حاجات السكان وحققت استهلاكا محليا كما خففت من الاستيراد وذلك بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المنتوجات لاسيما الإنتاجية منها بنسبة 50٪، وللإشارة فإن أصحاب المشاريع الصغيرة وحسب بيانات الجدول رقم (40) يملكون تكوينا مسبقا في مجال عملهم وذلك بنسبة 78٪، وتمثل نسبة 22٪ أصحاب المشاريع الذين تميزوا بالخبرة والمهارة الحرفية التي لا تحتاج إلى تكوين وإنما يكفي الاحتكاك بأصحاب التجارب والخبرات واكتساب الحرف اليدوية والعمل على تطويرها ومحاكاة مختلف التطورات الاقتصادية من خلال إدخال المعدات والآلات الحديثة والمتطورة وبالتالي توسيع نشاط المشروع والذي يصبو إليه ويرغب في تحقيقه أصحاب هذه المشاريع، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (42)، ونظرا لتميز المنتوجات بالنوعية الجيدة أمكن وضعها في خانة المنافسة.

ويتضح من خلال الجدول رقم (44) بأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تحسين المستوى المعيشي ومن بين مؤشراته: تحسين الدخل والتخفيف من شبح البطالة، كما ساهمت أيضا في زيادة رأس مال هذه المؤسسات. كما أن أصحاب هذه المشاريع لديهم القدرة على تسديد ديونهم، على اعتبار أنها نسب مقبولة وهذا ما يؤكده الجدول رقم (46)، ومن خلال كل ما سبق يتضح جليا أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بالانطلاق من البيانات الإحصائية التي تشير إلى أنها ساهمت في توفير مناصب عمل لأصحاب المشاريع، والذين وظفوا بدورهم عمّالا آخرين مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي و التخفيف من البطالة أو القضاء عليها مستقبلا، ولأن الجزائر تتميز بثروات طبيعية استوجب استغلالها استغلالا رشيدا في عملية الإنتاج وبالتالي يمكن الاستغناء عن استيراد منتوجات الدول الأخرى، كما تساهم هذه المشاريع الصغيرة في توفير المنتوج المحلي والذي يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي وبالتالي الاقتصاد في أموال الخزينة.

ج_**اختبار الفرضية الجزئية الثالثة:** والتي مفادها: "تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، على عدة آليات فاعلة وحيوية في تحقيق التنمية المستدامة".

يتضح من خلال الجدول رقم (27) أن أصحاب المشاريع الصغيرة توجهوا إلى الوكالات التالية:الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) (58٪)،الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) (16٪) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM) (26٪)، بغرض الاستفادة من قروض معينة من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة أو بهدف توسيعها، ولهذا تعد هذه الوكالات الممولة من الآليات الفاعلة والحيوية في استقطاب الأيدي الماهرة، واستثمار المورد البشري وتشجيعه على روح المبادرة وحتى المخاطرة التي يتميز بها الشباب المستثمر؛ إذ لا يمكن أن يتحقق الإبداع والتجديد إن لم تكن هناك روح المخاطرة والرغبة في العمل وبالتالي وجود نوع من الحركة والنشاط والمرونة وتوفير عامل الثقة في مشروعه لاسيما أنه وجد قبولا من طرف هذه الوكالات التي تقوم بدراسة شبه علمية ودقيقة لأي مشروع صغير على اعتبار أنه يساعد في تسيير أموره وأمور أسرته، وتحقيق هدفه والحد من البطالة من خلال تشغيل من هم بحاجة إلى العمل وبالتالي تحقيق الهدف الأول الذي تصبو إليه مختلف الوكالات ألا وهو: القضاء على أزمة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة والتي من مظاهرها: تحسين الظروف الاجتماعية والوضع الاقتصادي وتحقيق الثروة المادية والمعنوية، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق توسيع المشاريع والقدرة على تسويق المنتوجات خارج حدود الوطن، والتوجه إلى الفكر المقاولاتي.

ومن خلال الجدول رقم (29) يتبين أن هناك مشاكل واجهت أصحاب المشاريع عند الاستفادة من هذه الوكالات حيث حصدت الصعوبات الإدارية على أكبر نسبة (78.38٪) وذلك نظرا إلى الكم الهائل من الملفات التي تحتاج إلى دراسة أولية للمشروع من خلال دراسة السوق.

2- **الدراسات السابقة:**

من خلال الدراسة التي قامت بها مجموعة البحث اتضح أن للمؤسسات دور كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية وهذا ما أشارت إليه دراسة "**ثورة ثلايجية**" وهي دراسة مشابهة لموضوع بحثنا لاسيما في النتائج المتوصل إليها، حيث تلتقي معها في أن هذه المؤسسات تساهم في امتصاص البطالة، كما أنها ساعدت الشباب العاطل عن العمل خاصة المتخرج من المعاهد والجامعات حيث وجدوا في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب المساعدة على استثمار قدراتهم وإبراز مهاراتهم، كما توصلت إلى أن القطاعين الزراعي والصناعي معرضين للإهمال التمويلي علما بأنهما يمثلان خططا متوسطة وطويلة الأجل، والجدير بالذكر أن ولاية قالمة فلاحيه بامتياز غير أنها تشهد عزوفا من طرف الشباب نظرا

لمشكل العقار إذ إن معظم الأراضي على الشيوع، كما تشترط وكالة بدر مثلا على طالب الاستثمار أن يكون بحوزته عقد إيجار لأرض مساحتها 20 هكتارا كاملة وهذا ما نشر في يومية الخبر،بتاريخ 2015/04/26،(العدد: 7774) وبالتالي يحدث تراجع في استثمار القطاع الفلاحي، إضافة إلى مشكل الوعاءات العقارية الذي يسبب تراجعا في القطاع الصناعي. كما أن مختلف الوكالات تعمل على تشجيع المبادرات القيمة وتدعمها مما يؤدي إلى تفعيل القطاع الخاص، من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما توصلت إليه دراسة "**زرفة بولقواس**" حيث أكدت بأن هذه المؤسسات تؤسس لديناميكية عمل جديدة وتهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تفعيل وتطوير القطاع الخاص في الجزائر والذي يشهد تحسنا مستمرا من خلال مساهمته في الناتج المحلي والإجمالي وهذا ما أشارت إليه دراسة "**لزهر العابد**" والتي تشابهت مع دراستنا في مجال قدرة المنتوجات الجزائرية –التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – على المنافسة التصديرية مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنمية وتطوير المهارات البشرية، وهذا ما أشارت إليه دراسة '**ياسمينة زرنوح**' والتي اهتمت بموضوع التنمية المستدامة التي تركز على الاستثمار في رأس المال البشري لأنه أساس التنمية وغايتها، حيث تقوم الدولة بوضع آليات مساعدة بهدف تحسين المستوى التعليمي، والوضع الصحي، والعدالة في توزيع الثروة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

3- المداخل النظرية:

لقد اهتمت نظرية التحديث بالنمو الاقتصادي لأنه عامل جوهري في تحقيق التنمية المستدامة وهذا يستوجب الاهتمام برأس المال البشري، واستثمار مهاراته، كما اهتمت النظرية الماركسية المحدثة بالجانب التنموي حيث دعت إلى تحسين الظروف الاجتماعية كتوفير الرعاية الصحية والتعليم للجميع، وهذه الأهداف تمثل تحقق بدورها التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال برنامج التشغيل والذي يسمى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأنها مشاريع صغيرة إلا أن غاياتها كبيرة ومتجددة تواكب التطورات الحاضرة.

ولأن نظرية النمو المتوازن تولي اهتماما كبيرا بقطاعي الصناعة والزراعة، فإن المشاريع الصغيرة تعمل على تغطية مختلف القطاعات بما فيها الخدماتية بالإضافة إلى زيادة العرض للمواد المنتجة، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل وتوفير مناصب عمل والاهتمام بالتجارتين الداخلية والخارجية وهذا يحتاج إلى رأس مال معتبر وهنا يبرز دور الوكالات التي تشجع على المبادرات الاستثمارية وتثمينها، كما أن

نظرية النمو الغير متوازن أولت الاهتمام بالبرامج الاستثمارية من خلال استقطاب اليد العاملة الماهرة واحتضان مشاريعهم التنموية المنتجة والمحققة للربح وتغطية الاستهلاك المحلي وتحقيق المنفعة العامة والخاصة والتميز اجتماعيا واقتصاديا وبالتالي الوصول إلى تنمية مستدامة في مختلف القطاعات.

والجدير بالذكر أن مختلف النظريات اهتمت بكيفية إحداث التنمية والقضاء على التخلف بمختلف مؤشراته كمحاولة جادة في إحداث تشغيل كامل في سوق العمل، وذلك من خلال انتهاج الدولة سياسة تشجيع الاستثمار المحلي والذي يتجلى بوضوح في ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق تنمية شاملة في كل القطاعات، كما تطمح لأن تكون آليات التنمية متوفرة على مبادئ وأسس التنمية المستدامة والتي تساهم في دعم الشباب للمساهمة في خدمة المجتمع.

ثالثا: النتائج العامة

لقد تمكنت مجموعة البحث من الوصول إلى النتائج العامة التي ترتبط بالقطاع التنموي والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن التطرق إلى أبرز النتائج من خلال ما يلي:

- يميل معظم المستفيدين إلى التوجه نحو وكالة دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) ويرجع ذلك إلى الامتيازات والتسهيلات.
- إن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث وقد يرجع سبب ذلك إلى الظروف الاجتماعية كالعادات والتقاليد، كما أن للذكور روح المغامرة والمخاطرة وهذا ما تتطلبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور اجتماعي فعال إذ يعتبر عنصر القضاء على البطالة أحد الركائز الأساسية التي تهدف إليها، غير أنها لم تقض على هذه المشكلة بشكل واسع وإنما خففت من تداعياتها.
- كثرة الوثائق الإدارية وتعقدها والبيروقراطية التي جعلت أغلب المستفيدين يشتكون من هذه الصعوبات الإدارية.
- كما أن الوكالات الممولة حققت أهدافها وذلك بتحقيق نسبة معتبرة منها والتي تتمثل في التخفيف من البطالة، وتوفير الاستهلاك المحلي.
- عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين الظروف الاجتماعية للمستفيدين وللعمال إلى حد ما.

- لقد فتحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مناصب عمل جديدة بنسبة مقبولة حيث بلغت حسب هذه الدراسة 78٪.
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة معتبرة في التخفيف من المشاكل الاجتماعية المختلفة كالسرقة، الانحراف، المخدرات...
- تساعد هذه المؤسسات في إكساب الخبرة للشباب على الصعيدين العلمي والتسييري حيث بلغت 96٪.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى الإنتاج وتحقيق أهداف التنمية.
- يحتل النشاط الإنتاجي الصدارة بنسبة 50٪، مقابل عزوف الشباب عن القطاع الفلاحي كونه قطاعا متعبا وشاقا من جهة ونتائجه موسمية من جهة أخرى.
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير المنتوج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتحرر من التبعية وتصدير السلع و المنتوجات إلى مختلف الدول .

رابعا: التوصيات والاقتراحات

يمكن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة من خلال ما يلي:

- ضرورة بلورة مجموعة من التشريعات والقوانين والإجراءات التي تساهم في توفير بيئة قانونية موائمة للنشاط وتحفيزه كتسهيل إجراءات التسجيل، والترخيص، والإعفاءات الضريبية.
- توفير البنية الأساسية والمناطق الخاصة بالمشاريع الصغيرة، وتوزيعها بشكل يحقق التوازن الإقليمي على مستوى الدولة.
- تنشيط الصادرات التي تتصف بالجودة والتي تضفي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سمعة جيدة تجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا.
- حسن إدارة الموارد المالية والاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية لمواجهة التيار التنموي.
- تشجيع الشباب خريجي الجامعات والمعاهد التكوينية وأصحاب المهارات وصغار المستثمرين على فكرة العمل الحر من خلال فتح مشاريع تتناسب وقدراتهم ومهاراتهم وتوجهاتهم النفسية والفكرية وذلك باتباع الطرق المشروعة لكسب الرزق والذي يعود بالمنفعة على الفرد والأسر والمجتمع والأمة قاطبة.

- الاهتمام بمختلف القطاعات سواء كانت زراعية، أو صناعية، أو تجارية، أو خدماتية والعمل على تكامل وتعاضد هذه الأنشطة وتنميتها، وتشجيع عمليات التسويق مثل المشاركة في المعارض الدولية.
- القيام بدراسة مسبقة للسوق من طرف مختلف الوكالات الممولة وذلك بالنزول والاحتكاك بالواقع الميداني، والكشف عن احتياجات السوق التي تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية وإنشاء معاهدة تكوينية أو جمعيات خاصة تبين كيفية إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل إنشائها، وكيفية تسويق المنتوجات والاستثمار الجيد للمواد الخام.

استكمال تحديث مراكز التدريب لتأهيل الشباب وتدريبهم على كيفية العمل في القطاع الخاص، وإنشاء مشروعات صيفية، وتأهيل الموارد البشرية في القطاع الزراعي باعتباره قطاعا مهمّا في خدمة أهداف الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

- التشجيع على إحداث تجمعات مهنية وحرفية في المناطق الصناعية والأرياف، والاستفادة من برامج التطوير والتمويل التي توفرها المؤسسات الدولية، والبلدان الصناعية لاسيما في إطار الشراكة الأوروبية، وتشجيع المؤسسات التي تهدف إلى وضع معايير خاصة للمنتجات والخدمات، بالإضافة إلى تقوية العلاقات بين تجمعات أصحاب العمل الداخلية والإقليمية.
- إنشاء حاضنات اقتصادية مساعدة على تخفيف الأعباء عبر تقاسمها، وإدخال عنصر الديناميكية بين مؤسسات القطاع الواحد وهذا يحدث التعاون التنافسي مثل المدن الصناعية.
- الاستفادة من البرامج التي تقدمها الدولة الصناعية والمتطورة والمتجسدة في اتفاق تحرير التجارة وخاصة اتفاق الشراكة الأوروبية.
- تحسين بيئة الاستثمار ومنح الإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى توثيق العلاقات مع الدول العربية لتنشيط حركة المبادلات التجارية والاستثمارات.
- الاستفادة من التسهيلات والضمانات الممنوحة من بعض المنظمات والمؤسسات الدولية مثل: البنك الإسلامي للتنمية، برنامج المبادلات التجارية التابع لصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- تثمين الدور الريادي الذي تقوم به المرأة في مجال تنمية قطاع المشروعات الصغيرة من خلال احتضان مشروعها الصغير على أن يصبح نواة لمشروع كبير في المستقبل القريب.

- بذل الجهود بغرض توفير الآليات التي تسمح بإضفاء التعاون والتنسيق بين أصحاب المشاريع الصغيرة أنفسهم من أجل تبادل الخبرات.
- إقامة علاقات تكاملية تلبي المصالح المباشرة للعاملين في المشاريع الصغيرة (مكتب تنسيق أو مركز متخصص).
- يستوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الكبير بالأفراد العاملين على اعتبارهم مورد أساسي في المؤسسة ويمكن الاستفادة منه، ويتجلى ذلك من خلال تفهُّم احتياجات الأفراد داخل المؤسسة كمواءمة ظروف العمل، والعدالة في الأجور، وتوفير المعدات الملائمة، والأمن الوظيفي، وإشباع احتياجات المستويات العليا مثل الشعور بالمسؤولية والتقدم والنمو الشخصي، والعمل على تشجيع الاتصالات داخل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة وتحسين علاقات العمل، بالإضافة إلى تطوير المهارات وإرشاد الأفراد،والتركيز على آلية التغيير، وتقييم أداء العاملين من خلال المكافآت اللازمة وتحفيزهم والعمل على تنمية الأفراد فنيا ونوعيا وإداريا ووظيفيا من خلال عملية التدريب.

خلاصة:

لقد توصلت مجموعة البحث من خلال تحليل البيانات المجدولة والأرقام الإحصائية إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة؛ إذ إنها حققت مناصب عمل للبطالين من مختلف الفئات رجالا ونساء لاسيما خريجو الجامعات الذين فتحوا مشاريع صغيرة، تعكس مختلف المهارات والقدرات والطاقات التي تلقى الدعم والتشجيع من الوكالات والتي بدورها تسهل عملية الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل، وهذا لا ينفي مواجهة أصحاب المشاريع للمشاكل الإدارية بعد وضع الملف الذي يطول الرد على قبوله،إلا أن هذا ضروري للتأكد من صحة وثائق هذا الملف لكنه يحتاج إلى تقليص مدة دراسته في أقصى الآجال.كما أن نتائج الدراسة المتوصل إليها تؤكدها نتائج الدراسات السابقة والمداخل النظرية، كما تم أيضا استخلاص النتائج العامة من خلال البيانات التي تم تحليلها في الجداول وعلى ضوء كل من الفرضيات والدراسات السابقة والمداخل النظرية، وأخيرا عمدت مجموعة البحث إلى وضع أهم التوصيات والاقتراحات كمحاولة لتذليل بعض الصعوبات والتحديات.

انتهجت الجزائر سياسة هيكلة المؤسسات الكبرى ووجدت في برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق، ومن خلال هذه الدراسة المقدمة والتي تسلط الضوء على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة كشفت وبقوة عن دورها الريادي والبارز في خدمة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والوطني، وذلك لما تتميز به من مرونة ومهارات تنظيمية والقدرة على التكيف مع متغيرات السوق من خلال مهارة التعامل مع قضايا الخدمات والإنتاج.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا رئيسيا في تحريك الاقتصاد الجزائري وإنعاشه إذ تقوم بدور جوهري حيث فتحت مناصب عمل لشريحة كبيرة من البطالين الشباب نساء ورجالا لاسيما خريجي الجامعات، فأضحت هذه المؤسسات قطبا استثماريا يجذب أصحاب المهارات والقدرات والأفكار التنموية ويشجعهم على المضي قدما بهدف تحقيق الاستمرارية وتحسين الأداء وبالتالي تحقيق القيمة المضافة وتوفير السلع والخدمات بأسعار مقبولة يستفيد منها ذوو الدخل المحدود، فهذا النوع من المؤسسات يدعم جميع المشاريع التي يطبعها التجديد والابتكار وهذا يتطلب من أصحاب المشاريع الصغيرة التميز بالطموح وروح المخاطرة لمجابهة مختلف التحديات سواء كانت إدارية أو هيكلية من أجل تحقيق السمعة وذلك من خلال التمسك بمعايير الجودة بمعنى الإتقان في العمل وتحسين جودة المنتوج ليس لتغطية الاستهلاك المحلي أو تلبية حاجات السكان فقط، وإنما الترويج لهذا المنتوج والتمكن من منافسة المنتوجات الدولية من خلال الاستثمار الأمثل للطاقات البشرية والمادية التي تزخر بها الدولة الجزائرية، ومحاربة الفساد بمظاهره كاللامبالاة، الاتكالية، التسيب، وتمرير المصالح الخاصة فقط....

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالات الممولة تلعب دورا بارزا في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية المستدامة، وذلك لما تساهم به من تمويل ودعم للمشاريع الاستثمارية ويحسُن التذكير بأن تكون هذه الأخيرة بناءة ومدروسة جيدا من خلال إسقاطها على متطلبات السوق ودراسته دراسة متقنة، ويستوجب على هذه المشاريع التنموية أن تكون موائمة لقدرات ومهارات أصحابها؛ لأن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت الموائم من شأنه أن يصنع كل ما هو جديد ومبتكر، وهذه إشارة إلى تطوير المهارات وتسهيل مختلف الوثائق من طرف الوكالات ومحاولة الرّد على الملفات في مدة قصيرة وكذلك تمويل أصحابها في أقصر الآجال مما يدل على تبادل عامل الثقة بينهم وبين ممولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيرا ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الدولة الجزائرية أولت اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسعت إلى توفير كل الدعم والمساندة لهذه الاستثمارات التنموية، كما أن محاولة أصحاب هذه المشاريع في تحسين قدرات مؤسساتهم والاستفادة من جميع التجارب والخبرات يشجع على توسيع هذه المؤسسات الصغيرة وجعلها متوسطة ثم الارتقاء بها لتصبح كبيرة وبالتالي امتصاص نسبة معتبرة من البطالة وتداعياتها، وهذا ما استوجب تكاثف الجهود من خلال تفعيل وتقوية جميع الأنشطة في مختلف المجالات، وهذه دعوة إلى تكامل جميع القطاعات الزراعية والصناعية والخدماتية والسياحية، وبخاصة ما تتوفر عليه ولاية قالمة من ثروة معتبرة إذ إنها تُعَدّ قطاعا فلاحيا وسياحيا بامتياز يستدعي الاهتمام به وتشجيع السياحة في مختلف ولايات الجزائر لما تتميز به من موقع استراتيجي جذاب ومميز.

أولا: المصادر

1- القرآن الكريم: سورة لقمان الآية 20 ، سورة التوبة الآية 105.

ثانيا: الكتب

1. إبراهيم رمضان الديب: **دليل الموارد البشرية**، مؤسسة أم القرى، ط 3، الأردن، 2007.
2. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: **التنمية وحقوق الإنسان** – نظرة اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
3. إحسان محمد الحسين: **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمية**، دار الطليعة للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1986.
4. إحسان محمد الحسين: **مناهج البحث الاجتماعي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
5. أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد: **أساسيات علم الاقتصاد**، مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة للنظم الاقتصادية المقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
6. أحمد رحموني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط 01،القاهرة، 2011.
7. إسماعيل حسن عبد الباري: **أبعاد التنمية**، دار المعارف، ط2، القاهرة ، مصر، 1982.
8. السيد الحسيني وآخرون: **دراسة في التنمية الاجتماعية**، دار المعارف، ط1،القاهرة، مصر، 1979.
9. السيد محمد الحسيني: **التنمية والتخلف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.
10. أيمن علي عمر: **إدارة المشروعات الصغيرة**، مدخل بيتي مقارن،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
11. توفيق رحيم يوسف: **إعادة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر، عماد، الأردن، 2002.
12. تفيق عبد الرحيم: **إدارة الأعمال التجارية والصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002.
13. خالد حامد: **نزاعات العمل**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2011.
14. خيري خليل الجميلي: **التنمية الإدارية للخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.
15. رابح خوني، رقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

16. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: **مناهج وأساليب البحث العلمي**، النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000.
17. رشاد أحمد عبد اللطيف: **التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر.
18. زكريا سعد الدين الأسدي: **البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية** أسس المواجهة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009.
19. زكريا محمد عبد الوهاب طاحون: **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، مصر، 2005.
20. سعاد برنوطي: **الأعمال الخصائص والوظائف الإدارية**، دار وائل للنشر، عمان،الأردن، 2001.
21. سمير علام: **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، الدار العربي للنشر، ط1، القاهرة، مصر، 1993.
22. سميرة كامل محمد: **التنمية الاجتماعية– مقومات أساسية**– رؤية وواقع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1984.
23. شوقي أحمد: **دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربي، ط1، بيروت، لبنان.
24. صلاح الدين نامق: **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986.
25. صلاح مصطفى الفوال: **منهج العلوم الاجتماعية**، سلسلة علم الاجتماع والتنمية، القاهرة، مصر، 1982.
26. طاهر محسن منصور الغالبي: **إدارة إستراتيجية منظمة الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن،2009.
27. عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، 1965.
28. عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون: **المقدمة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، مصر، 2006.
29. عبد الرحمان محمد العيسوي: **تحليل ظاهرة الفقر** – دراسة في علم النفس الاجتماعي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2009.
30. عبد الرحيم تمام محمد تمام أبو كريشة: **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
31. عبد العالي دبلة: **الدولة رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر، ط1،القاهرة، 2004.
32. عبد الكريم بكار: **مدخل إلى التنمية المتكاملة**، رؤية إسلامية، ط2، دمشق، سورية، 2001.
33. عبد الله خبابة: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، آلية التحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

34. عبد النعيم محمد مبارك: **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
35. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان ،الأردن، 2007.
36. علي العطار: **التنمية الاقتصادية والبشرية**، سلسلة العلوم الاجتماعية، دار العلوم العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2006.
37. علي جذوع الشرقات: **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010.
38. علي عبد الرزاق جلبي: **علم الاجتماع الصناعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003..
39. علي غربي، إسماعيل قيرة: **في سوسيولوجي التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
40. عمار بوحوش: **مناهج البحث وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
41. عمر صخري: **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2008.
42. غربي وآخرون: **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة: مصر، 2003.
43. فاروق أحمد مصطفى: **التنمية المستدامة والسياحة**، دراسة أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
44. فاروق محمد العادلي: **التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 1982.
45. قيس محمد العبيدي: **التنظيم المفهوم والنظريات والمبادئ**، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، 1992.
46. كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي: **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد، ط1، عمان، الأردن، 2000.
47. كامل عمران: **التنمية في الوطن العربي**، مطبعة الاتجاه، دمشق، سوريا، 1999.
48. كليفورد موميك: **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، 1989.
49. ماجدة العطية: **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر ،ط2، عمان، الأردن، 2004.
50. مجد الدين خمش: **الدولة والتنمية في إطار العولمة**، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د. ت.
51. محروس محمد خليفة: **التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.
52. محمد أحمد الدوري: **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

53. محمد طاهر قادري: **التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2013.
54. محمد حجاب: **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر، بسكرة، الجزائر، 2002.
55. محمد شفيق: **البحث العلمي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.
56. محمد الصالح الشيخ: **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2002.
57. محمد صالح تركي القريشي: **علم اقتصاد التنمية**، الثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
58. محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون: **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
59. محمد علي محمد: **القيم الثقافية والتنمية**، دار المعارف، ط1، القاهرة، مصر، 1973.
60. محمود يونس، عبد المنعم محمد مبارك: **اقتصاديات التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
61. مريم أحمد مصطفة، إحسان حفظي: **قضايا التنمية في العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.
62. مصطفى عاشوري: **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، مطبعة بوزريعة، الجزائر، 1992.
63. مصطفى يوسف كافي: **بيئة تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2014.
64. منى صادق سعد: **علم اجتماعي التنمية**، **دار المعرفة الجامعية**، الإسكندرية، القاهرة، 2003.
65. ميشال تودارو: **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
66. ناصر دادي عدون: **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، ط2، الجزائر، د ت.
67. نبيل جواد: **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، ط1، الجزائر، 2006.
68. هايل عبد المولى طشطوش: **المشروعات ودورها في التنمية**، دار الحامد، ط1، عمان، الأردن، 2012.
69. هشام عبد الله محمد قسم السيد: **التنمية في الوطن العربي**، دار الكتاب الحديث، د ت.
70. وفاء عبد الباسط: **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

ثالثا: المعاجم والقواميس

1. ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر،ط3، بيروت، لبنان، 1994.
2. جبران مسعود: **الرائد معجم ألف بائي في اللغة والأعلام**، دار العلم للملايين، ط3،بيروت، 2005.

3. مؤنس رشاد الدين: **قاموس المرام في المعاني والكلام**، دار يازوري العلمية، ط1، عمان، 2002.

رابعا: المجلات والدوريات

1. الشريف بقة: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنساني، المركز الجامعي، الشيخ العربي التبسي، الجزائر، العدد 01 مارس 2007.
2. العياشي زرزار: **دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد 02، فيفري 2008.
3. أيت عيسى عيسى: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات مجلة إفريقيا العدد 6 ،تيارت، الجزائر.
4. بلقاسم سلاطنية: **العلاقات الإنسانية في المؤسسة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد 05 ديسمبر 2003.
5. بوبكر بوخريصة: **التنمية الصناعية والواقع الجديد**، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة منتوري، العدد 18 ديسمبر، قسنطينة، الجزائر، 2008.
6. حكيم شويطي: **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة المدية، العدد 03 وان، الجزائر، 2008.
7. سامية عزيز: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 02 جوان، ورقلة، الجزائر، 2011.
8. صليحة عشي: **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مؤسسة سرار للطباعة الصناعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 22 جوان، الجزائر، 2010.
9. عبد السميع روينة: **مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المؤسسات العمومية الاقتصادية لأشغال الطباعة، جامعة باتنة، العدد 11 ديسمبر، الجزائر، 2004.
10. كمال دمدوم: دور **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر فترة إعادة الهيكلة**، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، العدد 02، الجزائر، 2000.
11. محمد الهادي مباركي: **المؤسسة الصغيرة المفهوم والدور المرتقب**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 11، 1999.
12. مصطفى راجعي: **الشباب والإدماج المهني والاقتصادي في الجزائر (1988-1996)**، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد التجريبي جوان، جامعة جيجل، الجزائر، 2006 .
13. نورة ثلايجية: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في امتصاص البطالة وتفعيل النسيج الصناعي**، مجلة دورية دولية محكمة ومفهرسة متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سكيكدة، العدد 3، ديسمبر 2005.

خامسا: الرسائل الجامعية

1. خروف حميد: **التنمية والقيم الاجتماعية والثقافية**، رسالة دكتوراه في العالم والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1997-1998.
2. زرقة بولقواس: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري**،(أطروحة دكتوراه) في علم الاجتماع: تنظيم وعمل جامعة باتنة، الجزائر، 2011-2012.
3. محمد طاهر قادري: **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه) دولية ، جامعة الجزائر، 2006.
4. مشري عبد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية والمستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، (رسالة ماجستر)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008-2011.
5. لخضر غول: **التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الجزائر نموذجا، (أطروحة دكتوراه) غير منشورة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.
6. لزهر العابد: **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه)في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012-2013.
7. ليلى لسود، حنان قشي: **دور سياسة التشغيل في دعم المؤسسة الصغير**، (رسالة ماستر)، غير منشورة في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013-2014.
8. لينى نولاشي: **التمويل المصغي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مساهمة القرض الشعبي الجزائري (cpa) (رسالة ماجستير)، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.
9. محمد رشدي سلطاني: التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهميته وشروطه، حالة الصناعات الصغيرة، (رسالة ماجستير) في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2005-2006.
10. ياسمينة زرنوح: **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، (رسالة ماجستير) في العلوم الاقتصادية: التخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006،
11. يوسف حمدي: **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة**، (أطروحة دكتوراه) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

سادسا: المراسيم والقوانين

1. القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 77 ديسمبر 2001.
2. المادة 06 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13، الصادر في 22 جانفي 2014.

سابعا: التقارير والمؤتمرات

1. تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدنمرك، 6-12 آذار 1995.
2. زكي محمود: **دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بحث منشور في العام الثاني للجماعات العربية، اتحاد الجامعة العربية، القاهرة، مصر، 1973.
3. سلامة سالم سلمان: **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية: الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006.
4. عمار عماري: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، مؤتمر دولي مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07/08/أفريل 2008.

ثامنا: مواقع الانترنت

14/04/2014.www.djelfa.info

جدول يوضح أهم القوانين والمراسيم التنفيذية منذ سنة 2000 م :

الرقم	عنوان النص	رقم الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
01	القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	77	15 ديسمبر 2001
02	المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.	74	13 نوفمبر 2002
03	المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13	26 فيفري 2003.
04	الرسوم التنفيذي رقم 80/03 المؤرخ في 25 فيفري سنة 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه.	13	26 فيفري 2003
05	مرسوم رئاسي رقم 04/ 134 المؤرخ في 29 صفر 145 الموافق ل/ 19 أفريل سنة 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	27	28 أفريل 2004
	المرسوم التنفيذي رقم 188/03 المؤرخ في 22 أفريل		

06	2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره	29	23 أفريل 2003
07	المرسوم التنفيذي رقم 298/03 المؤرخ في 10 سبتمبر 2003 المتضمن تنظيم وسير المفتشية العامة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	55	01 سبتمبر 2003
08	المرسوم التنفيذي رقم 03/ 374 المؤرخ في 30أكتوبر 2003 المتعلق بالتصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط	67	05 نوفمبر 2003
09	المرسوم التنفيذي رقم 385/03 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003 المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "ربط . الجزائر"	67	05 نوفمبر 2003
10	المرسوم التنفيذي رقم 393/03 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003 المتضمن إنشاء مراكز التسهيل "الجزائر"	67	05 نوفمبر 2003.
11	المرسوم التنفيذي رقم 442/03 المؤرخ في 29 نوفمبر 2003 المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية، ويحدد مهامها وتنظيمها.	73	30 أكتوبر 2003
	مرسوم تنفيذي رقم 163/04 المؤرخ في 16 بريع الثاني 1425 الموافق لـ 05 يونيو سنة 2004، يتضمن إنشاء		

12	مشتلة المؤسسات "محضنة الجزائر"	36	06 يونيو 2004

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي45 – قالمة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة استبيان

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة أجريت على عينة من المستفيدين من الوكالات:

CNAC–ANJEM – ANSEJ

قالمة

رسالة مكملة لنيل شهادة ماستر

تخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل

من إعداد الطالبتين:

- أمال علاوة
- عائشة نزار

الأستاذ المشرف:

د. لخضر غول

ملاحظة: بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا في خدمة البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2015/2014.

المحور الأول: بيانات شخصية.

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: .....

3- الحالة العائلية : أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐ 24 تكوين مهني ☐

المحور الثاني: بيانات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالات الممولة.

5- هل سبق وأن تحصلت على منصب عمل؟

- نعم ☐ لا ☐

6- هل حصولك على منصب العمل كان عن طريق؟

- وكالات التوظيف ☐
- انترنيت ☐
- إعلانات ☐
- أخرى تذكر .....

7- حدد الوكالة التي توجهت إليها لإنشاء مؤسستك؟

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ☐
- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC ☐
- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ENJEM ☐

8- لماذا اخترت هذه الوكالة؟

- سهول التمويل ☐
- قيمة القرض ☐
- التسهيلات ☐
- الابتعاد عن الفوائد ☐

9- هل واجهتك صعوبات ومشاكل عند الاستفادة من برامج التشغيل؟

- نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم فما نوع هذه الصعوبات والمشاكل؟

- إدارية ☐ قانونية ☐ مالية ☐

- أخرى تذكر .....

10- هل ترى أن مدة تسديد الديون كافية؟

- نعم ☐ لا ☐

11- هل ترى بأن الوكالات الممولة حققت الأهداف المرجوة؟

- نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا فلماذا؟

.....

المحور الثالث: بيانات تتعلق بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية.

12- ما هو العامل الذي دفعك إلى إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

- البطالة ☐
- قلة الدخل ☐
- الظروف الأسرية ☐
- المكانة الاجتماعية ☐
- أخرى تذكر .....

13- بعد إنشائك للمؤسسة كيف تقيم وضعيتك الاجتماعية؟

- جيدة ☐ حسنة ☐ متوسطة ☐

14- هل ساهمت مؤسستك في فتح مناصب عمل جديدة؟

- نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم فما عدد العمال الذين تم توظيفهم؟

.....

15- كيف تقيم الوضع الاجتماعي للأفراد العاملين داخل مؤسستك؟

- حسن ☐ مقبول ☐ ضعيف ☐

16- هل ترى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفيلة بالتخفيف من المشاكل الاجتماعية؟

- نعم ☐ لا ☐

17- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اكتساب خبرة الشباب

- نعم ☐ لا ☐

18- هل ترى أن فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهون بمدى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية؟

- نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع: بيانات تتعلق بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

19- ما طبيعة النشاط الذي تمارسه مؤسستك؟

- نشاط فلاحي ☐ نشاط خدماتي ☐ نشاط إنتاجي ☐

20- هل لديك تكوين مسبق في هذا المجال؟

- نعم ☐ لا ☐

21- هل اطلعت على تقنيات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟

.....

22- هل سعيت إلى توسيع النشاط المشروع الذي أنجزته؟

- نعم ☐ لا ☐

23- هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في زيادة حجم الإنتاج؟

- نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم هل ساهمت في:

- تلبية حاجيات السكان ☐
- التخفيف من الاستيراد ☐
- رفع نسبة الصادرات ☐
- توفير الاستهلاك المحلي ☐
- أخرى تذكر .....

24- هل ترى أن منتوج مؤسستك يتطابق ومعايير الجودة؟

- نعم ☐ لا ☐

25- هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في التنمية الاقتصادية؟

- نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم أين يكمن ذلك؟

- تحسين المستوى المعيشي ☐

- زيادة رأس مال المؤسسة ☐

- التخفيف من البطالة ☐

- أخرى تذكر.....

26- هل الإستراتيجيات الجديدة المنتهجة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لمتطلبات السوق؟

- نعم ☐ لا ☐

27- كيف تقيم نسبة تسديدك للديون؟

- مقبولة ☐ غير مقبولة ☐

28- إلى أي حد يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا؟

- .....

.....

.....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي45- قالمة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

مقابلة مع مديري الوكالات:

CNAC-ANJEM – ANSEJ

قالمة

رسالة مكملة لنيل شهادة ماستر

تخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل

من إعداد الطالبتين:

- أمال علاوة
- عائشة نزار

الأستاذ المشرف:

د. لخضر غول

ملاحظة: بيانات هذه المقابلة سرية ولا تستخدم إلا في خدمة البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2015/2014.

1. ما رأيك في سياسة التشغيل التي انتهجتها الجزائر في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

.....

.....

.....

2. ما هي الدوافع التي أدت بالجزائر إلى إتباع هذا النوع من السياسة؟

.....

.....

.....

3. حسب رأيك، ما هي الغايات المرجوة من هذه السياسة؟

الحد من البطالة ☐

تحسين الظروف الاجتماعية ☐

تحسين الوضع الاقتصادي ☐

تحقيق أهداف التنمية ☐

أخرى تذكر .....

4. هل هناك توافق بين طالبي الدعم والممول؟.

.....

.....

.....

5. ما هي شروط الاستفادة من هذا البرنامج؟.

.....

.....

.....

- هل ترى بأن هناك احترام لهذه المعايير أو الشروط؟

.....

.....

.....

6. ما هي الآليات الموضوعة لمراقبة وتقييم برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

.....

.....

.....

7. هل حققت هذه المؤسسات نتائج مرضية؟

نعم ☐ لا ☐

8. هل ترى أن تشريع هذا البرنامج موافق للوضع الاقتصادي والاجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

9. حسب رأيك كيف ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل مستدام؟

.....

.....

.....

.....

الفصل الثامن: عرض وتحليل البيانات الميدانية

تمهيد **157**

أولا: عرض البيانات وتحليلها 158

ثانيا: نتائج الدراسة على ضوء 182

1- الفرضيات الجزئية 182

2- الدراسات السابقة..... 184

3- المداخل النظرية 185

رابعا: النتائج العامة..... 186

خامسا: التوصيات والاقتراحات 187

خلاصة **190**

خاتمة **191**

قائمة المراجع 192

الملاحق

24	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	159
25	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	160
26	يحدد المستوى التعليمي لأفراد العينة	161
27	يوضح مدى إقبال أفراد العينة على مختلف الوكالات	162
28	يوضح سبب اختيار وكالات التشغيل الثلاثة:(ANSEJ – CNAC – ANJEM)	163
29	يحدد نوعية المشاكل والصعوبات التي تواجه أفراد العينة	164
30	يوضح مدى قدرة أفراد العينة على تسديد الديون في المدة المحددة	165
31	يوضح مدى تحقيق الوكالات لأهدافها	165
32	يوضح أسباب إقبال أفراد العينة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	166
33	يوضح الوضعية الاجتماعية لأفراد العينة بعد إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	167
34	يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فتح مناصب عمل جديدة	168
35	يوضح الوضعية الاجتماعية للأفراد العاملين داخل هذه المؤسسات	169
36	يوضح مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخفيف من المشاكل الاجتماعية	169
37	يوضح مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساعدة العمال على اكتساب الخبرة	170
38	يوضح مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع مستوى الإنتاج وتحقيق التنمية	171
39	يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط	172
40	يوضح تكوين أفراد العينة في مجال عملهم	173
41	يوضح مدى اطلاع أفراد العينة على تقنيات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	174
42	يوضح مدى رغبة المستفيدين من توسيع مشاريعهم	175
43	يبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم الإنتاج الوطني	176
44	يوضح قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة	177
45	يوضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية	178
46	يوضح مدى توافق استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع متطلبات السوق	179
47	يوضح مدى قدرة المستفيد على تسديد الديون	180
48	يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا	181